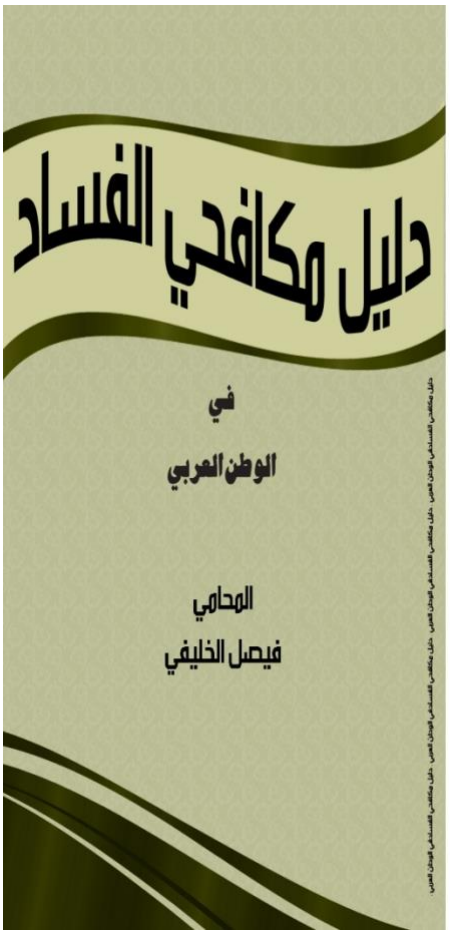

دليـــــــل
مكافحي الفساد في الوطن العربي

المحامي /
فيصل الخليفـــي

رقم الايداع بدار الكتب صنعاء (714) 2013م

الطبعة الأولى 1434هـ/ 2013م

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوب وغيرها إلا بإذن خطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

((قَالَ رَبِّ انْصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ))

العنكبوت . آية 30

دليـــــــل
مكافحي الفساد في الوطن العربي

المحامي /
فيصل الخليفـــي

الإهداء

إلى أبي وأمي الذيّن غمراني بفيض حنانهما ورعايتهما

...

إلى زوجتي

و أبنائي فؤاد ، زيد ، هدى

.....

إلى كل من ساندني لإتمام رسالتي

...

إلى مكافحي الفساد في الوطن العربي

من أجل

(وطن عربي خالي من الفساد)

المقدمة/

لكل منا رسالة في الحياة وكانت رسالتي أن اضع اللبنات الأولى لمكافحة الفساد الذي إستشرى في وطني ، ودمر البلاد ، واهلك العباد ، فقد بدأت خطواتي الأولى في 2005/11/13م، حينما أسست اولى منظمات المجتمع المدني لمناهضة الفساد في اليمن وأسميتها (المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام "نسكويمن" .) وكانت بداية رسالتي بعدها وضعت أول رؤية علمية لمناهضة الفساد وأسست أول موقع اليكتروني عربي يعنى بمناهضة الفساد والذي احتوى على دراسات وبحوث ومقالات وكان مرجعاً لعدد كبير من الباحثين والدارسين والذي ساعدهم في تحضير بحوثهم ودرجات الماجستير والدكتوراه وكانوا يتواصلوا معي لتزويدهم بالعديد من البحوث والدراسات وما يفيدهم في إكمال رسائلهم وكانوا من جنسيات عربية مختلفة ، وفكرت بعد ذلك في تأليف كتيب عن مكافحة الفساد يضع خطوطاً عريضة. وأنهيت هذا الكتيب الذي بين أيديكم في عام 2008م، وظل حبيس

الأدراج من عدم جدوى أي مكافحة فساد في اليمن لوجود الفساد في أعلى هرم السلطة وعدم جديتها بمناهضته وكان يتم ترفيع الفاسدين في أعلى المناصب فتم إعلاء الرذيلة واحتقار الفضيلة . وأصبح لا مكان للشرفاء في إدارة شؤون البلاد، ونشرت رسالتي عبر مختلف المواقع الإلكترونية والصحف الورقية. إلا أن البعض لبى النداء والبعض الآخر سخر وآخرون تجاهلوا وآخرون استهزئوا ، وظليت أحمل رسالتي بنشر المقالات تلو المقالات وحوربت وتعرضت لمحاولات الاغتيال أكثر من مرة حتى أيقنت أن رسالتي قد وصلت عندما تم اختياري ضمن أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل ضمن 565 عضوا على مستوى الوطن.

وحملت كل ما كتبته ووضعته في كتيب مكون من 168 ورقة واسميته رؤية (نسكوبمن لمكافحة الفساد في اليمن). ووزعته على فريق الحكم الرشيد وانطلقت أعماله بصياغة القرارات التي كانت تتوافق مع كل ما كتبته وكل ما صيغ قرار قلت لهم لقد تحدثت فيه في عام كذا واستمرت أعمال الفريق كلآ يأتي بمقترح وقرار وتوصية ،وكنت مشاركاً معهم كنخبة رشيدة تضع خارطة الطريق لليمن الجديد وحمدت الله أن رسالتي قد وصلت وأن كل ما كنت أضعه في السابق لم يسمع في تلك الفترة وتم سماعه مؤخراً على طاولة الحوار سواء في فريق الحكم الرشيد او في الفرق الآخرى ، وكانت المصادفة ان تم قراءة التقرير النهائي لفريق الحكم الرشيد الذي أحتوى رسالتي في تاريخ 2013/11/13م، وهو التاريخ الذي بدأت فيه رسالتي 2005/11/13م أي بعد مرور ثمانية أعوام كاملة دون زيادة أو نقصان. فحمدت الله وشكرته وأثنيت عليه أنني قد وصلت لترضى عني أمي اليمن . واعتبرت هذا الكتاب جزء أول وقررت إخراجه وطباعته للاستفادة منه ، فجرائم الفساد في تطور مستمر مما يوجب على الأجيال القادمة أن تقف لها بالمرصاد للحد من استمرارها ووضعت جهدي المتواضع بين أيديكم وأعتذر مقدماً عن أي تقصير أو نسيان لأن جرائم الفساد في استمرار وتطور فقد بدأت وغيري يكمل المشوار بإذن الله.. اعتمادي على الله...

المؤلف...

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الباب الأول	
مـــدخل عن الفساد	
الفصل الأول/ تعريف الفساد الفصل الثاني/ أشكال وأنواع الفساد الفصل الثالث/ أسباب انتشار الفساد الفصل الرابع/ أين يكمن الفساد؟ الفصل الخامس/ وسائل مكافحة الفساد الفصل السادس/ آثار الفساد الفصل السابع/التشريعات والقوانين والمنظمات المحلية والعربية والدولية لمكافحة الفساد	
الباب الثاني	
دور الجهات الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الفساد	
الفصل الأول/ دور السلطة التشريعية الفصل الثاني/ دور القطاع الخاص الفصل الثالث/ دور منظمات المجتمع المدني الفصل الرابع/ دور القضاء الفصل الخامس/ دور الأحزاب السياسية الفصل السادس/ دور التكنولوجيا الفصل السابع/ دور وسائل الإعلام	
الباب الثالث	
تجارب الدول في مكافحة الفساد	
الفصل الاول: تجربة نيجيريا الفصل الثاني: تجربة بلغاريا الفصل الثالث: تجربة الهند الفصل الرابع: تجربة المكسيك الفصل الخامس: تجربة سنغافورة الفصل السادس: الولايات المتحدة الأمريكية الفصل السابع: البرازيل.	

البـــاب الأول
مـــــدخل عن الفساد

الفصل الأول
تعريف الفســـاد

تعريف الفساد:

لغة: تعفن– تلف – إنحلال

تعريفات الفساد:

1- سوء استعمال الوظيفة العامة لمصلحة شخصية.

2- انحلال الأخلاق.

3- رشوة الموظف.

4- سوء استخدام السلطة العامة لأغراض شخصية.

5- إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

6- احد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة.

7- الأتجار بالوظيفة العامة والتعدي على المال العام.

تعريف الفساد السياسي:

اساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة وعادة تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية (موسوعة ويكيبيديا).

- ✓ الفساد الأنحرافي الأخلاقي لبعض المسئولين العموميين.
- ✓ الفساد: بيع املاك الدولة بواسطة المسئولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية.
- ✓ الفساد: التلف والخلل والاضطراب.

تعريف الفساد اصطلاحا:

- نقيض الأصلاح والخير والرشاد.
- الفساد إلحاق الضرر بالأفراد والجماعات .

ويعرف صموئيل هان تغتتون الفساد: بأنه سلوك الموظفون الحكوميون الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة اهداف خاصة.

ويعرف الاستاذ الدكتور/ محمد علي الفراء الفساد: بأنه كل قول او فعل ينافي ويتعارض مع الأخلاق والسلوك السوي.

الفساد عند العرب: اللهو واللعب واخذ المال ظلماً دون وجه حق.

ولم تعرف الانسانية تاريخاً محدداً لنشوء الفساد وهي ظاهرة نشأت مع بداية الخليقة إلا أنها ذكرت في الشواهد التاريخية كالألواح السومرية وشريعة حامورابي وكذلك في مصر الفرعونية في تشريع (حور-حب) وكذلك الاغريق كتشريعات سؤلون وكذا (كونفوشيوس)

وتطرق الفلاسفة لظاهرة الفساد كأفلاطون في كتابة الجمهورية.

معجم اكسفورد: عرفه بأنه انحراف وتدمير النزاهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة..

معجم لسان العرب: عرفه بأنه نقيض الصلاح معناه اللغوي/ فسد اللحم او السمك فسادآ او عطبا او تلوثا.

تعريف الفساد من الناحية الشرعية: من خطبة الجمعة لفضيلة الشيخ/ اسامة خياط المسجد الحرام بمكة المكرمة تعريف الفساد في العبادات والمعاملات.

و أشار القرآن الكريم لظاهرة الفساد بكل أبعادها وأشكالها وذكرت في اكثر من خمسين موضعا فنجد في سورة الاسراء الابداع الرباني نبه الناس الى كل اشكال الفساد والحث على تفاديه ونبه للسلوك القويم قال تعالى ((إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ))[1] وقال تعالى ((وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا))[2] ونجد اشارات عن فساد الأخلاق الفساد الاجتماعي ،والحث على تجنبها ،والفساد الاقتصادي نرى تشخيصه بقولة تعالى ((وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا))[3].

---

[1] القصص - آية 77

[2] الإسراء - آية 32

[3] الاسراء - آية 35

قال تعالى ((ولا تعثّوا في الآرض مفسدين))[4] وقال تعالى ((وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ))[5] وقال تعالى ((لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ))[6].

حيث أن أقوات الناس أمانة في رقاب المسئولين عليها و اخفائها او العمد الى غشها هو من باب عدم ايفاء الكيل.

وفي الحديث الشريف يروي (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ: " اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ρ رَجُلا , يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، فَلَمَّا قَدِمَ , قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ إِلَيَّ، قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ ρ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ , فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ إِلَيَّ. أَفَلا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَ إِلَيْهِ أَمْ لا ؟ ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا إِلا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِمَّا بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ , أَوْ بَقَرَةٍ لَهَا خُوَارٌ , أَوْ شَاةٌ تَيْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبِطَيْهِ , فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ؟ ".).

ويضاف لذلك قوله ρ: (كل لحم انبته من السّحت فالنار اولى به) قيل ما السّحت ؟ قال: الرشوة في الحكم) وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ρ: (من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما اخذ بعد ذلك فهو غلول) غال: خائن رواة ابو داوود والحاكم.

كان سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد عمل على اصلاح الدولة بإنشاء العديد من الدواوين التي تطور العمل بها في العهدين الأموي والعباسي فكان عمل الخليفة المهدي ـ ديوان الازمة – والذي يعنى بالمساءلة والتدقيق المالي والمحاسبي وديوان المظالم يعنى بشكاوي المواطنين ومظالم الولاة وديوان الاستخراج يقوم على تتبع اخبار الوزراء والكتاب والحجاب والعمال المتهمين بالمحسوبية والرشوة وتعنى هذه الدواوين بآلية المسألة وآلية الشفافية اما النزاهة تتجلى في اختيار القائمين على هذه الدواوين.

قال الطبري: الفساد هو ا لكفر والعمل بالمعصية.

وقال ابو حيان: الفساد التغير عن حالة الاعتدال والاستقامة.

وقال المنصوري: الفساد يتناول جميع انواع الاثم فمن عمل بغير امر الله فهو مفسد.

---

[4] الشعراء ـ آية 183
[5] الأعراف ـ آية 142
[6] الأنفال ـ آية 8

والفساد مصطلح يشير الى حالات انتهاك مبدأ النزاهة وهو يشير الى معاني اخرى كالشر، المرض، فقدان البراءة او الطهارة.

والفساد في معاجم اللغة: هو في (فسد) ضد (صلح) والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل.

معجم اوكسفورد الانجليزي يعرف الفساد: بأنه انحراف او تدوير النزاهة في اداء الوظائف العامة مدخلات الرشوة والمحاباة.

تعريف البنك الدولي يعرف الفساد بأنه: الفساد هو إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (الشخصي)غير المشروع ليس له أي اساس قانوني.

منظمة الشفافية الدولية تعرف الفساد: بأنه سوء استخدام السلطة العامة.

صندوق النقد الدولي يعرف الفساد: بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لأستنتاج الفوائد من هذه السلوك لشخص واحد ، او لمجموعة ذات علاقة بالآخرين ويصبح الفساد علاقة وسلوك اجتماعي تسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الأجتماعي فيما يمثل عند المجتمع المصلحة العامة.

الفساد الواسع: ينمو من خلال الحصول على تسهيلات خدمية تتوزع على شكل معلومات. تراخيص.

الفساد الضيق: قبض الرشوة مقابل خدمة اعتيادية بسيطة كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية، أو سرقة اموال الدولة مباشرة.

تعريفنا للفساد: بأنه كل فعل ،او قول يضر بالمجتمع الانساني وما يحيط به (بر وبحر وجو) وجميع المخلوقات.

التفسير لمعنى كلمة (corruption) الانكليزية: يعني السبب في التغيير من الصالح الى السيئ مضاد للنزاهة (dishouest).

الفساد ظهر في العهد الفرعوني سجل في البرديات القديمة حوادث فساد في احداها تم تواطؤ حراس المقابر الفرعونية مع لصوص المقابر والذين كانوا قد سرقوا قطع حلي ذهبية من مقابر الأسر الحاكمة الفرعونية وايضا في الحضارة الهندية حوالي (300 عام ق–م)كتب عليه العبارة الآتية: (يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلاً اوسماً امتد اليه لسانه وعليه فانه يستحيل ايضا على من يدير اموال الحكومة ان لا يذوق من ثروة الملك لو نزرا قليلا).

الشفافية (transparenecy) هي: (نقيض الغموض، او السرية في العمل السياسي وتعني توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العامة للصحافة والرأي العام والمواطنين الراغبين في الاطلاع على اعمال الحكومة وما يتعلق بها من جوانب ايجابية او سلبية على حد سواء دون اخفاء او تستر.)

المساءلة (accountdbility): هي: (آلية سياسية مهمة في الحكومات الرشيدة لمحاسبة المسئولين على اعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم واتاحة الفرصة امامهم لإيضاح أي نقاط غامضة او تهم توجه اليهم سواء كانوا معنيون او منتجون وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة.

هل الفساد فعل او ظاهرة ؟!

الفساد كفعل وظاهرة: اذا تبين في الأثر في التعريف بيد كون الفساد فعل بحد ذاته يدل عليه وصفة القانوني كفعل يجرمه القانون ويعاقب عليه أم أنه يشكل ظاهرة عامة في مجتمع ما اوفي عدة مجتمعات أم أنها لا تقتصر على فئة دون اخرى لذلك.

تعريف الفساد كونه فعل: تتنوع التعريفات يرى البعض ان الفساد خروج عن القوانين (عدم الالتزام بها)، او استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية، او اقتصادية مالية وتجارية، او اجتماعية لصالح الفرد او لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها.

تعريف الفساد كظاهرة: معناه تواتر حدوث الحالة وتكرار وقوعها بين الحين والأخر فنجد ان ما ستجد وقوعه من حوادث يسمى حالة او حادثا في حين ما تواتر وتكرر حدوثه يسمى ظاهرة فالفساد كفعل له صفة الاستمرارية والتكرار ويتوافر معظم حوادثه على صفات وقواسم مشتركة اكتسب ما يجعله مستوفي شروط الوصف على انه ظاهرة وكون المجتمع السياسي ظهرت في كنفه هذه الظاهرة من قبيل الظواهر السياسية فهو ظاهرة إجرامية وسلوك منحرف عن قواعد السلوك الاجتماعي السائد في المجتمع.

هناك تعريف دولي: هو كل عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ونجد عنصرين لفعل الفساد:-

1- مخالفة للقانون او النظام وتعليمات المنصب العام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

2- سوء إستخدام المنصب العام او إستغلاله يهدف إلى خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية او معنوية .

تعريف الفساد في اتفاقية الامم المتحدة: لم تعرف الإتفاقية الفساد بصورة واضحة بل جرمته واعتبرت أفعال الموظف العام الجرمية فسادا بحسب ما ورد في المادتين (15،25) مادة 15 (رشوة الموظفين العموميين الوطنيين تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا) :

أ- وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما أثناء أداء واجباته الرسمية؛)

ب- التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص ،أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما أثناء أداء واجباته الرسمية) مـادة (25) (إعاقة سير العدالة تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب

عمدا) أ) استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية؛)

ب- استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي موظف قضائي أو معني بإنفاذ القانون مهامه الرسمية فيما يتعلق بإرتكاب أفعال مجرّمة وفقآ لهذه الاتفاقية. وليس في هذه الفقرة الفرعية ما يمس بحق الدول الأطراف في أن تكون لديها تشريعات تحمي فئات أخرى من الموظفين العموميين.)

تعريف القانون اليمني للفساد((هو استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة.))

وفيما يتعلق بمنهج التشريعات العربية المتعلقة بمكافحة الفساد في معالجة تعريف الفساد. تَبَيَنَ لنا بأن بعض التشريعات قد اكتفت بتحديد الأفعال التي تُمثل جرائم فساد دون إعطاء تعريف منهجي وذاتي للفساد وذلك مثل القانون الجزائري [المادة (12) من القانون رقم (1-6) لسنة (2006) الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته] والقانون الأردني [المادة (5) من قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة (2006) (مادة 5) يعتبر فساداً لغايات هذا القانون ما يلي:

أ- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

ب- الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

ج- الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته.

د- كل فعل، أو امتناع يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

هـ- إساءة استعمال السلطة خلافاً لأحكام القانون.

و- قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً او تحق باطلاً.

ز- جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد وانضمت إليها المملكة.

وقد اعتبر القانون رقم 01/06 لسنة 2006 للوقاية من الفساد ومكافحته في المادة (2) أن الفساد: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع.

و قانون الكسب الغير مشروع رقم (1) لعام 2005 المعدل بقانون رقم 7 لسنة 2010م/ فلسطين اعتبر في المادة (1) يعتبر فسادآ كل من ارتكب عدد من الجرائم المنصوص عليها في القانون.

الفصل الثاني
انواع و اشكال الفساد

انواع وأشكال الفساد: على سيبل المثال وليس للحصر..

- **الفساد السياسي**
- **الفساد المالي**
- **الفساد الاداري**
- **الفساد الأخلاقي**
- **الفساد الديني**
- **الفساد الاقتصادي**
- **الفساد البيئي**

- **الفساد السياسي:** اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة)من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة – الابتزاز – المحسوبية – الاختلاس – الواسطة – نهب المال العام.
- **الفساد المالي:** يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها.
- **الفساد الاداري:** يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الادارية والوظيفية والتنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن موظف عام خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية ضمن منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.

وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد أحداهما تعتبر عاملاً خارجياً والأخرى داخلياً ويمكن تحديد أنواع الفساد وفق النظرية الى ممارسة الفساد من اجل الأسراع بعمليات الفساد الأداري والثالث الأستيلاء على الدولة ذاتها.

فالفساد الذي يؤدي الأسراع بتخليص المعاملة نظرآ لتعقيد القانون ،او الموظف العام للمعاملة ،أو الحصول على مزية ،أو فائدة شخصية والخروج بأقل التكاليف هو انتهاك للقانون او اللائحة نظراآ

لارتفاع الرسوم الحكومية سواء كانت رسوم جمركية أو ضريبة أو رسوم أخرى إي خرق قانوني كبير او فساد تخطي الصفوف مثلاً: رشوة موظف عام لأستخراج رخصة ما ،أو جواز سفر دون عائق قانوني يمنع من إصدار هذه الرخصة أو الجواز فيقدم رشوة لتخطي الصفوف المنتظرة فالقصور في هذا النوع مقصور في الخدمات الأدارية يمكن أن يكون متعمدآ بهدف خلق الفوائد الشخصية من خلال الفساد.

الفساد المنتهك للقواعد القانونية واللوائح: هو الذي يؤدي إلى التطبيق المتميز لهذه القواعد (الفساد الإداري)وهو مبدأ التحفظ كما عرفه الاقتصادي العالمي فتيوتانزي: الانحياز الى الطرف الذي يدفع الرشوة للموظف الفاسد والقائم على الوظيفة العامة يشكل ضرراً للمصلحة العامة وهو اكثر الأنواع انتشاراً يؤدي الى عدم تطبيق التشريعات والقوانين أو تكون تلك القوانين واللوائح معقدة أو الموظفون يسعون إلى التعقيد لتحقيق فوائد شخصية كحافز للفساد أو سياسية إدارية سيئة فيحل الفساد الذي يحتم عدم الالتزام بالقانون ويكون الفساد هو المسيطر في هذه الحالة.

الفساد الكبير: هو السيطرة على مصدر القرار ويهدف الى أن تكون القواعد المنظمة للدولة او التشريعات المنظمة لأي مجال متفقة مع المصالح الخاصة لتلك القوى بحيث تحابي مصالحهم ولا تتعارض معها ولا تراعي المصلحة العامة أو إن جماعات أصحاب المصالح تؤثر في عملية اتخاذ قرارات الهيئة التشريعية أي مشرع للقوانين.

الفساد الأخلاقي: المخالف للقيم الانسانية والشرائع السماوية والعادات والتقاليد

من صور الفساد الاداري:

- إستخدام المنصب العام من قبل الشخصيات المتنفذة للحصول على امتيازات خاصة مباشرة وغير مباشرة كالأمتيازات المتعلقة بالخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية والوكالات التجارية للمواد الاساسية والحصول من الاخرين على العمولات مقابل تسهيل حصولهم على هذه الأمتيازات.
- غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية وإحالة العطاءات بطريقة غير مشروعة إلى شركات ذات علاقة بالمسئولين أو إفراد عائلتهم او إلاحالة لشركات معنية دون إتباع اجراءات قانونية فالقطاعات الخاصة الفاسدة التي تحافظ على مستوى من الأتصال بمسؤولي الحكومة الفاسدين هي الوحيدة التي تحال عليها العقود الخاصة بتنفيذ العطاءات الحكومية والمشاريع

الحكومية بدلآ أن تحال إلى القطاع الخاص الأكثر كفاءة مما يؤدي إلى إقامة مشروعات غير ذات جودة وتضر الأقتصاد الوطني وأحيانا لا تستكمل هذه المشاريع التي احيلت عقودها الى معارف وأقرباء ذلك المسئول الحكومي مما يحدث المزيد من العجز في المالية العامة وإلحاق الضرر في الاقتصاد الوطني.

- المحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية (رئيس الوظيفة العامة)كالتعيين من المقربين والولاء السياسي بهدف تعزيز النفوذ للشخص على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص أو توزيع المشاريع العامة قد يهدف لتحقيق مكاسب سياسية.
- تبذير المال العام من خلال منح إعفاءات ضريبة او جمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات دون وجه حق وذلك لتحقيق مصالح متبادلة مما يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها.
- اتخاذ حيل لنهب المال العام بأساليب وهمية.
- استغلال المنصب لتحقيق مصالح سياسية.
- الرشوة منتجة طبقة فوق طبقة من (البيروقراطية).

فنذكر انماطا للفساد السياسي على سبيل المثال:

- نمط إساءة إستخدام السلطة عادة ما تكون أهداف غير مشروعة من قبل النخب الحاكمة كالاختلاس والرشوة والابتزاز والمحسوبية (وإن سوء استغلال المكانة السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم قطاعات كبيرة من ملايين الناس الذين يحتاجون للخدمات الاساسية من الخدمات العامة...الخ)
- نمط إستخدام المال السياسي وهو نهب المال العام (embezzlement) وما ينتج عنه من إستغلال الموقع الوظيفي يتصرف بأموال الدولة ثروة البلاد عبر(النافذة السوداء)والبيع الجزئي، أو الكلي للممتلكات العامة كبعض الجهات الخاصة بالأراضي توثق بعض الأراضي ذات النفع العام بمبالغ كبيرة لصالحها ومبالغ رمزية كرسوم للدولة أو صرف أراضي لكبار التجار مبالغ لهم والرمزية كرسوم وذلك لتحقيق أهداف معينة سؤاً للإثراء ،او لأهداف سياسية أو ما شابه ذلك

ونجد ان أشخاص لا علاقة لهم بالسياسية او التشريع (مجلس النواب) وقد وصلوا إلى ذلك بالرغم لا خبرة لديهم كافية في مستوى السياسة العامة للدولة داخليا و خارجيا.

الفساد القانوني: هو نمط يسود عندما تسيطر السياسة على القانون ويظهر ذلك جلياً بعبث النخب الحاكمة وأصحاب المصالح جماعات الضغط في مواد الدستور وأحكامه وتعطيل القوانين وتفسيرها حسب ما يتلاءم ومصالح وغايات هذه الجماعات

فساد العقيدة أو الفساد الديني: وهو تقريب رجال الدين ليشكل استخداما انتقائيا للدين لتحقيق مصالح النخبة الحاكمة مع حرمان الآخرين وذلك لاستخدامهم لتبرير أفعالهم من العناصر الرخوة أصحاب المصالح فهم يعلمون مدى تأثير المرجعيات الدينية على الناس ومدى انصياعهم وتأثيرهم بفتاويهم الدينية ويؤكدون ويعلنون أنة لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة.

الفساد التنظيمي: وتظهر أعراضه من خلال تشخيص أمراض المركزية والبيروقراطية المفرطة وفساد أجهزة الرقابة وضعفها وتخلف السياسات الإدارية وعدم الأخذ بمبادئ الرجل المناسب في المكان المناسب وغياب مبدأ تكافؤ الفرص مع الحرص على التعيين الانتقائي في المراكز القيادية وتبرز معها ظاهرة توريث المنافع والمناصب بحيث تستبعد كل الفئات غير الموالية مهما تمتعت بقدرات وكفاءات عالية لتتراكم العناصر الفاسدة وتشكل تحالفاً قوياً تتمرس خلف تشريعات ولوائح مستحدثة في تبرير بقائهم وتمرير مصالحهم.

انواع الفساد من حيث الحجم:

- **الفساد الصغير**: هو فساد الطبقة الدّنيا على مستوى قاعدة الهرم الحكومي وأدواته صغار الموظفين.
- **الفساد الشامل الكبير**: مرتبط بالصفقات الكبرى والتوكيلات التجارية وتجارة السلاح ويحدث على المستوى السياسي والمستوى البيروقراطي وتتجاوز ظاهرة الأختلاس الى ظاهرة النهب والسلب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية او الصفقات العابرة للحدود تمر من الابواب الخلفية للفاسدين وتحويل الممتلكات العامة الى مصالح خاصة وتنشاء معها حواضن للفساد وشبكات تمثل اخطبوطاً لأتساع نطاقها وإمتدادها لشركات خارج البلاد .

انواع الفساد من حيث الانتشار الجغرافي:

- فساد محلي موطنه داخل البلاد داخل القطاعات الإدارية والأقتصادية يتداوله موظفون في الدولة.
- الفساد الدولي العابر للحدود هو من نتاج العولمة يعبر الحدود الدولية تحت مضلة نظام الأقتصاد الحر ويشكل هذا الفساد منظومة أخطبوطية لأنه يربط مؤسسات الدولة الاقتصادية داخل وخارج الوطن بالكيان السياسي لتقاسم المنافع بطريقة يصعب الفصل بينها ويتفاقم الفساد بنشاط الشركات متعددة الجنسية وتعاظم نشاط الشركات متعددة الجنسية وتعاظم نشاط (المافيات) خاصة في مجال تجارة المخدرات وغسيل الاموال وبهذا ينتقل الفساد من هاجس وطني إلى أحد قضايا العولمة وقد اتضح جلياً ازدواجية المعايير لدى العولمة بشقيها الرأسمالي عندما دعت دول العالم الثالث إلى ضغط القطاع العام نراها اليوم بعد الأزمة المالية العالمية التي سببتها أزمة الرهن العقاري في أمريكا قد دعت إلى تأميم البنوك والمؤسسات المالية واتحادها لتشكل مؤسسات مالية قوية في وجه التداعيات والأنهيار المالي الكبير.

الفصل الثالث

أسباب انتشار الفســـــاد

ليس من اليسير تطوير مرجعية تصورية للأبعاد السببية للفساد لعدة اعتبارات البعض شخصي- والبعض عوامل أخرى أو كونه ظاهرة اجتماعية منحرفة أو فعل مخالف للقانون -ومن حيث العوامل الاخرى كالواقع الاقتصادي أو الاداري أو السياسي أو الاجتماعي- وهنا تنوع متداخل ومتشابك في الاسباب أما البعد الأخر التحذير الدولي لظاهرة الفساد فهنا نجد إنّ عدة محاولات دولية تفسر سببيه الفساد بإرجاعه إلى فساد الحكم والسياسة أو كما عبر عنه (كلتجارد) بأنه يرتبط بسوء إستخدام آليات السياسة العامة والإجراءات التنفيذية مثل التعرفة الجمركية والضرائب والائتمان والخدمات العامة وتنفيذ القوانين ومراقبة سلامة التعاقد وغيرها.

ولقد حاول العديد من الباحثين تطوير نظريات تفسير مشكلة الفساد جاء بعضها في إطار العلوم القانونية وجاء الآخر في إطار تفسير الظاهرة الأجرامية وسببه المشكلات الأجتماعية و ايضاً صراع القيم و اخرى بالحداثة او بالتفكك الأجتماعي وأنهيار وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية.

التفسير الاجتماعي لمشكلة الفساد: حيث ترجع النظرية الوظيفية في علم الأجتماع الفساد إلى وجود خلل في بناء المجتمع ووظائفه الأمر الذي ينعكس سلباً على طبيعة العلاقات والسلوكيات ويشير (فرانسيس فوكوياما)إلى إنه رغم الأهمية العامة للوائح والعقود التجارية الحديثة فأنها لم تغن عن الحاجة إلى الثقة في الواقع الأجتماعي وسلامته وعدم إختلاله ففي المجتمعات الحديثة طالما يحصل اصحاب المهن على شهادات اعتمادهم فنياً فإنهم يستطيعون ان يستغنوا تماما عن الاشراف فثمة ميل الى الوثوق بأصحاب المهن المؤهلين بدرجة أكبر من غير المؤهلين وبهذا يصيرون أكثر قدرة على خيانة الأمانة ويختلف المستوى الأجتماعي للثقة في الكثير من المجتمعات باختلاف القيم والمعايير ويمكن بتغيير داخل المجتمع الواحد نتيجة لمستجدات اقتصادية ومالية وإدارية وسياسية معينة.

عبد الرحمن ابن خلدون يقول: إن أساس الفساد هو الولع بالحياة العمرانية المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتعظيم النفقات التي تتطلبها الحياة المترفة.

أفلاطون الذي وضع تصور لجمهورية فاضلة لا فساد فيها عندما قال: إنّ على العاملين في الأمة أن يقدموا خدماتهم دون تقبل هدايا مقابل ذلك وإنّ من اصعب الامور أن يكوّن المرء رأيا عن الامور ثم يلتزم بهذا الرأي والطريق المضمون للمرء أن يسلكه هو تقديم فروض الطاعة والولاء للقانون الذي يأمرنا ان لا نقدم الخدمات مقابل الهدايا.

اما صموئيل هنتنجتون: إنّ الفساد يميل إلى الأنتعاش في عهود النمو السريع والتحديث بسبب القيم المتغيره ومصادر الدخل المتنوعة وقول السوق الجديدة والتوسع الحكومي وفي رأيه تؤثر نسب الفرص السياسية إلى الفرص الأقتصادية في دولة ما في طبيعة الفساد.

حيث اعتبر – ايريك فيلسون: ان مشكلة الفساد مشكلة اجتماعية_ اقتصادية تفسر في اطار صراع القيم.

يؤكد رالف وسليزنك: على فهم الفساد الأداري والمالي والسياسي في اطار التحليل الأجتماعي للمشكلات الأجتماعية التي هي اضطراب في العلاقات الأجتماعية والأنسانية تهدد المجتمع ذاته وتعوق المطامح الرئيسية لكثير من أفراده.

فالمشكلة الأجتماعية أياً كان نوعها توجد حينما لا يوجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الانسانية بين الناس وتضطرب النظم السائدة وينتهك القانون ويبرز صراع القيم ويحتل نظام التوقعات الأجتماعية.

كما تشير مقاربة التفكك الأجتماعي لموضوع الفساد الى ارتباط ظهور الفساد بوجود التفكك والأنحراف الأجتماعي.

اللامركزية والفساد: حيث تؤكد بعض الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين اللامركزية المالية للدولة وبين الفساد بحيث ترتبط هذه اللامركزية بانتشار الفساد المالي حيث تعددت قنوات الصرف وتصعب آليات المتابعة والرقابة ، لابد من العمل بنظام الخزانة العامة (نظام الحساب الواحد) وعدم تعدد الحسابات بما في ذلك الصناديق المنتشرة والمتعددة وربط حساب الدولة بحساب واحد فقط لسهولة المتابعة والرقابة، حيث يعد نظام الخزانة العامة من أنجح الأنظمة المالية العالمية.

حيث انّ الرابط السببي بين الفساد ونظام الحكم أشار إليها (دانيال ليدرمان)إلى إنّ طبيعة الحكم عموماً والمركزية واللامركزية على وجه الخصوص إلى المؤسسات السياسية وعلاقاتها وخصائصها الديمقراطية تؤثر سلبا وايجابا في حدوث الفساد وانتشاره كما إنّ نظام تقديم الخدمات العامة ومدى إتاحتها له تأثير في بروز ظاهرة الفساد من عدمه ويربط بين القيم الديمقراطية لنظام الحكم والاستقرار السياسي وحرية الصحافة وشعبيتها وبين انخفاض مؤشرات الفساد في المجتمع.

اما كوفمان: يشير إلى العوامل الأكثر ارتباطاً بالفساد تتعلق بالأنشطة الحكومية والرسمية وممارسة السلطة ومركزيتها و لامركزيتها ويعد الفساد بشكل عام نتاجاً طبيعياً لتدخل الحكومة في تقديم الخدمات وقيامها بذلك في التحويلات المالية الحكومية اضافة الى فشل الرقابة الرسمية.

الكفاءة في تولي المناصب: يتجه بعض الباحثين في تفسيرهم لظهور الفساد من حيث ارتباطه بأجهزة الدولة الى القول بأن عدم الشعور بالأستقرار الوظيفي وتولي غير الاكفاء المناصب يضعف من مركز هؤلاء الموظفون ويسهم في خلق موجة من الاضطراب الأداري في محاولة الأستفادة الشخصية من مزايا اختصاصات المنصب الذي يعتقد شاغله انه لن يدوم طويلا وبالتالي الأسهام في حالة الاضطراب الأداري الذي ينتهي الخلل في جميع أركان الدولة متأثر بالفساد وتفشي الرشوة والظلم حيث أنّ الرشوة في حد ذاتها تسهم في ايصال الغير مؤهلين لمناصب عليا والذين ينصرفون حال وصولهم إلى الاعتناء بأمورهم الشخصية وجمع المال لإدراكهم إن فترة بقائهم لن تطول وتلعب المصلحة الشخصية للموظف دور في استشراء الفساد حيث يبرز التعارض والمفاضلة بين المصلحتين الشخصية والعامة وهنا يعنى

الفساد بترجيح المنفعة الشخصية على المنفعة أو المصلحة العامة وقد دلت دراسات إن ارتفاع مستويات الفساد تدل على انخفاض مستوى الاستثمار والنمو.

القوانين واللوائح: تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين التشريعات المطبقة وظهور مشكلة الفساد أي كلما كانت التشريعات متخلفة أو مجحفة أو المنحازة الى طبقة أو فئة أو حزب كانت دافعة إلى ظهور الممارسات الأدارية والمالية الفاسدة والقوانين التي لا تواكب المستجدات الاقتصادية العالمية والمعلوماتية تبقى متخلفة ومعرقلة ودافعة إلى ممارسات فاسدة والتسبب بعدم نفاذ القوانين عاملا حاسما في ظهور الفساد واستشرائه.

الصراع بين المصلحة العامة والخاصة:

يعتبر التمييز بين المصلحتين من الأمور البالغة الأهمية في الوصول إلى درجة عالية من الشفافية خاصة إذا كانت الممارسات الأدارية والمالية في كفة والمصلحة العامة في كفة أخرى حيث ان عالم الاجتماع (جيمس كولمان) سمى الصراع بين المصلحتين برأس المال الأجتماعي واشار إلى ان تغليب المصلحة الشخصية تعبير و مؤشر عن غياب نزعة الجماعة وغياب الترابط الاجتماعي وبالتالي وجود نقص في رأس المال الأجتماعي_ وفي الممارسات الأدارية والمالية الفاسدة _حيث يخلط المسئولون بين المصلحة الشخصية والاجتماعية العامة على حساب المصلحة العامة وهناك فروق ثقافية ترتبط بهذا الخلط بين ما هو شخصي وبين ما هو عام وقد يدفع هذا الخلط بين ما هو شخصي وبين ما هو عام وقد يدفع هذا الخلط إلى تفشي الممارسات الفاسدة بتبريرات حسن النية وصفاء الذمة وقد تدخل سياق ذلك الشبهة في حق خاص في الحق العام.

إن العديد من الأسباب ذات الصلة مباشرة لقيام السلوكيات والعلاقات الأدارية والمالية الفاسدة يأتي من بينها ضعف او غياب الوازع الديني- وفشل -واضطراب أساليب التربية والتنشئة الأجتماعية وكذلك دور المؤسسات او الشركات الاقتصادية المحلية والعالمية في افساد الذمم -

عدم الأعتبار بعنصر الكفاءة في تولي المناصب بالإضافة لعدم التوافق بين دخل الموظف والواقع المعيشي.

إذا ازداد الفساد ذهبت الأخلاق والعكس صحيح إذا ذهبت الأخلاق أزداد الفساد فالفساد والأخلاق خطان _متوازيان مهما امتدا لا يلتقيان وهما في اتجاهين- متضادين ويسير كلاهما عكس الاخر ولا يجتمعان ،حتى يلج الجمل في سم الخياط. هل اصبح عامل الأخلاق كالغول والعنقاء والخل الوفي ؟ الا إذا تنازل كل مفسد عن فسادة وكل مستغل عن استغلاله.

أسباب الفساد من منظور الشريعة الاسلامية:

ان الشريعة الاسلامية قد حرمت الفساد بجميع أشكاله و أنواعه في القرآن الكريم والسنة النبوية و الأجماع والفقه حيث إن كلمة الفساد قد ذكرت في القران (49 مرة) (ثلاثة وثلاثون) في السور المكية وستة عشر في السور المدنية في (ستة واربعين) آية (اثنين وثلاثون) آية في السور المكية (واربع عشر) في السور المدنية وقد وجدت هذه الآيات في (اثنين وعشرين) سورة (ست عشر) منها مكية و(ست) سور مدنية حيث أن الآيات المكية التي تتحدث عن الفساد والمفسدين ضعف الآيات المدنية التي تناولت ذات الموضوع ولعل- ذلك يرجع إلى طبيعة المجتمع المكي الذي كانت تسوده روح الجاهلية وتعاليمها الفاسدة بيان سبب الفساد قال تعالى ((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ))[7] ومن اسباب الفساد في ضوء القرآن الكريم يتلخص في الآتي:-

- اتباع الهوى: وهو الهوى الذي يهوي بصاحبه في الدّنيا الى كل داهية وفي الآخرة الى الهاوية قال تعالى ((وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ))[8] فالهوى هو الشيء المذموم ونسب لأهل الفساد والضلال هو الظلم.
- تعدد الآلهة لدى المشركين.

[7] الروم - آية 41
[8] المؤمنون - آية 71

- ترك الجهاد في سبيل الله وهو جهاد العدو الظاهر وجهاد الشيطان وجهاد النفس قال تعالى ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ))[9] والجهاد في سبيل الله هو السبيل الذي تطهر به الأرض من عبث الفاسدين وتسود بسببه الفضيلة وتستقيم الحياة.
- ترك محاربة الفساد: يدفع أهل الفساد والجور والأهواء ليتصدروا مقاليد الأمور ويتحكموا بباطلهم في مصائر الشعوب فيعم الفساد في الارض والرذيلة روي عن رسول الله ρ (ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالعذاب).
- ظهور المترفين: المترف الذي ابطرته النعمة وسعة العيش والتوسع في النعمة المترفون ظالمون فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ))[10]
- تصدر المترفين ينذر بالدمار: قال تعالى ((وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا))[11] فامر الله المترفين بالطاعة والعمل الصالح فإذا فسقوا وتمردوا وجب عليهم العذاب فدمروا تدميرا واهلكوا هلاك استئصال إن المترفين وراء كل رذيلة في المجتمعات البشرية وظهورهم وتصدرهم سبب من اسباب فساد المجتمعات.
- العلو والطغيان: العلو صفة من صفات الله ((وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ))[12] جاء في الحديث القدسي قال تعالى (الكبرياء ردائي والعظمة ازاري فمن نازعني واحدا منهما قذفته في النار – هنا العلو المقترن بالأستكبار والطغيان وقد قرن القرآن الكريم العلو والفساد حيث قال الله تعالى ((إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ))[13] هنا جعل المجتمع فئات وشيعا وفرق بين المجتمع وهنا يدل على ان العلو والطغيان

[9] البقرة - آية 251
[10] هود - آية 116
[11] الإسراء - آية 16
[12] البقرة - آية 255
[13] القصص - آية 4

من اسباب الفساد فالعلو يدفع صاحبه للكبر و الطغيان كل من اتصف بهما له اليد الطولى في الفساد.

اما عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ابو هريرة: لما استخلف عمر صعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال – أيها الناس إني نظرت إلى الإيمان فوجدته يقوم على أربع خصال تقوى الله في جمع المال من أبواب حلاله فإذا جمعته عففت عنه وإذا عففت عنه وضعته في مواضعه حتى لا يبقى عندي منه دينار ولا درهم و لا عند آل عمر خاصة والثانية اعرف للمهاجرين حقهم واقربهم على منازلهم والثالثة الأنصار الذي أووا ونصروا وأحفظ وصية رسول الله ρ فاقبل من محسنهم وأتجاوز عن مسيئهم و أكون أبا لعيالهم حتى ينصرفوا إلى منازلهم والرابعة أهل الذمة أوفي لهم بعهدهم وأقاتل من ورائهم ولا أكلفهما فوق طاقتهم و إذا فعلت ذلك كنت معترفا عند الله بالذنوب وقال – هو حق الناس ان الله جعلني خازنا لهذا المال وقاسما له، وكذلك الحفاظ على المال العام في عهد الخلفاء الراشدين جميعا.

- فساد الملوك والحكام: هم الأمر الناهي في الجمهور ولهم اثر كبير في قيادة الشعوب نحو الخير والشر فبصلاحهم تصلح البلاد وبفسادهم تسوء ((قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ))[14] إن الملوك إذا دخلوا قرية بقتال عنوة أفسدوها باستذلال أهلها و إهانة أشرافها وصاروا أذلة وهنا الملوك هم الحكام والوزراء والمدراء والرؤساء و المسئولين بصفة عامة على الأمم والشعوب فإن احسنوا فلهم ولشعوبهم وإن اساءوا فعليها.

واهتم الإسلام بحماية المال العام وذلك ليكون الانتفاع به للناس جميعاً وإن الاعتداء عليه يمثل اعتداء على مصالح هؤلاء الناس وقد تضمنت الشريعة الإسلامية الإحكام والمبادئ التي تحمي المال العام وقد ندد وشدد بالعقوبة على من يعتدي على المال العام ومن ذلك حد السرقة وحد الحرابة – وهناك من التعزيز ما تصل إلى القتل واعتمد الأسلام من يقتل في سبيل ماله شهيداً وحرم الأسلام كل صور الاعتداء مثل السرقة والأختلاس والغل والخيانة ونقض العقود والعهود والتربح من الوظيفة

[14] النمل ـ آية 34

والاتلاف والإسراف والتبذير وضياع الوقت واستغلال المال لإغراض حزبية ،أو فئوية ونحو _ذلك وإن أساءوا فعليهم وزر من ضل بضلالهم ويتضح من ذلك- أن فساد الملوك والحكام والرؤساء واصحاب الفخامة والجلالة والسمو أثر كبير في فساد الامم .

- طاعة المسرفين: الإسراف تجاوز الحد في كل ما يفعله الإنسان قال تعالى ((وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ))[15] وهؤلاء ليس لهم شأن إلا الفساد ولا يخالط عملهم شيء من الإصلاح.
- ترك الولاء للمؤمنين والبراءة من المشركين الولاء والولاية أي النصرة ارتباط وتناصر وتواد وهنا حرض القرآن الكريم المؤمنين على ولاء بعضهم البعض وحذر من ولاء المؤمنين لأعدائهم.
- الفراغ مع وفرة الطعام: الفراغ الخلاء أي أن الفراغ الذي يعيشه الإنسان مع عدم اشتغاله لوقته بالعمل النافع –حتما سيقع منه الفساد لا محالة ((وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ))[16]

من الاسباب التي تؤدي الى انتشار الفساد وتتمثل على سبيل المثال لا الحصر الأتي:

1- عدم تفعيل اجهزة الرقابة والمحاسبة لكل من قام بالإساءة باستخدام السلطة العامة لأغراض شخصية وأساء استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.
2- ضعف دور الصحافة والإعلام في كشف المفسدين والفاسدين.
3- تحويل صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ.
4- اختراق القوانين و الأنظمة والالتفاف عليها.
5- اعطاء الموظف العام سلطة مطلقة.
6- الاستمرارية للفاسدين في أداء عملهم في الأجهزة الحكومية وديمومة الفساد في تلك الاجهزة وانتقال الفساد بانتقالهم الى اجهزة اخرى.

[15] الشعراء - آية 161
[16] البقرة - آية 60

7- الادارة البيروقراطية والمركزية وعدم المشاركة في الادارة.

8- اقتصار المحاسبة على صغار الموظفين دون الكبار.

9- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

10-وجود أنظمة قانونية ضعيفة أو ضعف آليات التطبيق لهذه الأنظمة والقوانينٍ.

11-وجود الأنظمة والقوانين الغامضة والمعقدة التي منحت الموظف العام سلطة مطلقة دون قيود.

12-الطبيعة المغلقة لأي عمل سياسي أو اقتصادي أو في البيئة السياسية يستمر الفساد وبعيد عن رقابة وتفحص عين الشعب ويتمثل في عدم تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة على أجهزة الدولة من أجل مراقبة أموال الشعب – حيث يشكل التطبيق الضعيف للقوانين والأنظمة جزء رئيسيا من الفساد- حيث إن مؤسسات تطبيق القانون تكون في أغلب الأحيان هي المؤسسات الاكثر فساداً وبخاصة على المستوى المحلي.

13-غياب الحوار العام حول الفساد.

14-عدم اصلاح المؤسسات الحكومية التي تتيح ديمومة الفساد واستمراريته.

15-عدم العمل بمبدأ الثواب والعقاب.

16-عدم التطبيق الصارم للقانون.

17-عدم وجود نظام قضائي عادل وقوي ومستقل.

18-القطاع الخاص الشريك في الفساد والحد من قدرته على الدخول في اعمال الفساد.

19-انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية.

20-ضعف الأرادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك بعدم اتخاذ اجراءات صارمة بعيدا عن البيانات المضخمة وان عزل مسئولاً ونقله ممن يصفون بالفساد اصبحنا ترى انها عملية دعائية وان بدا انها بداية لمكافحة الفساد.

21-تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة-مما يشكل ملائمة لقيام بعض – العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة وان مجرد رفع الأجور

لن يؤدي إلى محاربة الفساد مادمت الفرص متاحة لإساءة استعمال النظام والعقاب ضعيف وغير فعال.

22-غياب الشفافية والمساءلة فغياب مؤسسات الحكومة المتمثلة بالمساءلة يجد المواطنين انفسهم – –دون آليات تمكنهم من مساءلة مسؤول الحكومة سينتهي بهم الأمر بالضرورة إلى الأنصياع لطلبات وسلوكيات المسئولين الفاسدين.

23-غياب الشفافية مما يتيح للموظفين العاميين التستر على الفساد وزيادته وعدم إعطاء المعلومات الصحيحة عن الموارد المالية وكيفية انفاقها أو اعطاء معلومات خطاء وغياب المساءلة يوفر لهم الفرصة لإساءة أستعمال الوظيفة العامة.

24-السبب الرئيسي يكمن في المؤسسات ذات التصميم السيئ والى الانظمة الاقتصادية التي تفتقر الى الكفاءة حيث العقبات التنظيمية مثل القواعد المتضاربة في تقويض الصلاحيات الاجتهادية لمسئولي الحكومة وأنظمة المحاكم الغير الكفؤة مما يخلق فرص السلوك مسالك الفساد للموظفين العموميين واجبار القطاع الخاص بالتالي إلى التحول للفساد تجنباً لعدم كفاءة الأقتصاد الرسمي.

25-ضعف العقوبة على المخالفات _حيث ينمو الفساد ويشتد في البيئات التي يعرف فيها المخالفون انهم في منأى عن القبض عليهم ومعاقبتهم وعندما يكون العقاب غير ملائم للردع عن الفساد ويكون نظام العدالة بطيئاً جداً في استجابته للمخالفات.

26-الأسباب السياسية يقصد بها غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة.

27-الأسباب الأقتصادية ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤؤس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستوى البطالة والفقر.

28-أسباب اجتماعية آثار الحروب ونتائجها والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والعوز والفقر وتدني مستوى التعليم والوازع الديني والثقافي.

29-أسباب ادارية وتنظيمية تشمل الاجراءات المعقدة (البيروقراطية)وغموض التشريعات وتعددها.

30-الإحتكار وسيادة القيم الطبقية حيث إن الإحتكار هو أصل الفساد في الحياة الأجتماعية فحين يقع الاحتكار تنحرف الحياة والمجتمعات الانسانية عن القواعد الطبيعية وتنشاء الطبقات والطبقية ويتفشى الظلم الأجتماعي وتختفي القيم والقواعد التي كانت سائدة في الفطرة الأولى وتحل محلها قيم طبقية جديدة تحتقر الضعيف والفقير وتعتبرهما فاشلين وغير جديرين بالحياة وتصبح القوة والقوة الأقتصادية هي القيمة الوحيدة التي تحوز التقدير والثناء والاعجاب عندها الضعيف على استعداد لأن يعمل أي شيء- من أجل امتلاك القوة والقوة الأقتصادية بالذات ليحوز الاعجاب والتقدير بغض النظر عن نبل الوسيلة ثم ان اولئك الذين هم في أعلى الهرم الأجتماعي يكونوا على استعداد لعمل أي شيء من اجل البقاء في القمة ودون الأخذ بالإعتبار نبل الوسيلة ايضا وحين ينقسم المحتكرون الى محتكرين للسلطة ومحتكرين السلطة- من اجل بقائهم في أعلى الهرم الأجتماعي ويستثمر محتكرو السلطة ذلك النمط من الفساد والإفساد ليحافظوا على بقائهم في أعلى هرم السلطة.

31-الابتعاد عن الدين والقيم الدينية أحد الأسباب في استشرى الفساد في العالم والى سيادة قيم السوق التي تعلي من شأن الربحية واكتساب القوة الاقتصادية التي لا مكان فيها لقيم الصدق والأمانة والشفافية فتلك القيم لا قيمة سوقية لها الأمر الذي عزز الفاسدين وأكد بهم قيمة اجتماعية فالناس في المجتمعات التي سادت فيها القيم النفعية والأنانية لم تعد تسأل عن مصدر الثروة ولا يهمها ذلك الأمر الذي أدى إلى استشراء الفساد.

32-الإحباط واليأس من امكانية التغيير والذي دفع الكثير من المقهورين المستضعفين والحالمين بحياة أفضل الى حالة من الإحباط واليأس ترتب عليها السقوط في إدمان الكحول والقات والسجائر وغيرها والفساد الأداري والمالي والإفراط في ممارسة العنف بشتى أنواعه.

33-تغليب الولاء القبلي عن الولاء الوطني حيث شكل أحد أهم الأسباب استشرى الفساد الأداري والمالي حيث يجيز الموظفون العموميون لأنفسهم نهب المال العام لمصلحة أبناء عمومتهم وقبائلهم ولا يرون غضاضة في ذلك وسيادة اعتماد معايير تسييس الوظيفة العامة عند التعيين.

34-ملاك القطاع الخاص (محتكري الثروة) وهم الذين زينوا للعاملين في القطاع العام سبل الفساد وافسدوا ذممهم ليستخدموهم في تسهيل اجراءاتهم الغير قانونية وتسهيل تهربهم الضريبي فأنعدام المنافسة عادة ما يكون لدى الشركات التي تعمل في سوق احتكاري حافزاً قوياً لكسب رضاء الحكومة وعلى الإخفاء إذا كانت الحكومة ترعي الاحتكار.

35-ضعف النظام القضائي ضعف العقوبات.

36-في اليمن تعتبر شجرة القات احد اسباب الفساد- حيث يرتشي الموظف العام وذلك لشراء شجرة القات- تلك الشجرة من فصيلة الأشجار الساسونية وهي كثيرة التنبيه قليلة التخدير كذلك يقوم الموظف العام باختلاس اموال لذات الغرض اضافة الى ضعف الرقابة وانعدام العقاب وضعف الراتب مقارنة مع متطلبات الحياة.

من اقوال العظماء عن الفساد وحماية المال العام:

حديث النبي ρ حيث قال (قَالَ: مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ , فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ إِلَيَّ. أَفَلا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَبَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَ إِلَيْهِ أَمْ لا ؟ ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا إِلا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِمَّا بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ , أَوْ بَقَرَةٍ لَهَا خُوَارٌ , أَوْ شَاةٌ تَيْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبطَيْهِ , فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ؟ ".)— فترك ابن اللتيبة ما اهدي له ولم يمسه فاتحه أبو ذر وقال : هذا أفضل فقال: ماكنت ادري فقصد ابن اللتيبة رسول الله ρ واعتذر له وطلب العفو وهي القواعد التطبيقية للرقابة على المال العام ومحاسبة العاملين عليها وتحريم الكسب من الوظيفة فهو غلول وحرمة تسخير المال العام لإغراض خاصة.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كتب إلى عماله: إما بعد فإياكم والهدايا فإنها من الرشا وقال ايضا فو الله ماكنت أرى هذا المال يحل لي من قبل أن أَلِيَه إلا بحقه، وماكان قط أحرم علي منه إذ وليته، فعاد أمانتي، وقد أنفقت عليك شهرًا من مال الله، ولستُ بزائدك ولكني مُعينك بتمرٍ من مالي فبِعْه، ثم قم إلى جانب رجل من تجار قومك، فإذا ابتاع فاستشركه ثم أنفق على أهلك، قال: عاصم بن عمر فذهبت ففعلت.

وفي عهد عمر بن الخطاب وضعت الدواوين ومنها ديوان المال حيث كثرت موارد ونفقات الدولة فعن عبد العزيز أبي جميلة الأنصاري قال ابطأ عمر بن الخطاب جمعة بالصلاة فخرج فلما صعد المنبر اعتذر إلى الناس فقال : أنما حبسني قميصي هذا لم يكن لي قميص غيره.

نابليون بونابرت في مقولته الشهيرة (اعطني قليلاً من الشرفاء احطهم جيشاً من اللصوص)

شارل ديجول عندما طلب منه تولي رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة قال لهم: لن أتولى الرئاسة حتى تقولون لي عن حال القضاء والجامعة فقالوا له: أنهم بأحسن حال فقال: لهم سوف أتأكد من ذلك ومرت اشهر وهو يجول يبحث ويتقصى عن حال القضاء والجامعة فعاد لهم بعد ذلك وقال لهم: نعم ان حالهم حسن وعندها قبل تولي رئاسة الجمهورية الخامسة.. كيف حال القضاء والجامعة في بلادنا؟!

الفصل الرابع
أين يكمن الفساد ؟

الفساد يكمن على سبيل المثال لا الحصر:

1- في الرشوة الكبرى والمحدودة فالرشوة الكبرى الذين يكون فيها المسئولين ذو الدرجات العالية ويؤثر على صانعي القرار اما الرشوة المحدودة والتي يكون فيها المسئولون في الادارات حيث نجد في الرشوة الكبرى تتم إعطاء الأولوية لتوريد أو مشروعات غير ضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب إلا تمكين متخذي القرار الحكومي من الحصول على رشاوي ضخمة وفي المناقصات الحكومية الكبرى وكذلك في القوانين واللوائح المزدوجة والمتداخلة بحيث ان الموظف المختص عنده الإختيار في تقرير أي القوانين واللوائح التي تطبق في حالات معينة ويقع امامهم فرص كبيرة للحصول على مزايا شخصية لاتخاذ القرار الذي يتناسب مع مصلحة الطرف الذي ينحاز الى الموظف العام.

2- التشريع المعقد وغير الشفاف الذي يحدد إجراءا ت بطيئة دون تحديد مدد معينة ملزمة تاركا الخيار في إنهاء الاجراءات لموظفي الحكومة القائمين بعملية التنفيذ وبهذا يخلق التشريع فرص هائلة للفساد ويؤدي هذا التشريع إلى التقليل من احتمالات الكشف عن الفساد مما يقلل في النهاية من مصداقية هذا التشريع وبالتالي فهو مقيد للنشاط بما يسمح بالعمل بطريقة فعالة بحيث ان عدم وجود تعقيدات يؤدي الى التقليل من الفساد بل و الغائه نظرا لتحديد السلطة المخولة لموظف الحكومة في استخدام سلطاته.

3- يكمن في مجموعة السلب والنهب تلك المنتشرة في الأقتصاديات الناشئة ووفق لمنهجها فان الموظفين الحكوميين التابعين يتم خلقهم عادة بنا على رغبة الأعلى منهم درجة لضمان إخلاصهم لهم ويعمل الفساد كالآلية لأسر الموظفين الفاسدين لأنهم مقيدين لسبب مشاركتهم الذاتية في الفساد ولا يمكنهم الخروج عن نظام المجموعة وعند العصيان يتهم المتمرد الغير متعاون بأنه مذنب أو يفصل من العمل وبذلك تسود سياسة العصا والجزرة وتقديم دعم و اخلاص لهذا المنهج فمثلاً أحد أصدقائي قال له: موظف كبير في احد الهيئات الكبرى بالدولة عند زيارته له انك لم تتواصل

معنا فرد عليه انني أقوم بعملي على أكمل وجه وأتواصل معكم بالمذكرات والتقارير رد عليه المسؤول الكبير: لم ترسل لنا أي شيء من محافظتك قال له مثل ماذا؟ رد عليه المسئول الكبير الفاسد: لم ترسل لي عسل أو تحول فلوس أو ترسل لنا معاوز (فوطة يمنية) كما يرسل لنا حوالات صاحبك بالمحافظة المجاورة وهنا اندهش صديقي وقدم استقالته أي إن الموظف الكبير الفاسد يريد ان يفسد هذا الصغير من أجل ان يكون تابع له ومن أجل رفاهية الفاسد على حساب خرق القوانين والأنظمة والأضرار بالمصلحة العامة ومن أجل إن يرتكب الموظف الصغير خروقات قانونية تكون نقطة ضعف عليه يمسك ذلك الفاسد لضمان عدم العصيان وتمرير أي شيء يريده وهذا النموذج لمجموعة السلب والنهب وأحيانا لا يبقى الموظف الصغير في وظيفته وعدم تغييره وضعاف النفوس يضطروا للخضوع لتهديدات ذلك الفاسد.

4-المؤسسات الحكومية التي توفر الأساس التنظيمي الضروري لأقتصاد قوي تجد تلك المؤسسات ضعيفة او مفقودة.

5-عيوب الأنظمة المالية والمصرفية وتحصيل الضرائب وضبط وتدقيق الحسابات.

6- ادارات الفساد السياسي وتتمثل في:-

- السلطة اهم ادوات الفساد فهي تكون بيئة ملائمة تحتضن الفساد وتحمي الفاسدين وتكون الراعية لبؤرة الفساد فمنها يستشري وينطلق ويتوسع ويصبح للمفسدين تنظيم يحتوي على شبكات قوية وضاغطة تتمترس خلف لوائح وتشريعات قانونية قابلة للتأويل ليتوغل كبار الفاسدون في قلب النظام بل أصبحوا قيمون على الدولة برمتها الى درجة انهم أستطاعوا التحكم في التشريع والملاحقة والمساءلة استئثارهم بالسلطة وتحكمهم بالقوانين وفي مرحلة الانهيار السياسي والقيمي والوطني تنشاء مؤسسة الفساد التي تستقطب في صفوفها ضعاف النفوس وعديمي الضمير من قدوة مسيئة يتمتع رجالها من حكام ومسئولين وأصحاب جاه ونعيم ساعدتهم ظروف بيئية خاصة نشاء معها اهتزاز القيم والوعي والمعرفة وعم الفقر والجهل من الباحثين عن الثراء بشتى الوسائل من سلب ونهب وتطاول وسرقة ورشى وغير ذلك من وسائل الكسب الحرام.

- المال/ تعد الصفقات العمومية موطنا خصبا بكل أوجه الفساد من محسوبية وواسطة ورشوة ويتعدى الأمر بان تتكون منظومة فساد قوية عندما يحدث التحالف بين رجال المال ورجال السياسة ويراعي المصلحة المشتركة يخدم كلاً منهما الآخر وبما يسمى بظاهرة الفساد السياسي الذي يؤدي الى تبعية القوة السياسية للقوة الاقتصادية لتصبح ادأة بيد اصحاب الاموال والطبقات الغنية القادرة على الدفع لتحقيق المنافع الشخصية ويعملوا على استبعاد الفئات الاخرى التي تمثل المثقفون الحقيقيون والعلماء المفكرون والمبدعون
- المنصب/ عندما يصبح المنصب تشريف وليس تكليف وعندما يتعطش الشخص الراغب في الوصول باي طريقة وباي ثمن إلى مركز عال فإنه يسهل على الطبقة الحاكمة استعمال هذه الاصناف كدروع وخنادق تحمي خلفها في تسيير اعمالهم ضمن ادوار محدودة ومنسقة وعند انتهاء هذا الدور لسبب ما يستدعي التضحية بأحدهما ككبش فداء يضحى به عندما يلزم لتجميل الصورة محليا ودوليا وارضاء للرأي العام وطوي صفحة قضية اصبحت مثارا للجدل حيث اعرف اشخاص في هيئات حكومية بأحد الفروع سعى لأحد المناصب بشتى الوسائل القذرة للوصول وكان يساعده كبار المسئولين حتى وصل لما يريده ومعروف هؤلاء الكبار بفسادهم وينطبق عليه هذا البند تماما.
- فساد المنظومة الديمقراطية عندما تصبح الديمقراطية رهينة للمتنفذين وأصحاب رؤوس الأموال تظهر معه ظاهرة المال السياسي وذلك بشراء الذمم واستغلال الفقراء وضعاف النفوس من اجل الوصول الى البرلمان وتستغل الاحزاب الحاكمة هذه الطريقة لتصبح الديمقراطية عرجاء يسيرها المال السياسي وتحد من التعددية الحزبية والتناوب على الحكم وذلك باحتكاره أطول وقت ممكن وهناك ظاهرة معكوسة قلبها نواب البرلمان وهي ظاهرة التسول البرلماني عندما يستجدي النائب الطبقة الحاكمة لتنفيذ خدمات أو مشاريع عامة تخص النائب وقاعدته الانتخابية مؤثرا بذلك على دورة كسلطة رقابية والتداول لا يقصد به على سلطة الحكومة بل –أنه يشمل التداول على المناصب والوظائف العامة لكي لا يصبح المنصب شانا خاصا بالشخص أو ملحقا بشؤونه الخاصة والتناوب والتداول تعتبر ضمانة أساسية تسير أمور الشأن العام بطريقة صحيحة ومجدية.

- وسائل الإعلام/ عندما تصبح هذه الوسائل كالطبل والمزمار للفاسدين المتنفذين يصبح إعلاماً منحطاً بكل المقاييس لأنها تصبح السوق للأفكار والمشروعات الفاسدة وتضلل وتنحدر العقول وتزيف الوعي وتروج لأنجازات وهمية وتدعو للالتفاف حول الفاسدين من اجل محاربة عدو وهمي وهم العدو الأول للإضرار بالممتلكات العامة ككبار احد المؤسسات الحكومية الذي يدعي بأنه يدافع ويحمي الممتلكات العامة ومؤسساته وهو الذي ينتهك المال العام ويتصرف بدون وجه حق إلا المصالح الخاصة بعيد كل البعد عن المصالح العامة وكم تمنيت إن تلك الإدارات الحكومية غير موجودة نهائيا و تأتي إدارة مهمتها الحفاظ وليس له الحق في التصرف وبهذا نقضي على بؤر الفساد.

أنماط الفساد المجتمعي نذكر على سبيل المثال وليس الحصر:

أدت آليات الفساد إلى سيادة قيم جديدة في المجتمعات مع بروز هذه الأفكار ظهرت نظريات تفسر ظاهرة الفساد:

1-النظرية الأخلاقية: والتي مفادها أن الفساد رذيلة ويلحق الضرر بالأقتصاد والسياسة والتنمية وكل المفاصل المتعلقة بالشكل الصحيح لسيرة المجتمعات وتطور الدولة وهذه النظرية تحد من الفساد.

2-النظرية البنيوية: التى تسوق لفكره الفساد المنتج وتجعله فضيلة بدلاً من كونه رذيلة ومن مؤيدوها صموئيل هنتيغتون الذي أفاد: بأن الفساد الناتج عن المشاركة السياسيه يساعد على دمج فئات جديدة في النظام السياسي وبين أن ظاهره البخشيش في الهند قد أعطت شي من المرونة في ظل نظام أداري جامد ومعقد ونجد أن هذه النظرية مغالطه كبيره وفاضحه تروج للفساد الذي من شأنه أن يدمر المجتمع ويؤثر بشكل كبير على قيم المجتمع بحيث تصبح الدخول البسيطة التي تبررها هذه النظرية التي تنتج عن العمل الوظيفي كما يؤدي لفقد الثقة بعمله وتتدنى قيمه ذلك. العمل ويصبح لدى الفرد تقبل نفسي للتفريط والتنازل عن معايير أداء الواجب الوظيفي وتسود مكانها قيم جديدة (قيم الفساد)وتسود ظواهر الغش وانعدام الجودة وتسود (ثقافة الفساد).

الاحتكار كشكل من أشكال الفساد الاجتماعي- لكون المحتكرون يبذلون أموالاً كي لا يدخل غيرهم في السوق ويتواطئون مع من يبقيهم ويمنع غيرهم حيث ظل الإحتكار في السوق تعاقد بين التاجر

والمسئول وذلك بخلق عراقيل للمنافسين ومنعهم من جلب بضائع تنافسية تؤدي إلى رخص الأسعار للمواطنين حيث ظهر واضح في الواقع المعاش احد تجار زيت الطبخ الذي يستورد من دولة مجاورة لليمن وتم منعه وخلق عراقيل له وزيادة الرسوم الجمركية مما اضطره لترك البضاعة وإعادتها وكذلك الحال لتاجر القمح الذي ظلت حمولته في الميناء لعده أشهر يدفع ايجار الباخرة والرصيف حتى قام ببيعها لأحد التجار المحتكرين للقمح وأعلن عدم استيراد قمح وهذا الاحتكار يعد محرم شرعاً بحيث يكون أموال الدولة في أيدي طائفة قليلة وهذا ما نهى وحذر منه الشرع لقوله تعالى ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))[17]

وقال رسول الله ρ (المحتكر ملعون)

وتعد السلطة في اليمن عبارة عن محمية للفاسدين.. وتعرف المحمية بأنها منطقة أو منظومة من عدد من الافراد والجماعات والعصابات يتم فيها منع وحظر وتقنين وحمايتها من أي اعتداء عليها للحفاظ على كل من بداخلها من فاسدين و مفسدين وأعوانهم وحشمهم وخدمهم، وذلك لمنعهم من الانقراض، والعمل على تكاثرهم، ومنع محاسبتهم او معاقبتهم، أي من تصيدهم أو المساس بهم والسماح فقط بالتفرج عليهم وهم يفسدون، ولا يحق التجول إلا بعيداً عنهم..

في هذه المحمية يوجد الفساد بكافة أنواعه –وأشكاله– كالرشوة– والمحسوبية– والواسطة– والسرقات– والاثراء بغير حق–وآكل المال العام والخاص، والمكاسب الشخصية من الوظيفة العامة، وأستغلال النفوذ، والأختلاسات–وتقنين السرقات، وزيادة وتكثير الفاسدين والمفسدين وحمايتهم من مكافحي الفساد والمصلحين، ومحاربة الشرفاء وقتلهم –وعزلهم –وحرمانهم من حقوقهم– وخلق مشاكل داخلية وخارجية لهم حتى يصابوا بحالات نفسية.....الخ

وتدار هذه المحمية من قبل "ملك المحمية المبجل"– الذي يحكم وفق مزاجه ووفق قانون الغاب لديه– يعين ويعزل ويأمر وينهى.... واذا ثبت لديه نظافة يد أي شخص يعزله وكل فاسد يتفاقم فساده يصبح من المقربين إليه.... ويصبح على قول الشاعر "في الصف الأمامي" مثل ابليس أعاذنا الله منه– اذا قام أحد الشياطين بعمل فسق وفجور– بين الناس قربه إليه وجعله من أصحاب

[17] الحشر ـ آية 7

الرتب العليا. .فملكنا ينفذ ما يقال له من أعوانه وموظفيه المقربين في المحمية، ويصدر موافقته دون أي سؤال في قراراته المتعلقة بالتعيين والأقالة والعزل وغيرها، ويحمي كل أفراد محميته الفاسدة، إما الآخرين فهم بنظره أشراراً يجب محاربتهم وقتلهم والقضاء عليهم..وعلينا محاربة محميات الفساد، والقضاء عليها وكل ما يؤدي إلى زيادة وتكاثر افرادها وتوالدهم، لانهم سيقضوا على ما تبقى من اخضر أو يابس.. واقول إن خطر تكاثر الفاسدون والمفسدون في اليمن حتماً سيقضي علينا جميعاً والتفرج عليهم وعلى محمياتهم هو العجز بعينه، ولا حياة لأيدٍ ترتعش خوفا بل الحياة لمن حاربهم فهم مصاصو دماء إذا لم نحاربهم حتما سنكون منهم والعياذ بالله..

الفصل الخامس
وسائل مكافحة الفساد

إن حاله الوعي المتنامي تجاه خطورة الفساد على حاضر البلاد ومستقبلها والإحساس بالمسئولية يدفع أوساط واسعة شريفة في المجتمع والدولة إلى البحث عن حلول لهذه الأمة التي كانت إفراز لنهب كبير. الذي تعرضت له ثروة البلاد ولابد من اتخاذ الخطوات التالية:-

1. ديموميه واستمرارية مكافحة الفساد وليست مؤقتة أو عابرة فلابد من التصدي للفساد بجميع أشكاله وأنواعه ورموزه وضرب مواقع وآليات الفساد والذي تلقائيا يختصر ذلك الفساد بضرب رموزه الكبرى والذي تعكس إلى رموزه الصغرى.
2. لابد من تكاتف أجهزه الدولة المعنية بمكافحة الفساد مع الشعب فمشاركة المجتمع بمختلف شرائحه الواسعة وفئاته المختلفة باعتباره المستفيد الأول من مكافحة الفساد واهم سلاح تتسلح به أجهزة الدولة المعنية بمكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني المعنية أيضا بمناهضة الفساد بحجم المعركة في الاتجاه الصحيح هو سلاح قوي في الشارع والشعب.
3. إعطاء مناهضة الفساد بعدها الشعبي بإطلاق طاقات الجماهير من خلال تشجيع كل أشكال العمل الجماهيري الواعي والمنظم وتلقي جميع المبادرات الشعبية الجماهيرية بشكل ايجابي ودعمها اللا محدود باعتبارها هي التي تعاني ويلات نتائج الفساد والمستفيد الأول من مناهضة الفساد.
4. إن نزاهة القضاء واستقلاليته هو الركيزة الأولى بنجاح مكافحة الفساد وإن الإصلاحات فيه تلقى ترحيبا جماهيريا وتجعل من جهود مكافحة الفساد ذات جدوى وصدى ونتائج رائعة على الواقع ولكي تصبح كلمة القضاء ذات هيبة ومصداقية فعليها المطالبه بتصحيح أوضاع القضاء وذلك _ مرهون على أجهزة الدولة المعنية في أن يكون القضاء نزيه ومستقل وكذلك مطالبي الجماهير والمنظمات ونظراً لأن حملة مكافحة الفساد تلاقي صعوبات كبيرة شرطا وضمانا لنجاحها.

5. لابد من نتائج واقعية لنجاح مكافحة الفساد يلامسها الشعب فعندها يشعر المجتمع بشكل ملموس انه المستفيد الأول منها فسيدعمها بكل قواه الحية وبكل قوة ولن تستطيع أي قوة أن توقف الحملة أو تعرقلها وهذا ما لمسناه من نتائج طيبه تم تحقيقها من مكافحة الفساد وانعكست على المجتمع مثال على ذالك/عندما طالبنا بمستحقات خاصة بالمجتمع وتم استردادها لصالح التنمية وجدنا ارتياح لدى المجتمع وترحيب شعبي كبير.
6. لابد من إبراز آثار الفساد ونتائجه الكارثية للرأى العام وحثه على مناهضته تمهيدا للقضاء عليه كلياً أو جزئياً او على الأقل القضاء عليه عبر مراحل.
7. مطالبه الرأي العام و أجهزه الدولة بالعمل وفق مبدأ الكفاءة في تولي المناصب الحكومية واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب.
8. المطالبة الجماهيرية بالعمل بمبدأ المساواة أمام القانون ومحاسبة الفاسدين الكبار قبل الصغار لما يلاق ذلك من ارتياح شعبي وزيادة الاصطفاف بين المجتمع و الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد وعدم تنامي عوامل الإحباط وعدم الثقة لديه في تلك الأجهزة والذي جر الحديث النظري عن الفساد دون أن نرى خطوات عمليه على صعيد محاسبه الفساد والمفسدين.
9. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو ما يؤدي الى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلالية ونزاهة القضاء يعد سببا للفساد فلابد من الفصل الحقيقي للسلطات واستقلال القضاء ونزاهته كوسيلة هامة لمكافحة الفساد –والرشوة –والمحسوبية –وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين ووجود شبكة من المصالح بين رأس المال والسياسة وكذلك الجهل وذلك لعدم الإلمام المنوط بتطبيق الشفافية وذلك من خلال التضارب بشان أرقام النمو في الناتج القومي الإجمالي ومعدل البطالة 00ا لخ وأيضا غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية ومعوقات سياسية واجتماعية تتمثل في تدهور الحياة النيابية لمجلس النواب الجهة المحاسبة للحكومة لا تقوم بدورها وأن مبدأ الشفافية لابد أن يشمل كافة الجوانب السياسية

والاجتماعية مثلها مثل الجوانب الاقتصادية على مستوى البيانات المحاسبية او المالية المتعلقة بالاقتصاد القومي.

الشفافية والمساءلة هما وجهي العملة التي تضعنا على بداية الطريق نحو التقدم وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية وغيابها أدي الى إنخفاض تدفق الإستثمارات وتفعليهما لابد من إصدار قرارات فوقية حاسمة وجادة وعاجلة وبغض النظر عن الرؤوس التي ستغير نتيجة هذه الإجراءات حيث يزداد يوما بعد يوم قناعة العديد من المفكرين والسياسيين وغيرهم من المعنيين بشأن هذا الوطن ان الوقت قد حان للحاق بركب التقدم والنمو والعكس أنة قد مضى وبات من المستحيل اللحاق.

10. العمل بمبدأ الشفافية والمساءلة في المعاملات تلك الشفافية في الوقت المناسب دون تأخر مما يفقد ذلك أهميته ولجميع الجهات فعلى سبيل المثال لا فائدة من نشر إعلانات التوظيف بعد تعيين الأقارب والمعارف بحيث تكون واضحة وليست غامضة كالإعلان شكلي فقط فالشفافية ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والإقتصاص من مرتكبيها في إطار الوسائل القانونية فالفساد من أهم معوقات الشفافية وما ينتج عنه من الفقر الشديد وعدم إحترام القانون وما يتبعه من مظاهر البلطجة و الإرهاب والخوف وحتى التصفية الجسدية ونشر سياسات وبرامج الحكومة بشكل شفاف ومراقبة ذلك من قبل المجتمع من خلال إصدار قانون حق الاطلاع على المعلومة[18] وتفعليه في جميع الدول العربية وتشجيع حرية المعلومات والحصول عليها وإيجاد ذلك القانون الذي يكفل الحصول عليها.

الحرب على الفساد

لابد من القضاء على الفساد الذي أصبح أسطورة ووصفة كقضية رأي عام وتحديد مصادره الجذرية ومواقعه والآلية التي تمكن من حدوثه لمكافحة الفساد سواء السياسية والاجتماعية وغيرها من خلال التوعية ولأن الفساد محرم شرعاً وجاء في جميع الكتب السماوية.

[18] حيث صدر القانون مؤخرا بعد تأليف هذا الكتاب

11. حرية الصحافة والرأي و التعبير مادة للرقابة وإيجاد صحافة إستقصائية ونزيهة ومحايدة وإعتبار التشهير بالفاسد بموجب الأدلة الشرعية والقانونية وإعتبار ما قام به جريمة يعاقب عليها القانون لا يعد جريمة سب وفق المادة (293)من قانون الجرائم والعقوبات.

وتدريب الصحافة الإقتصادية مجهزة بأدوات التحليل لإكتشاف التزوير والفساد.

فتعزيز قدرة الإعلاميين لمكافحة الفساد هو تعزيز قدرة وكفاءة الإعلام وضمان استقلالها لمحاربة الفساد ووجود صحافة استقصائية لكشف الفساد من أجل رفع وعي الجمهور فدور الإعلام الحر في تجسيد مبدأ الحرية الشخصية وتعزيز الحماية لوسائل الإعلام حتى تتمكن من العمل في بيئة تمكنها من التفاعل والتطرق الى قضايا الفساد دون قيود أو شعور بالخوف وذلك من خلال تطوير منظومة التشريعات التي تتضمن حرية التعبير وتوفير الحماية للإعلاميين ومؤسساتهم والإلتزام بإيصال الحقائق للمواطن بشكل نزيه ومهني بعيد عن التحيز (الإعلاميين من اجل الشفافية).

12. إيجاد سجل للعاملين والمدراء الحكوميين والقضاة وجميع العاملين في المحاكم وأجهزة السلطة القضائية وإعادة هيكلة الإدارات والأجهزة الأكثر فساداً كالقضاء- والضرائب -والجمارك والأجهزة الإيرادية بما فيها هيئة الأراضي والمساحة.....الخ من خلال نظام رصد الفساد من خلال المسوحات النوعية والكمية .

13. تبسيط القوانين والأنظمة ضمان عدالة وشفافية العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص وقوانين سليمة لتوريدات تتطلب تقديم عطاءات ومناقصات مفتوحة تكون مانع للفساد ومراقبة تلك التوريدات الممولة من بنوك التنمية وغيرها من المعونات الأجنبية وتكون مراقبة شاملة علاوة على ذلك لابد التوفيق بين القوانين واللوائح المزدوجة والمتداخلة فعندما يكون أمام الموظفين قدر من الإختيار من القوانين واللوائح فإن ذلك يفتح أمامهم فرصة كبيرة للحصول على صفقات مالية من اجل اتخاذ القرار الذي يتناسب مع مصلحة الطرف الطالب فهنا لابد من مراجعة قضائية لإنفاذ القوانين المزدوجة واللوائح وكذلك عملية التوفيق وقد بدأت الإكوادور في إتباع ذلك.

14. إستخدام شبكة الأنترنت كوسيلة لمكافحة الفساد من خلال نشر المناقصات الحكومية والقرارات الخاصة بالعطاءات المقبولة عن طريق المواقع الحكومية لكي يراها الجميع حتما سيؤدي إلى تقليل الفرص أمام عقد الصفقات الخاصة.
15. إن الاقتصاديات الانتقالية لديها اقتصاد غير رسمي ويرجع إلى الإعداد الكبيرة من القوانين واللوائح المتعارضة التي من المستحيل الإلتزام بها.
16. الضرائب في الإقتصاديات الإنتقالية أحد المشاكل التي تواجه أصحاب الأعمال خاصة الضرائب على العمالة والرسوم الأخرى فلابد من خفض العبء الضريبي عن الشركات الصغيره والمتوسطة الحجم من اجل إلغاء فرص تعاطي الرشوة والمدفوعات الجانبية مما يؤدي الى الإلتزام بالضرائب على مختلف المستويات.
17. أجور الموظفين وزيادتها مع زيادة الردع بحيث يتم القضاء على الرشاوى والمدفوعات الجانبية والحد من عرض الرشاوى.
18. الاستعانة بمراكز الدراسات والفكر والجمعيات والمنظمات الغير حكومية من اجل بنا فهم الجمهور لتكلفة الفساد والمطالبة بإحداث تغيير.
19. يعتبر اتفاق منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لمناهضة الرشوة احد أهم الخطوات لتي تم اتخاذها لتخفيف الفساد على الرغم من عدم تنفيذ الكثير من الدول ذلك من خلال تشريعاتها المحلية_ فإن السير بهذا الخطوات حتما سوف يؤدي الى تخفيف الفساد في تلك البلدان.
20. إذا أردنا مكافحة الفساد حقا فعلينا ان نبدأ أولاً وقبل كل شيء تطبيق الآية القرآنية الكريمة ((إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ))[19].
21. العزيمة القوية التي لا تعرف حدوداً وتولد عن طريق إظهار النتائج العامة لمصادر الفساد فالمعلومات المتكاملة من خلال أجهزة معلوماتية فجمع المعلومة في جميع إدارات الحكومة من خلال أي وسيلة لجمعها التي في طياتها أسباب الفساد ووسائله وطرقه والإدارات التي تقوم به أقسام الموظفين الذين يمارسونه وطرق المعالجة المقترحة للقضاء عليه ويجب على الحكومة إرسال

[19] القصص ـ آية 26

إشارات قوية بالتزامها لمناهضة الفساد إلا أن الكلمات لا تكون كافية لخلق المصداقية تجاهها فيجب أن تتبع الكلمات أفعال وإنجازات في ميدان السياسة والتشريعات والإصلاح المؤسسي وكذا العمل في مجال التتبع الجنائي للفساد.

22. عدم وضع سلطة تقديرية لموظفي الحكومة والخضوع لسلطة سيادة القانون وتحديد سلطاته المخولة وبالتالي فجميع الإجراءات الإدارية تعمل على فرض سيادة القانون ...وعدم وضع قواعد بسيطة وشفافة يمكن فهمها احد العناصر الداعمة لسيادة القانون –وبالتالي لا سلطة تقديرية لموظفي الحكومة بل السلطة لسيادة القانون ويزيد من وضوح حالات انتهاك القانون مما ينعكس تلقائيا في وضوح الفساد ومحاسبة موظفو الحكومة الفاسدين.

23. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في القطاعات العامة والخاصة وذلك من خلال التركيز على الدعوة والإرشاد الديني للأمة وخطباء المساجد وحث العلماء على الدعوة لمكافحة الفساد وأسبابه وسبل مكافحته وأثاره.

24. تعزيز دور هيئات الرقابة والمساءلة في السلطة التنفيذية وكذا السلطة التشريعية بحيث تقوم بأداء أعمالها على أكمل وجه ووفق ما أنيط بها في التشريعات الخاصة لإنشائها التي تهدف إلى الحفاظ على المال العام والمصلحة العامة.

- القضاء على الإحتكارات وتشوهات السوق الأخرى التي توفر فرص للإستغلال والفساد.
- تدريب القضاة والبرلمانيين ومدققو الحسابات والصحفيين على كيفية تحديد الفساد ومكافحته.

25. اعتراف الدولة رسميا بوجود الفساد من خلال سنها لقانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد بداية الطريق للمكافحة والتي بوجودها (طريق الألف ميل يبدأ بخطوة)إلا أن الحصانات والامتيازات ومواقع النفوذ تقف حجر عثرة أمام عملية مكافحة الفساد خاصة عندما تكون المعلومة محبوسة عن المواطنين بعدم تفعيل وإصدار قانون حق الحصول على المعلومة في بعض الدول العربية وكذا ضعف تطبيق القوانين وعدم وجود أجهزة قضائية نزيهة بداءً من النيابة حتى المحاكم.

26. لابد من وجود الحكومة الرشيدة والصالحة الكفيلة بالحد من الفساد.

27. العقلانية في اتخاذ القرارات والإلتزام بقواعد القانون والحد من إحتكار السلطة.
28. المساءلة والشفافية والتي من دونها لا يمكن الحديث عن الديمقراطية وغيرها من عوامل إنجاح المشروع الوطني الهام.
29. التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين المنظمات والحكومات في مكافحة الفساد.
30. أخيراً وليس آخراً لن ينجح أي مشروع وطني في محاربة الفساد طالما بقيت النخب السياسية النافذة دون محاسبة ومساءلة قانونية وعندما يتم محاسبة أي شخص من هذه النخب سيتوقف إفراد الطبقة الدنيا عن الفساد تلقائيا وإن محاسبة أفراد الطبقة الدنيا الفاسدة لن تغير من سطوة الفساد وانتشاره.
31. استكمال بناء وتفعيل وحدات وأجهزة الرقابة العامة.
32. تعزيز قدرات السلطة القضائية واستقلاليتها تفرض سيادة القانون.
33. رفع درجة الوعي لمكافحة الفساد ومنح الحماية للمبلغين وإعطاءهم حوافز.
34. إلزام مؤسسات القطاع العام بنشر المعلومات الخاصة بالإجراءات المتبعة في عملها وأماكن وجود المعلومات المتعلقة بها.
35. تبني سياسة تقوم على تشجيع وسائل الإعلام في المساءلة ونشر المعلومات.
36. الحث في مناهج التربية و التعليم على قيم النزاهة.
37. أصلاح الأنظمة الجمركية فإدارة الجمارك الفاعلة هي احد العناصر الرئيسية التي تسهم في نجاح التنمية وتدعو الحاجة إلى إصلاح المؤسسات الجمركية من اجل تخفيف من فرص الفساد حيث إن الثابت تقدير (50%) من الموظفين مشاركين في الفساد بشكل او بأخر فلا بد من دراسة أسباب الفساد في الجمارك من انخفاض رواتب الموظفين وانتشار ثقافة الفساد بين أوساطهم وغياب أنظمة المساءلة والإجراءات الجمركية المعقده ورسوم الجمارك المرتفعة والمتنوعة فلابد من أنظمة مراقبة تكفل شفافية جميع الإجراءات وإيقاع العقوبات المشددة وصياغة وتوفير إرشادات عامه ضد الفساد وتوفير الحوافز لجميع عمال مصلحة الجمارك لمحاربة الفساد.

38. إصلاح المؤسسات الحكومية وخاصة النظم الرقابية الضعيفة وإصلاح سياسة المزايدات – والمناقصات– وهي انظمه تتطلب المكاشفة في عمليات العطاءات والمناقصات وإلغاء الصلاحيات الاجتهادية الممنوحة لمسئولي الحكومة والعلنية والمكاشفة والإفصاح العام.
39. دعم أنظمة الحكومة الإلكترونية يمثل الهدف المركزي للأنظمة الحكومية شفافة من خلال تيسير عملية النفاذ إلى المعلومات ومثل هذه الأنظمة تسمح للدول لأن تخفف من فرص الفساد حيث إن جميع الأعمال الورقية تعالج إلكترونياً ويتم الحد بشكل كبير من اجتهاد مسئولو الحكومة في التقييم إضافة إلى تقليص الوقت المطلوب لإستكمال المعاملات في الوقت ذاته تعمل آليات الحكومة الإلكترونية على رفع كفاءة الخدمات العامة وتوفير الفرص اللازمة لاستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل.
40. إصلاح النظم الضريبة غالباً ما تتصل الأنظمة الضريبية المعقدة بأرتفاع مستويات الفساد فلابد من إصلاح النظم الضريبية قدر كبير على الرغم من إن الأنظمة الضريبية المعقدة تعمل على رعرعة الفساد وغالباً ما يتم إغفال هذه المسألة في جهود الحكومة في مكافحة الفساد.

ومن خلال الضرائب تسعى الحكومات الى توفير الخدمات الأساسية للشعب غير أنه مع انتشار التهرب الضريبي تستقر الأموال في جيوب مسؤلو الحكومة وفي المقابل ترفع الحكومة الضرائب لمواجهة العجز في الموازنة مما يؤدي الى إشعال فتيل الفساد والتهرب من الضريبة بالإضافة إلى إساءة تخصيص وتوزيع الفوائد الضريبية في مواجهة الضريبة المرتفعة والمعقدة فيضطر للسعي إلى إستغلال الفرص المتاحة لرشوة المسئولين الحكوميين أما تبسيط قوانين الضريبة فيؤدي إلى تخفيف الفساد وذلك من خلال الحد من قدرة مسئولو الحكومة من إستخدام اجتهاداتهم الخاص في تطبيق الأنظمة الضريبة ومن خلال التخفيف من التهرب الضريبي وهذا الإصلاح الضريبي يخدم القطاع الخاص.

آليات حماية المال العام المفهوم التقليدي للمال العام :

المال العام هو (مجموعة الإعتمادات المالية التي توفرها السلطة التنفيذية بكل الدول للإنفاق على الأنشطة المختلفة التي تمارسها الوحدات العاملة بالقطاع الحكومي.)

المفهوم المعاصر: يقصد بالمال العام (مجموعة الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية التي يتم تخصيصها للوحدات العاملة بالقطاع الحكومي للإنفاق على أنشطتها المختلفة والتي يمكن عن طريقها قياس صافي أرصدة التشغيل بكل وحدة منها .)

إهدار المال العام عند تخصيصه و انفاقه فعند تخصيصه حتماً سيكون هناك هدر للمال العام عند إعداد الموازنات الحكومية وفي مرحلة تخصيصه بفعل العديد من الأمور منها أهمها:

1. المغالاة في طلب المال العام من قبل الوحدات الحكومية.
2. تخصيص جزء ملموس من المال العام للوحدة الحكومية دون توزيعه على اوجه إنفاقه المختلفة ومن ثم ضياع العائد المنتظر منه.
3. ضعف دراسات جدوى طلب المال العام نتيجة التركيز في هذه الدراسات على كونه مجرد وسيلة للإنفاق دون ربطه بعملية الانجاز ذاتها.
4. خضوع عملية تخصيص المال العام للضغوط السياسية والنفوذ للشخص الأمر الذي يعكس عشوائية تقديراته.
5. إهدار المال عند إنفاقه يتمثل في:

1) خضوع عملية إنفاق المال العام عند إنفاقه على أنشطة الوحدة الحكومية لمجموعة من القيود القانونية التي يمكن إختراقها.

2) إنفاق المال العام لمجرد استنفاذه في الفترة الأخيرة من السنة المالية تجنبا لقيام السلطات المالية بتخفيض حجم المطلوب تخصيصه في السنة التالية.

3) إنفاق المال العام اعتماداً على مقايسات سنوية حكمية لا يوجد ما يبررها موضوعياً.

4) ضعف نظم الرقابة الداخلية من المنظورين المالي والإداري بالعديد من الوحدات الحكومية.

5) تركيز عملية المساءلة المحاسبية على مجرد التجاوزات وكلها أمور لا ترتبط بما يجب تحقيقه من مخرجات وأهداف.

6) عدم وجود الوسائل الوقائية التي تحد من إهدار المال العام عند تنفيذ الموازنة الحكومية.

7) البعد عن نظام المحاسبة الاقتصادية التي تعتمد على المقاييس والمعايير الإقتصادية والإجتماعية التي تستند الى المحاسبة عن الكفاءة الإقتصادية المتمثلة في علاقة مدخلات المال العام بمخرجات الأنشطة التي ينفق عليها.

8) التعامل مع لوائح وقواعد قديمة بشان المناقصات –والمزيدات –والممارسات –وعقود الإنشاءات وغيرها من الأمور التي تؤدي دائماً إلى عرضية ومنازعات مالية وغيرها من الصور السلبية الأخرى.

من اهم الضوابط والصيغ العملية لحماية المال العام:

1- تقدير الإيرادات والمصروفات في إطار التوازن النقدي للموازنة الحكومية – إن السعي للتنمية لابد وأن يوازن بين التركيز على الأولويات والإحتياجات الأساسية لأجهزة الدولة المختلفة – من ناحية وبين الإمكانات المالية والموارد المتاحة من ناحية أخرى فهذا التوازن المطلوب أمر يعضده أهمية السيطرة على الدين العام بشقية المحلي والخارجي ومن ثم فإنه كلما استطعنا إستغلال الموارد أفضل إستغلال كان ذلك في صالح المجتمع وحماية الأجيال المقبلة وتقديرات الموازنة الحكومية لابد وان نأخذ في حسباننا ..

2- ضبط الإنفاق العام من خلال تقديرات سليمة وفقا للأصول العلمية بحيث يعبر الإنفاق العام عن الإحتياجات دون زيادة أو نقصان ويأتي التنفيذ الفعلي متفقا مع تلك التقديرات دون تجاوزات والتقدير السليم لابد أن يراعي الاعتماد على نظم المعلومات الحديثة واستخدام الحاسبات كضرورة عصرية لضمان الإعداد الجيد والمتطور والعمل على ربط هذا الإنفاق ببرامج أداء تكفل الإنضباط المالي وتحقيق فاعلية النفقة ومراعاة النتائج الفعليه لتنفيذ الموازنات في السنوات السابقة وربط ذلك مع التقديرات الجديدة من خلال أهداف كمية ومالية وقصر الأمر على النفقة الحتمية والفعالة وليس مجرد الاعتماد على الربط السنوي ومعدل نموه والإهتمام بالصيانة كمدخل رئيسي للحفاظ على أصول المجتمع وثروته وضمان زيادة كفاءة الأداء والإستغلال السليم للطاقات المتاحة.

3- تنمية الموارد العامة للدولة أحد أهم الجوانب التي يعاني منها إقتصاد معظم الدول النامية هو عدم تنامي الموارد العامة بذات المعدلات التي يتنامى بها الإنفاق العام الأمر الذي يؤدي الى فجوة بين الجانبين تؤدي الى زيادة حجم الدين الذي تبذل الدول جهود مكثفة للحد منه فمشروع الموازنة الحكومية- لابد من أن يستهدف شمول وعمومية الموازنة بحيث تؤول كافة موارد الدولة الى موارد الموازنة العامة وإن ما يرتبط بالصناديق والحسابات الأخرى لابد وأن يعكس ما يستخدم من عمل موازنة الدولة إلى حساب عام واحد للموازنة العامة ومن ذلك لابد على الجهات تقديم مقترحات فعالة لزيادة موارد الدولة في إطار العدالة الاجتماعية وربط تكلفة الخدمات التي تقدمها بما تحصل تلك الجهات بمراعاة عدم المساس بمحدودي الدخل وان تتناسب مقابل هذه الخدمات مع قدرة المستفيد ين منها ولابد من الإلتزام بتحصيل مستحقات الدولة وحقوق الخزانة العامة ينبغي الأهتمام به ذلك أن عدم التحصيل والتأخير يؤدي إلى آثار سلبية على الموازنة العامة ويعوق متطلبات التنمية ويؤدي إلى الإقتراض وزيادة الدين في الوقت الذي يمكن تجنب ذلك.

4- مراجعة موقف المخزون النفطي ورفع كفاءة استخدامه وتصديره بحيث لابد من اعداد قاعدة بيانات شاملة عن المخزون على مستوى الدولة لتبادل الإحتياجات المختلفة بين الجهات على المستوى الوطني ومراجعته وتصنيفه تصنيفا سليما والمدة الزمنية التي يغطيها.

5- تعميق اللامركزية وتعظيم دور المحليات.. إن التوجه نحو اللامركزية بات ضرورة حتمية ومنح المحليات الدور الأكبر لتكون فاعلة وقادرة على اتخاذ القرارات المناسبة لطبيعة وظروف المنطقة وربط الموازنة المعاصرة الحالية لاستكمال ما بدأته في السنة المالية السابقة كتوزيع الإعتمادات المركزية على موازنة المحافظات ويتطلب التنسيق بين تلك المحافظات -والوزارات لوضع خطتها بوصفها أكثر درايةً بظروف مجتمعها واحتياجاته وتحديد الموارد المحلية بحيث تكون معلومة والموارد الإضافية المنتظرة وسوف يتم استخدامه في الموازنة حتى يتم تحديد دقيق لاستخداماتها ومواردها وأثرها على الموازنة العامة للدولة ومدى إسهامها في تغطية الإعتمادات المطلوبة لموازنات المحافظات والحد من تزايد اعتمادات المحافظات على الخزانة العامة للدولة في نفقات تلك

المحافظات والعمل على تنشيط وتنمية موارد المحليات لتغطية اكبر جانب ممكن من احتياجاتها وهو ما يسهم بدوره من تقليل أعباء خزانة الدولة والحد من تزايد الدين العام.

6- البعد الاجتماعي ركيزة أساسية من ركائز الموازنة العامة إن كفالة توفير احتياجات المواطنين خاصة محدودو الدخل هدف استراتيجيا للموازنة العامة للدولة في إطار مسؤولية الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

7- زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمارات محور رئيسي لتنمية البلاد وما يرتبط به من زيادة الدخل العام وزيادة دخل المواطنين وزيادة الإنتاج وما يصنعه من النجاح والحد من الاستيراد وتنشيط الصادرات مع ما يتطلبه من تحسين المنتج والتخطيط الجيد لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

إن تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق المقدرة على جذبه والذي يحقق المردود اللازم لزيادة المقدرة التشغيلية للعمالة ومعالجة البطالة.

آليات مكافحة الفساد تتمثل على سبيل المثال وليس الحصر فيما يلي:-

1-المحاسبة.

2-المساءلة.

3-الشفافية.

4-النزاهة.

المحاسبة: خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية وعن نتائج أعمالهم وان يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤساءهم يشغلون قمة الهرم في المؤسسة الحكومية وهكذا حتى يصلون إلى الوزراء والذين هم مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تولي الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

المساءلة: واجب المسئولون عن الوظيفة العامة سواء كانوا (منتخبين – معينين)تقديم تقارير دورية بنتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها والمساءلة من الأجهزة المختصة عن مدى تنفيذهم للوائح والقوانين ومدى مخالفتهم وتعرضهم للعقاب وان يعقب الشفافية المساءلة وهي وجهين لعملة واحدة.

الشفافية: كما أوضحنا سابقا هي (الوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقات مع المواطنين المنتفعين من الخدمة او علنية الإجراءات القانونية و الأهداف كما ينطبق على أعمال الحكومة ينطبق على أعمال المؤسسات الغير حكومية.)

النزاهة: (هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل وبالرغم من تقارب الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما الأول يتصل بنظم وإجراءات عملية.)

-تعتبر الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في القطاع العام من أهم الجهات المناط بها في كشف الفساد وتحليل أسبابه وتشخيص علاجه الذي يضمن منعه أو الحد منه بإعتبار هذه الأجهزة مسئولة عن الرقابة المالية لقطاعات واسعة في المجتمع فينبغي الاعتناء بها ودعمها وتمكينها من اداء دورها في هذا المجال بالكفاءة المناسبة والفاعلة وتعزيز استقلالها وتوفير الحصانة للعاملين فيها ويجب ان تدرك هذه الاجهزة خطورة المهام الموكلة اليها وجسامة مسئوليتها في المحافظة على المال العام ودورها الأساسي في مكافحة الفساد ولابد من دعم برامج النزاهة والأمانة وان تخصص جوائز ومكافئات لموظفيها الذين التزموا بأخلاقيات العمل وقواعد السلوك الوظيفي ويجب ان تتضافر كافة الجهات المعنية بإدارة المال العام لحمايته وتحصينه من الإستغلال أو سوء الإستخدام بكافة التدابير المختلفة من خلال القوانين واللوائح المالية والقرارات والتعليمات الداخلية حيث تمثل نظم الرقابة الداخلية في الجهات المختلفة إطار فاعل لمنع الفساد ومكافحته وتعتبر عناصر هذه النظم إجراءات مثالية لوقاية المال العام من سوء التصرف أو الإستغلال لإغراض خاصة فان متطلبات منع الفساد تقتضي بتعزيز نظم المراقبة الداخلية كما كانت تسمى (الرقابة الشعبية) في السابق وخاصة في فصل الاختصاصات بين سلطة اتخاذ القرار وجهات التنفيذ – تحديد المسؤوليات وتوصيف الوظائف وتحديد الدورة المستندية وتعيين كل مسئول عن كل مرة من مراحلها والاعتناء بالهيكل التنظيمي لكل مؤسسة بما يتناسب وحجمها وطبيعة عملها وتعزيز وحدات المراجعة الداخلية وضمان القدر اللازم من الحيادية وتعزيز نظم الضبط الداخلي للحسابات والاعتناء بالتقارير المالية الدورية وكذا بالأصول العامة ومراقبة استخدامها وتوجيه العناية لأعمال الشراء في القطاع العام حيث تمثل مرتعاً خصباً للفساد ومجالاً واسعاً لإستغلال المال العام وذلك للمزيد من الشفافية وتحقيق المصلحة العامة بقرارات الترسية و مراقبة

عمليات الاستلام والتخزين وتطوير أشكال العقود الحكومية كما ان من وسائل مكافحة الفساد – تعزيز كفاءة عمليات التحقيق لمكافحة الفساد وذالك بتوفير الحماية للمحققين وتعميم نطاق هذه الحماية من الموضوعات الهامة التي من شأنها تعزيز كفاءة التحقيق وتفصيل نتائجه حيث إن إجراءات تخفيف الفساد عنصر مهم لردع المخالفات الماليه ومنع التطاول على المال العام وتسد المنافذ التي تتسرب فيها حالات الفساد ولابد من نزاهة أجهزة التحقيق كالنيابة العامة والمحققون في هذا السبيل والتأكيد على استقلالية القضاء وتعزيزه بأشخاص اكفاء ذوي خبرة بقضايا الفساد وجرائم الأموال العامة وتدريبهم وكذا الحماية للشهود وتنظيم اجراءات الحصول على المعلومات وتعزيز التعاون مع الوكالات والمؤسسات المعنية كما إن جهات تنفيذ القوانين عليها الإلمام بأساليب حدوث الفساد في كل قطاع على حده وتعمل على تطوير أنظمة وتقنيات العمل التى تحقق كشف هذا الفساد بدلاً من الاعتماد على البلاغات التى تتلقاها من الجمهور وانتظارها كما أن للصحافة والإعلام دور بارز في التنبيه إلى إحتمالات بعض حالات الفساد ومع إقتران هذا الدور بمخاطر التشهير ونشر قضايا غير صحيحة ومعلومات كيدية و كاذبة إلا إنه ينبغي الإهتمام بهذا الدور وتعزيز الإرشادات والضوابط التي تقيه من الجوانب السلبية لذا فأي نشر صحيح لا يعتبر جريمة او سب وفق القانون اليمني للعقوبات في الماده (297) حيث ان وسائل الإعلام المختلفة لها دور بالغ الأهمية في تعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد حيث تعتبر الوظيفة العامة من أكثر الحقول التي ينمو فيها الفساد كما يعتبر الموظف العام من أهم الأهداف التى يقتضي توجيه الجهود اليها لتطعيمها بالنزاهة وتحصينها من الفساد إضافة الى ما يقتضي تأسيسه من مبادئ الصدق والنزاهة في مراحل الطفولة والشباب كما ان الوظيفة العامة خدمة وطنية وواجب اجتماعي وضرورة للتحقيق التنمية المستدامة من خلال إيثار المصلحة العامة والمحافظة على المال العام وصيانة أصول الدولة وممتلكاتها ولابد هنا ان نشير إلى واجب الخبراء والمختصين لتحديد القطاعات التي تزداد فيها مخاطر الفساد وتركيز خطط التدريب على هذه القطاعات لمكافحة الفساد فلابد الإشارة الى تعزيز قيم النزاهة والأمانة والعدل التى تمثل القيم الأخلاقية التى يتبناها المجتمع الإنساني وهو ما يقتضي وترسيخها فى الوجدان منذ الطفولة حتى تصبح جزاء من ثقافة الفرد وجانباً من فطرته وهنا تظهر أهمية دور التربية والمؤسسات التعليمية في تغذية الاجيال

الناشئة بهذه المعاني وتطعيمها بتلك القيم خاصة في مواد التربية الاسلامية والدينية والوطنية ومناهج القانون وبقيه المواد ذات الصلة فتعتبر إدارات فعالة لتكريس مبادئ النزاهة والصدق والأمانة لدى الأجيال الناشئة من ما يتطلب الاعتناء بتلك الوسائل والمناهج وتغذيتها بمفاهيم تلك المبادئ في ما يوفر الحصانة الطبيعية لدى الفرد من الفساد واستعداده فطريا لمكافحته وان الجهود الرامية لتقليص الفساد يجب أن تعتني بتعزيز وحماية المؤسسات والأفراد المكافحين للفساد و تأتي الأخلاق أحد وسائل مناهضة الفساد.

الأخلاق أصبحت عملة شحيحة في أمة غنية بمواردها فأصبحت ترى فقرها بين أعينها مع وفرة خيراتها وحين تعم الأخلاق بين الشعوب يستحيل معها بقاء اللاأخلاق في أي محفل.

إن القضاء على الاحتكار رأس فساد الحياة الإجتماعية في العالم ويتمثل ذلك في العمل على إصلاح السوق والإقتراب من سوق المنافسة الكاملة والإبتعاد عن أي صورة من صور الإحتكار بما من شأنه الحد من التفاوت الكبير في الثروات والحد من استخدام الغير والعودة الى القيم الدينية و الأخلاقية وإعادة الاعتبار لقيم المساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان عملياً وليس صوريا والركون الى قوة القانون عوضاً عن قانون القوة.

ومن وسائل القضاء على الفساد الحث على الأخلاق الحميدة اذا ازداد الفساد ذهبت الأخلاق والعكس صحيح ولكن كيف نعالج الفساد بالأخلاق قد يظن البعض ان الدين على اختلاف الديانات هو الحل الأمثل للقضاء على الفساد هذا صحيح ولكن الأخلاق هي صميم كل الديانات وكما قال رسولنا الاعظم ρ: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) وقال الشاعر (إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا) اذاً الفساد وما يتبعه من فقر حتمي لا يزهقه إلا الأخلاق فبالأخلاق يدرك الراعي حق رعيته وواجبه في الرعاية بحيث لا ينام شبعان وشعبه جائع وهو يعلم بأن الأخلاق تلزمه القضاء بين الناس بالعدل واحترام رأي الاخر وعدم تركه الأخلاق تجعله مسؤولا عن رخاء شعبه وحريته وكرامته ورعاية موارده وخيراته وحفظ أمنه لأنه مستخلف على ذلك من وسائل مكافحة الفساد (ما قاله :عمر ابن الخطاب الذي رفع شعار لمحاربة الفساد وهو الحاكم في رقابه المحكوم فيحكى انه دعا الناس ثم صعد على المنبر فقال: يا معشر المسلمين ماذا تقولون لو ملت

برأسي إلى الدنيا إني أخاف ان أُخطئ فلا يردني أحدٌ منكم تعظيماً لي.. إن أحسنت فأعينوني وإن أسأتُ فقوموني.. فقال رجل.. والله يا أمير المؤمنين لو رأيناك معوجاً لقومناك بسيوفنا.. وعندها أجاب الخليفة الزاهد و الفرحة تغمر قلبه قائلاً.. رحمكم الله.. و الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوم عمر بسيفه.

الأمانة في آداء العمل خلق حث عليها الدين الإسلامي في كثير من مواطن القرآن والسنة النبوية المطهرة قال تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا))[20] وقال تعالى ((إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا))[21] قال عليه الصلاة والسلام (ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه) قال عليه الصلاة والسلام (أد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك) يروى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: " إِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ " , قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: " إِذَا أُسْنِدَ الأمر إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ" ولقد وصل الامام علي كرم الله وجهه احد الولاة فقال: (ولا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ والْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَزْهِيداً لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وتَدْرِيباً لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلَى الإِسَاءَةِ)

ويقول الرسول ρ (ن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه. ولا ينزع من شيء إلا شانه) ويقول الرسول ρ :(مَن لا يَرحمِ الناسَ لا يَرحمهُ اللهُ)

الفصل السادس

آثـار الفساد

[20] النساء - آية 58
[21] الأحزاب - آية 72

يمثل الفساد تحدياً كبيراً في وجه التنمية فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتعويم أو حتى تغيير مسار العملية الرسمية كالفساد في الانتخابات وآثاره كثيرة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:-

1- الفساد يعرقل التنمية ويفاقم الازمة الاقتصادية.

2- تحميل المجتمع اعباء مادية ضخمة.

3- زيادة التفاوت الطبقي والإجتماعي.

4- ازدياد الفقر والجريمة.

5- ضعف فعالية المجتمع.

6- فساد الأخلاق وإنهيار القيم وإنتشار السلوكيات اللاأخلاقية.

7- الإحباط والخيانة بكل أنواعها.

8- انعدام الثقة من المجتمع بالنظام السياسي .

9- إضعاف شرعية الدولة وتقويض الثقة بالقوانين والمسئولين الحكوميين والأجهزة الحكومية.

10-تشويه المناخ الإستثماري وإعاقة جذب الإستثمار.

11-يعمل على اساءة تخصيص الموارد العامة كما لا يستخدم الموارد العامة بشكل أكثر كفاءة وذلك ان القطاعات الخاصة الفاسدة التي تحافظ على مستوى من الاتصال لمسئولو الحكومة الفاسدين والتي تحال إليها العقود الخاصة بتنفيذ العطاءات الحكومية والمشاريع الحكومية بدلاً من ائتمان القطاع الخاص الأكثر كفاءة مما يؤدي الى مشروعات غير ذات جدوى وتضر بالإقتصاد الوطني وتؤدي الى عجز مالي.

-إن الضرر الذي يسببه الفساد كبير جدا على الغالبية العظمى من الشعب فالضرر الاقتصادي والضرر الإجتماعي- الذي لا يقل خطورة عن الضرر الاقتصادي والدليل راتب الفرد الذي لا يكفي لإحتياجاته الشهرية وزيادة تكلفة المعيشة فالفساد نشاط مدمر وإذا ما انتشر وأصبحت العوائد تتحقق من خلال الممارسات الفاسدة فان القائمين على السلطة العامة بدلاً من تركيز إهتمامهم في نواحي النشاط الإنتاجي وتطوير البلاد وخدمة المجتمع سينتقلون تركيزهم إلى الفساد الذي يؤدي

إلى عوائد مرتفعة لهم وتخصص قدراتهم ومواهبهم لها وإدخال طرق جديدة للفساد بدلاً من تقديم منتجات وطرق جديدة للإنتاج وفي دراسة تؤكد إن كبار موظفو الدولة في الدول المنتشر فيها الفساد يقضون نحو(20%)من وقت العمل في التفاوض على الفساد وتنفيذ عقوده وهذا إهدار للوقت وهو ضمن آثار الفساد وخسائره وهدر للعمالة ذات المهارة المرتفعة التي كانت من الممكن توجيهها لفرص اقتصاديات أفضل للمجتمع.

12-يؤدي الى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لإنهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

13-تراجع الإهتمام بالحفاظ على المال العام يؤدي الى الشعور بالظلم مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر كسبب رئيسي للفساد.

14-الفساد يؤدي إلى تكاليف ضخمة وحقيقية حيث ان الفساد يضع ضرائب خاصة به ويصبح رسوم تضاف الى تكاليف المعاملة فيطلق عليها (ضرائب فساد)وبالتالي إن السعي لتعظيم المزية الشخصية (الربح)يرتبط بالفساد الذي ينتج عن معوقات السوق الحر من آثار الفساد أنهاك سيادة القانون والتي هي الشرط الأساسي لإقتصاد السوق وبالتالي لن تكون هناك حماية للمنافسين من بطش المحتكرين ذات الارتباط مع المتنفذين في السلطة.

15-ان الفساد يؤثر بشكل كبير على المستثمر الأجنبي فهو عائق أمام المستثمرين وعائق امام سوق حر مبني على الأنظمة والقوانين واللوائح والقوانين وبالتالي عدم التيقن والمعرفة الحقيقية بقواعد وأسس العمل في السوق بشكل دقيق والأمر الذي معه تحقق الربح المتوقع للمستثمرين وعندما تقل العوائد المتوقعة بدرجة احتمال قيامهم بالإستثمار وخاصة القائمون على الاستثمار الأجنبي الذين يقارنون العوائد المتوقعة بالنفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار وكذلك الحال فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المعقدة كحائل أمام الاستثمار وعدم تقيد سلطة الموظف الحكومي الذي يقوم بخلق العراقيل أمام المستثمرين لغرض الرشوة او الدخول مناصفة في المشروع وبالتالي يقررون باستثمار رؤوس أموالهم في الدول ذات النظم والقوانين البسيطة والشفافة الصارمة على الموظفين الحكوميين والتي تحمي المستثمرين من الابتزاز، وأيضا يتنقلون على الدول التي تحقق استثماراتهم

أعلى عائد متوقع ولما كان الفساد يعمل على تخفيض العوائد المتوقعة فإن الدول التي تنتشر فيها لفساد تحصل على أقل قدر من الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تسجل هذه الدول معدلات نمو أكثر انخفاضاً.

الفصل السابع
التشريعات والمنظمات العربية و الدولية
في مجال مكافحة الفساد

أولاً / الإتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد 2005م
- ميثاق القانون الجنائي ضد الفساد 1997م
- ميثاق الاستقرار لمكافحة الفساد spai2002م
- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1997م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية حيّز النفاذ في **29**أيلول/سبتمبر2003م.

ثانياً / الولايات المتحدة الأمريكية:

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في 29 آذار/مارس 1996م.

ثالثا / أوربـــا :

- واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 26 أيار/مايو 1997م.
- واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد، التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 27 كانون الثاني/يناير 1999م.
- واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد، التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر **1999**م.

ثالثاً / آسيـــا:

- تبنت 21 دولة في منطقة اسيا المحيط الهادي مجموعة مبادئ غير ملزمة ضد الفساد.
- خطة عمل البنك الاسيوي للتنمية – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (adb-oecd) لمكافحة الفساد في اسيا والمحيط الهادي

رابعاً / افريقيا :

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الأتحاد الافريقي في 12تموز/يوليه2003م.

خامساً / الدول العربية :

- قانون مكافحة الفساد الاردني
- قانون غسيل الاموال اليمني
- قانون مكافحة الفساد اليمني
- قانون التصريح الاجباري بالممتلكات المغربي
- قانون الذمة المالية اليمني
- قانون محاربة تبييض الاموال المغربي
- قانون الصفقات العمومية المغربي
- قانون الوكالة المركزية للوقاية من الرشوة
- اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد
- اعلان الامم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.
- قانون النزاهة رقم 30 لعام 2011م . العراق
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
- قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62 لسنة 2006م. الاردن
- القانون رقم 01.06 لسنة 2006 للوقاية من الفساد ومكافحته.- الجزائر

- المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد . الكويت
- قانون الكسب الغير مشروع رقم 1 لعام 2005 المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2010م . فلسطين
- قانون رقم (13) لعام 2012م بشأن حق الحصول على المعلومات/ اليمن

المنظمات الدولية لمكافحة الفساد:

- المنظمة الدولية للشرف الجنائية (الانتربول) ومكتب مكافحة الفساد– انشئت المنظمة الدولية للشرف الجنائية مكتب مكافحة الفساد (igec) عام 1998م وتسمى اكاديمية الانتربول لمكافحة الفساد التي بدأت نشاطها 2009م والتي تعتبر اول مؤسسة تعليم عالي في العالم تخصص لدراسة ظاهرة الفساد والوقاية منه هذه الاكاديمية التي تقع في ضاحية قريبة من فيينا التي منها تتبع الاصول المالية واسترجاعها وغسيل الاموال.
- منظمة الشفافية الدولية – مقرها برلين –المانيا
- الهيئة الوطنية لحماية المال العام – المغرب –2002م
- جمعية الشفافية الكويتية
- منظمة امان للنزاهة –فلسطين
- المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام –نسكويمن– اليمن –2005م
- الجمعية المغربية لمحاربة الفساد 1996م
- جمعية الشفافية البحرينية
- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- هيئة النزاهة . العراق
- هيئة مكافحة الفساد . الاردن
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد . الكويت
- هيئة مكافحة الفساد . فلسطين
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد . السعودية

البـــاب الثانـي

دور الجهات
الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الفساد

الفصل الأول

دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد

لدى السلطة التشريعية (مجلس النواب) دوراً هاماً من حيث بناء الإرادة السياسيه لمكافحة الفساد وضرب المثل على النزاهة والسعي لجعل الحكومة قابلة للمساءلة والمحاسبة عن أفعالها ولابد أن يظهر البرلمانيون التزامهم الشخصي بمحاربة الفساد بالحرص على نزاهتهم الشخصية والرضاء على نزاهتهم بما ينتج عملهم على سن تشريعات تكافح الفساد وأن لا يقوموا بإعمال شخصية لصالحهم مستغلين عضويتهم في البرلمان كإستغلال للنفوذ وأن يحرصوا على تنفيذ القوانين التي يسنونها والعمل على مبدأ الشفافية و المساءلة للحكومة باعتبارهم ممثلي الشعب وواجب عليهم أداء حق القسم الذي أدوه ويكون ولائهم أولا وأخيرا للوطن ويبرز التساؤل اذا كان البرلمان يحاسب الحكومة أذن من يحاسب البرلمان حيث تتبوأ المحاسبة البرلمانية مركزا جوهريا في الرقابة على الإعمال الحكومية وتشمل المحاسبة عن السياسات وغيرها من الأفعال والقرارات السياسية المحاسبية الإدارية و المحاسبة المالية عن انفاق الأموال العامة فالمساءلة والإستجواب وحجب الثقة و الإحالة للسلطة القضائية ادارة فعالة بيد البرلمانيين وبالتالي إذا تم محاسبة الحكومة حتما سيؤدي الى فقدانها التأييد للسلطة في النهاية فالبرلماني الناجح هو(الذي يعكس هموم ممثليه والمواطنين بشكواهم الى متابعة حقيقية لخدمة الشعب والوطن بالدرجة الاساسية) مما يؤدي إلى اكتساب التأييد الجماهيري وهو الضمان الأكيد والفاعل في مكافحة الفساد مع وجود لجان برلمان فعالة وصارمة والتي تؤدي الى فضح الفساد فتلك اللجان هي اساس عمل البرلمان التي يجب ان تتمتع بحق الرقابة والمساءلة لهذه الوزارة والجهة المتعلقة بإعمال اللجنة إضافة إلى مراجعة التشريعات لذات المجال وانفتاح تلك اللجان على الصحافة والإعلام وجماهير الشعب سوف يشجع الكثير من الأطراف على مساعدة اللجان و يشعر بالرقابة المجتمعية جنبا إلى جنب مع ممثليهم في البرلمان مما يساعد على تقوية دور اللجان الرقابية مع ضرورة ترأس تلك اللجان من ذوي النزاهة الأقوياء ويا حبذا أن يكون رؤساء لجان الموازنة وحقوق الإنسان من المعارضة ولابد من إشراك المجتمع المدني في نشاط اللجان من خلال عمل ندوات ولقاءات وضرورة إلزام ممثلي الشعب بالجلوس مع ممثليهم بين الحين والآخر وفق برنامج يلزم الأعضاء بذلك لرفع هموم ممثليهم و ألا يقتصر

الدور في رؤية ممثل البرلمان أيام الانتخابات وبعد ذلك يغيب عن الأنظار مما يخلق الهوة بين البرلمان وممثليهم ولا يعلم ما يدور في دائرته فكل ذلك يخلق جبهة مواجهه للفساد وقيام مجلس النواب بإقرار التشريع ذات الصلة بمكافحة الفساد و قانون حق الاطلاع على المعلومة الذي أقر مؤخراً ولم يتم إقرار قانون حماية المبلغين والشهود.

دور مجلس الوزراء إعادة صياغة وتعديل جميع القوانين الإدارية لتضييق الخناق على الموظف العام وعدم اعطاءه صلاحيات مطلقة وتشديد العقوبات وتنفيذها في كل القوانين واللوائح التنفيذية للحد من الفساد

فان دور مجلس النواب كرقابة برلمانية إذا اتبع آليات سياسة استئصال الفساد عبر ثلاث طرق

1-الشفافية 2-المساءلة 3-حسن الحكم

فان الرقابة البرلمانية في ظل شفافية عالية ومساءلة جادة وحكم حسن يجعل الفساد أوطأ نسب قياسية وبغياب تلك الطرق الثلاث يصبح الحال مترديا لا محالة فالبرلمان له حق إجراء التحقيق في القضايا التي تتم عند وجود خطاء أو الفساد في الجهاز الحكومي وحق الاستجواب وحق سحب الثقة عن الحكومة وإن فاعلية البرلمان تأتي من فاعلية لجانه وفاعلية البرلمان في مكافحة الفساد تنطلق من فاعلية اللجان في هذا المجال والذي تقدم تقاريرها للمجلس لمناقشتها وإصدار القرارات بشأنها الأمر الذي يستطيع البرلمان عبر لجانه من مكافحة الفساد عبر جلسات الاستماع والمناقشة مع أي مسئول في السلطة التنفيذية وبمستوياتها المختلفة لمناقشة موضوع ما ,أو مسألة معينة وإصدار التقارير التي تعتبر المدخل الرسمي للتحقيق في موضوع معين تحيط به المخالفات التي توصلت إليها اللجان بعد جلسات الاستماع والفحص والمراجعة والبحث والتحقيق وتقصي الحقائق ومناقشة المعنيين من السلطة التنفيذية في جلسات البرلمان وكذلك تقارير اللجان الخاصة التي يتم تشكيلها في الموضوعات التي تتطلب البحث والتقصي بشأن مخالفات معينة ليس من اختصاص لجان عادية بل الأمر يتطلب مشاركة أكثر من لجنة الرقابة التشريعية للإتفاقيات وخاصة القروض بإعتبار البرلمان الرقابة على المال العام ومدى التزام الحكومة بالموازنة العامة وبالتالي فصلاحيات اللجان كثيرة من مراجعة التشريعات واقتراح تشريعات جديدة تبحث الشكاوي المقدمة إليها ومراجعة برامج الوزارات وسياساتها العامة

فاللجان لها دور بارز في مكافحة الفساد كلجان الرقابة العامة وحقوق الإنسان والموازنة من الشؤون المالية – اللجنة الاقتصادية–اللجنة القانونية –اللجنة السياسية – اللجنة التربوية وغيرها ويجب أن يكون عمل اللجان منظماً وليس يقوم عملها حتى تبرز مشكلة ما فسن القوانين لا يتم فيه استقراء الرأي العام بشأنه حيث أن بعض التشريعات تسن لمصالح خاصة وليس عامة وبالتالي يتعمد المشرع في هذه الحالة ذلك و لم يقم للصالح العام بل الخاص كما انه لابد أن تكون اللجان من ذوي الإختصاص حتى يقوموا بعملهم على أكمل وجه حتى تكون تلك اللجان فعالة وناجحة ولا يمنع من الاستعانة بذوي الخبرات لمساعدة تلك اللجان ولا يضر من إنشاء وحدات ذات خيرة وكفاءة محايدة يتم الاستعانة بها في البرلمان من مختلف الطيف السياسي إذا كان ولائهم للوطن فحتما سيشكلون فريق لمكافحة الفساد قوي متجاوزون خلافاتهم السياسية والفكرية فلابد من تأسيس الاستقلال للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ولابد على الاجهزة الرقابية هنا أن ترفع تقاريرها للبرلمان والذي بدوره يعمل على مراقبتها وتقييم أداء أعمالها وبالتالي المراقبة عن الإنفاق العام وبحث القصور والعيوب في التشريعات والنظم المالية و الإدارية ولابد للهيئة العليا لمكافحة الفساد من خلال التنسيق مع البرلمان والرفع بكافة تقاريرها للبرلمان ونشر تقارير البرلمان والهيئة للجمهور كخطوة هامة في مكافحة الفساد وعلى البرلمان العمل بمشاركة منظمات المجتمع المدني ورفع أي قيود أو عقاب تحول دون التواصل معه وعلى البرلمان مراجعة التشريعات التي تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني والإعلام لتحريرها من القيود التي تحد من حركتها بما فيها وضع تشريع حق الحصول على المعلومة والذي صدر مؤخراً ولم ينفذ حتى الآن .لابد من إيجاد التواصل بين ممثل الدائرة في البرلمان وأعضاء المجالس المحلية (البرلمانات الصغيرة) للرفع بما ترفع تلك المجالس وخلق ترابط بين البرلمان والمجالس المحلية وارتباط القمة بالقاعدة الجماهيرية الذي يمثلها البرلمان ويكون جزاء لا يتجزأ منه ويمثله تمثيلا صحيحا ومرتبط به ارتباط وثيقاً ومن هنا يعكس همومه وتطلعاته وعلى المجالس المحلية دور بارز في مكافحة الفساد من خلال ما لها من صلاحيات كبيرة في الرقابة والمحاسبة علي مستوى المديريات والمحافظات فيشكل بذلك فريق متكامل لمكافحة الفساد من خلال ممثلي الشعب في البرلمان الأكبر (مجلس النواب)والبرلمان الأصغر(المجلس المحلي) الذي لابد من التوعية بدورهم مما أدى إلى غيابهم على الساحة وما يدور فيها

الأمر الذي معه يجعل لدينا أجهزه كثيرة لو تم تفعيلها لأصبحنا من الدول المتقدمة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد والسؤال لماذا لم تفعل تلك الاجهزة؟

الفصل الثاني
دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد

على القطاع الخاص أن يتحمل نصيبه من مسئولية مكافحة الفساد ولابد ان يكون قدوة لغيره بإن يجعل الممارسات العادلة والشفافة هي السبيل لإنجاز معاملاته ويجب أن يتحلى بالسلوك الأخلاقي والشفاف في تفاعلاته ولا يلقي باللوم فقط على الحكومة بل أن القطاع الخاص مشارك ومساهم بشكل أو بآخر في الفساد وحيث أن بقاء القطاع الخاص بعيداً عن مكافحة الفساد سيفقد الكثير من الفرص المتاحة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي كما أن غياب التنافسية لن يمكن هذه الاعمال من البقاء والاستمرار في اطار الإقتصاد العالمي ذي التحديات والمتطلبات الكبيرة وإن مشاركة القطاع الخاص يمكنها أن تخفض من مستويات الفساد وتتيح المجال أمام قيام المزيد من الأسواق والحكومات ذات الكفاءة هذه المشاركة تشمل على جهود المناصرة الفاعلة والمتوافقة من جانب جمعيات الأعمال والغرف التجارية ونجد ان تلك الجمعيات والغرف التجارية قد أخذت ترفض وبشكل فتزايد القبول بالأوضاع غير الثابتة التي تصاحب الأبتزاز والرشوة وغياب العدالة والإنصاف لذا فلابد من المشاركة الجماعية ومعالجة التيارات والإتجاهات التي تعمل على إستراحة الفساد ومنها القطاع الخاص المتورط فيه وهنا يمكن وصف الفساد في اطار العرض والطلب.

العرض: هو (القطاع الخاص الذي يقدم الرشاوي والهدايا وعمليات الأبتزاز بموجب اتفاقيات غير معلنة الى مسئولي الحكومة الذي يمثلون بدورهم الطلب من معادلة الفساد)حيث كان التركيز في تدابير مكافحة الفساد من سن تشريعات ولوائح وقرارات على جانب الطلب وترك العرض حيث يقف القطاع الخاص موقف متحجج ان الفساد يحدث لان مسئولو الحكومة فاسدون.

تهرب عن تحمل مسؤولية في ذلك حيث ان القطاع الخاص شريكاً مساوياً في الفساد مما يجعل أي تدابير لمكافحة الفساد لابد من أن تواجهه للحد من قدرته على الدخول في اعمال الفساد حيث نجد القطاع الخاص قريبين من صانعو القرار وذلك لإعتماد نظام او قانون يكون في صالحهم هم فقط وهنا نجد ان الطلب مسؤول الحكومة عند طلبهم للرشاوى لتقديم او حجب خدمات مثل (الرخص او التصاريح) يؤدي الى الحد من عدد المؤسسات القادرة على الدخول الى السوق مما يخلق بيئة

(اقتصاد الريع)تجبر الشركات الغير الراغبة في دفع الرشاوي إلى اللجوء إلى الإقتصاد غير الرسمي ما يعرف (اقتصاد الظل) حيث –إن إقتصاد (الريع) يؤدي إلى حصر التجارة بالإضافة الى ما يتمخض عنه مدخلات غير كفؤة او ذات نوعية رديئة مما يؤدي بدوره الى تخفيض الكفاءة والإنتاجية والتنافسية ويؤدي الى غياب المنافسة و إيذاء المستهلكين والذين يتحصلون على بضاعة ذات نوعية منخفضة مقابل اسعار اعلى يدفعونها للحصول على هذه البضائع حيث ان المؤسسات غير الرسمية لا تفصح عن ارباحها وبالتالي لا تدفع الضرائب المستحقة عليها والمؤسسات التي تعمل في الإقتصاد الرسمي تدفع الرشاوي بدلاً من دفع الضرائب عندما تكون الإدارة الضريبية فاسدة كما ان مسئولو الحكومة الفاسدون يخصون انفسهم بالرسوم والدفعات التي يجمعونها من المؤسسات والتي يجب ان تصب في موازنة الدولة مما يحرم الحكومة من الأموال اللازمة للإنفاق العام حيث ان مشاريع الإستثمار العام للدولة تتيح لمسئولو الحكومة من الحصول على الرشاوي وذلك بإحالة العقود و العطاءات إلى معارفهم من خلال الواسطة وغالباً لا تستكمل هذه المشاريع او حصلت بمحجوزات يظهرها المقاول في ذلك المشروع على المالية العامة كما إن الوقت و المال المنفق على رشاوي المسئولين والتعامل مع الانظمة المعقدة يؤدي الى زيادة اجراء الأعمال وهذا يتحملها المستهلك من خلال زيادة الأسعار او منتجات منخفضة النوعية فالقطاع الخاص يدرك طبيعة الدور الذي يقع على كاهله فلابد وأن يستمر في دعم وإبراز الجهود الناجحة ليس بهدف إصلاح الهياكل المؤسسية و انما بناء آليات داخلية للحد من الفساد وقطع السبل الكفيلة باستمراره في القطاع الخاص.

كما أن الإحتكار نوع من أنواع الفساد والذي من خلاله يتم إحتكار بضاعة معينة وبالتالي التحكم في اسعارها بشكل مرهق للمواطنين مما يؤدي الى غلاء الاسعار وهو نوع من انواع الفساد الإجتماعي وهؤلاء المحتكرون يبذلون اموالاً رشاوي لكي لا يدخل غيرهم في السوق حيث لا يوجد ملوك للسلع في العالم الا في اليمن حيث يوجد ملك السكر وملك الأرز وملك الأسمنت وملك القمح وملك الأقمشة 00 الخ مما يولد الشحناء والبغضاء ويؤدي الى تدمير الفرد والمجتمع بحيث لا يستطيع تلبية احتياجات الفرد ويؤدي الى تفتيت الأسرة.

الفصل الثالث
دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

منظمات المجتمع المدني هي همزة الوصل بين المجتمع وأجهزة الدولة المختلفة في بلورة و إظهار كل مطالب المجتمع واحتياجاته وكذا جميع متطلباته الأساسية وكل ما من شأنه ان يؤثر سلبا عليه من مضار و افعال تضر بمصالحه وحقوقه واهم شيء ما نحن بصدده هو مكافحة الفساد من قبل تلك المنظمات والجمعيات والمراكز والملتقيات الاجتماعية وهي الكشف عن مكامن الفساد وتحذير المجتمع بضرورة محاربته والقضاء على تلك المكامن كثورة شعبية لمحاربة ذلك الفاسد ونشر التوعية لدى اوساط المجتمع بشرعية تلك المحاربة والمكافحة باعتبار المجتمع هو المتضرر الأول من تلك الأفعال الضارة به ولابد على المجتمع او تلك المنظمات والجمعيات المطالبة بحق الإطلاع على المعلومات التي تهمه لدى أجهزة الدولة والكشف عن الايرادات والعمل على استرجاع الاموال العامة وكشف كل الاختلالات الإدارية والمالية بكل شفافية للجمهور في كل ما يهمه ماعدا ذات الضرورات الامنية والسيادية ذات الاهمية القومية والوطنية.

كما أن المجتمع المدني باعتباره المتضرر الرئيسي من الفساد و ما يشكله من سلبية من قبله جعل الفساد أكثر انتشاراً وبالتالي سكوت المجتمع وكذا منظماته عن الفساد ساعد كثيراً في انتشار الفساد وتعدد اساليبه وطرقه على تلك المنظمات والجمعيات اطلاق حملات وطنية متواصلة تهدف اساسا إلى التعريف بالفساد وأسبابه ونتائجه وطرق مكافحته لتشكيل رأي عام مضاد للفساد وتطوير برامج وندوات ودورات برفع الوعي بأهمية مكافحة الفساد والتنسيق والتشبيك مع الاطراف الاخرى مثل الإعلام و الاحزاب السياسية والحملات الاعلامية بأشكالها المختلفة المطبوعات والمنشورات وكافة الطرق التي تسهل حصول الجمهور على المعلومات الصحيحة ولابد من تكريس مبدأ المساءلة في القطاع العام من قبل جمهور المواطنين من خلال منظمات وجمعيات العمل الأهلي والتي تعتبر صوت رئيسي للجماهير وتمثل مصالحهم من خلال عقد جلسات استماع عامة لأعضاء مجلس النواب والمحافظين والوزراء حول خططهم ونتائجها و المعوقات التي تواجه تنفيذها وممارسة الضغط على

مؤسسات السلطة لتبني قيم النزاهة والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ونشر المعلومات المتعلقة بالنفقات والمشاريع الخاصة بالخدمات الاساسية مثل التعليم –والصحة– والرعاية الاجتماعية.

الفصل الرابع
دور القضاء في مكافحة الفساد

إن فعالية القضاء تهدف إلى حماية المجتمع من أي تعد غير قانوني على حقوق الأفراد فيه لذا فأنه يتوجب القيام بفاعلية التي توازن دورة في مكافحة الفساد والتي تمثل على سبيل المثال:

- المراقبة والحد من جرائم استغلال النفوذ الهادفة إلى تهديد الحياة العامة وإنتشار المظالم والمفاسد ومعاقبة كل شخص طلب لنفسه او قبل وعد للحصول على مزية أي سلطة عامة اتخاذ الإجراءات القضائية لحجز الأموال ومصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق فاسدة وغير شرعية.
- فسح المجال للمبلغين عن حالات الفساد والأخطاء بإيصال شكواهم الى القضاة المتمتعين بالحلم و الاناة في سماع ذلك والعمل الجاد من قبلهم على حماية ذلك المبلغ عن الفساد وإلزام الجهات المختصة بتوفير الحماية لهم مما يجعل الرقابة الشعبية ظهيرا مساند للرقابة القضائية.
- مراقبة نظم التوريدات الحكومية و الزام القضاء للجهات الرقابية الدائمة والمستمرة والتحري عن البيانات الخاصة بأعمال القطاع الخاص والتزامه بالسداد الكامل للضرائب والرسوم الجمركية والحد من استغلال القطاع الخاص لا مكانته المالية لتسهيل أعماله عن طريق الرشوة وإلزامهم بإشهار الذمة المالية لهم.
- العمل على مراقبة استخدامات الأموال العامة والأداء الرقابي القضائي لأعمال تدقيق الحسابات وعدم الاكتفاء بترك الرقابة المالية لأقسام المحاسبات الحكومية فحسب.
- تفعيل دور النيابة العامة كجزء هام وركيزة هامة للقضاء على الفساد وذلك بتفعيل وتنشيط وإنشاء نيابات الأموال العامة وهنا فقد –أعلن مؤلف هذا الكتاب عبر موقع نسكو يمن الذي انشائه لمنظمة نسكو يمن)) التي أسسها كأولى منظمات المجتمع المدني المناهضة للفساد في اليمن بمطالبته بإنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة الفاسدين في اليمن اسوة ببقية المحاكم المتخصصة انطلاقا من احكام قانون مكافحة الفساد والتي يقتصر دور المحاكم على جرائم الفساد وكذا نيابات عامة لقضايا الفساد المحصورة في قانون مكافحة الفساد.

وهنا لابد من ممارسة صارمة ضد القضاة والكتبة وأمناء السر بشكل عام من أجل أن يكون القضاء نزيها لأنه وحدة فقط الذي سوف يقضي على الفاسدين والمفسدين عبر اصدار عقوبات صارمة وقوية ليكون عبرة للآخرين.

الفصل الخامس
دور الأحزاب السياسية

تلك القوى السياسية والأحزاب لها دور فعال في معظم الدول ذات النظم الديمقراطية وذلك في مراقبة اداء الحكومة بما في ذلك السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث يمكن للمعارضة الى جانب ذلك ان تلعب دائماً دور في مراجعة وفحص أداء الحكومة كما لها ان تلعب دور في المساءلة والشفافية في أداء الحكومة من الداخل إذا كانت مشتركة في الحكومة –

إن الاحزاب السياسية تشكل عنصراً مهما لبناء الإرادة السياسية لإقامة الحكم الصالح والرشيد ومكافحة الفساد بمشاركة منظمات المجتمع المدني و الإعلام المستقل والحر ان تبني مبادئ الشفافية ونظم المساءلة داخل الاحزاب وفي اساليب وآليات عملها بما في ذلك تعزيز الانتخابات الداخلية وتصرف رموزها واعضائها كقدوة حسنة يعتبر شرطا ضروريا لمشاركتها في بناء نظام نزاهة وطني من خلال دور ممثليها في المجلس التشريعي (مجلس النواب)والمجلس المحلي والمؤسسات الاخرى الاهلية والجماهيرية من خلال نشاطات تمكن ممثليهم في الأحزاب المختلفة من إدارة فعالة.

الفصل السادس
دور التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد

إن التكنولوجيا الحديثة الثورة الإلكترونية قد وفرت للإنسان طاقته الذهنية وعامل الزمن بأقل تكلفة وجهد وهي من مقدمات التنمية وهي في الأول والأخر تخضع لإرادة مستخدميها ونجاح الثورة الالكترونية في تحقيق الشفافية التي تعني الصدق والإخلاص والضمير الحي والإيمان والشعور بالمسؤولية النابعة من الذات فهي إذا حالة ثقافية وقيم إخلاقية سامية وتقاليد اجتماعية راقية مما يؤكد ضرورة زرعها وتنميتها ويعول على ذلك بالدور الذي تلعبه الدولة والصحافة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمدارس والمساجد ومراكز التأهيل ولابد من التحلي بالمهارة الكافية لمواكبة التطورات المتلاحقة بشكل مذهل في الآلة بنظمها وبرامجها.

فنجد ان الغش والذي يمثل التزييف المتعمد للحقائق والمعلومات العامة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة او غير قانونية ويمثل الغش مشكلة خطرة من المنظور الرقابي لأنه عادة ما تصاحبه جهود لتغطية او تزييف او التوجيه الخاطئ لسجلات وتقارير الجهة التي ارتكبته او تتعاطاه.

إن التكنولوجيا التي تتضمن تحويل المستندات الورقية الى الكترونية من خلال المسح والتخزين والاسترجاع في شكل صورة الكترونية يجب على المراجع اختبار الاساليب الرقابية التي تتضمن التأكد من المستندات السليمة المصرح بها حتى التي تم مسحها الكترونيا ثم التقاطها بدون اخطاء قبل تدمير المستند الورقي الأصلي.

حيث ان الاخطاء في النظم الإلكترونية وطرق ارتكابها تتأثر بعاملين اختلاف المنهج المحاسبي والذي يمر بتسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها واختلاف طرق التسجيل والمعالجة والحفظ والتخزين للبيانات حيث أصبح التسجيل يتم على وسائط الكترونية وأيضا التخزين و الاخطاء تحدث في مرحلة إدخال البيانات أكثر المراحل عرضة للأخطاء لإرتباطها بالعنصر الإنساني حيث ترجع إلى عدم التغذية للحاسوب بالبيانات بشكل صحيح(عدم تسجيل الأخطاء الحسابية والأخطاء المتكافئة – الازدواج) أما الاخطاء في وقت التشغيل فيحدث نتيجة قصور في تصميم وكتابة مجموعة البرامج وكذا عن قصور

في وظائف مجموعة الآلات والمعدات الإلكترونية أما الاخطاء في المخرجات وهي نتيجة لأي خطاء قد تتواجد في مرحلتي التغذية بالبيانات والتشغيل السابقتين لها .

طبيعة الغش في النظم الإلكترونية وطرق ارتكابها:

يرجع اختلاف طبيعة الغش في النظم الإلكترونية إلى ارتباطها ارتباطاً كبيراً بتكنولوجيا الحاسبات ونظم المعلومات المحاسبية التي سهلت ارتكاب عمليات الغش ومكنت مرتكبيها من إستغلال الإمكانيات المتاحة في نظم الحاسبات الإلكترونية لتحقيق أحد الأمرين وكلاهما:

1- اخفاء عجز او اختلاس أو سوء إستعمال أصل من الأصول .

2- التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة الأعمال والمركز المالي .

اولاً:الغش والتلاعب لإخفاء عجز او اختلاس أو سوء إستخدام إستعمال أصل من الأصول ويتم ارتكاب هذا النوع من الغش والتلاعب باستخدام طريقة أو أكثر من الطرق الآتية:

- تغذية الحاسب بالبيانات غير حقيقية.
- استخدام النهايات الطرفية بطريقة غير مشروعة .
- تعطيل ضوابط الرقابة في البرنامج .
- اجراء تعديلات غير مشروعة بمنطقة البرنامج.
- سرقة برامج.
- سرقة معلومات .
- إستخدام الحاسب في غير أعمال المنشأة.

ولتصحيح الإدارة العامة في اليمن لابد من الأتمتة الإدارية حتى تصبح إدارة ناجحة تواكب العصر الحديث.

الفصل السابع
دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد

قال تعالى ((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ))[22] الهدف السامي من هذه الآية الكريمة هو محاربة السلوكيات غير المنتجة للمجتمع وللمؤمنين فالعمل الصالح هو دليل إيمان المؤمن وعقيدته السمحة وعند غياب الأخلاق في العمل لا يعود الأخير صالحا بل يدخل في دائرة غضب الله ويصبح فساد ويقول الله عز وجل في الآية الكريمة.. ((وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ))[23] وعندما تفرض الأديان مزية الإتقان في جوهر العمل بذلك تمنع انسلال الفساد أفعال الواجب والوظيفة —تكتسب التوعية الإعلامية بمضار الفساد أهميتها الإستراتيجية في الدول المتقدمة ويجب ان تتضاعف الجهود في الدول النامية التي تعتمد شعوبها على ما تقدمه حكوماتها من معلومات وحقائق لتكوين سلوكها وردود فعلها وتركز جهود الإعلام على أقناع الموظفين العموميين والمواطنين بالتخلي عن السلوك و التصرفات المرتبطة بالفساد مستندة في تأثيرها بالدرجة الأولى على:

1. مصلحة الوطن العليا والانتماء له، وحدانية الولاء له، المواطنة الصالحة، الفضائل الانسانية، الثواب والعقاب.
2. الجهد الاقناعي للإعلام و ويعد جهداً شاقاً بسبب العقبات التي تواجهه وفي مقدمتها:

عدم اكتراث الجمهور المستهدف.

- اصطدام التوعية النظرية بالواقع من جانب الموظفين الكبار بالدولة الهادفة الى نهب المال العام.
- عدم التنسيق بين اجهزة الدولة وأجهزة الإعلام ويكون معتمداً في غالب الأحيان من قبل المفسدين.
- عدم التنسيق بين أجهزة الأعلام.
- سوء اختيار نوعية وسائل الاعلام.

---

[22] التوبة - آية 105
[23] البقرة - آية 205

ويرتبط نجاح الجهد الاقناعي لأجهزة الأعلام بالمتطلبات التالية:-

1- ربط أهداف هذا الجهد بالمصلحة الوطنية العليا في التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن

2- توضيح هذه الأهداف للموظفين والمواطنين معاً

3- أثبات موضوعية هذا الجهد وتطابقه مع الواقع

4- استخدام هذا الجهد للتحفيز المرتبط بالدوافع الفسيولوجية والنفسانية مثل تحسين المعيشة وتحقيق العدالة ورفع قيم المجتمع.. الخ

5- تسليط الضوء الإعلامي على دور الرقابة في ضبط اعمال الفساد والتصدي لها

6- عرض أراء قادة الرأي والنخبة في المجتمع في اجهزة الاعلام توخيا للصدق ولعمق التأثير في المجتمع.

7- استخدام وسائل الإعلام الصادقة والأشخاص النزهاء و إلا صار التأثير سلبيا كالتبرع بالدم الفاسد.

8- الترويج للدعوة الى تطبيق صور الإصلاح الإداري بأنه عمل تحرري من الرواسب الاجتماعية

9- تجنب المبالغة في الترغيب بالثواب والتلويح بالعقاب دون تطبيقيها مما يؤدي الى تسهيل نفساني لاستعمال الفساد.

10-الترويج لدعم حتمية فصل السياسة عن الإرادة وإن الوظيفة العامة هي وطنية بحتة بعيدة عن الانتماء السياسي او غير ذلك.

11-مواكبة تنفيذ الجهد الإعلامي بعملية تقويم دورية تسمح بتعديل الاسلوب المضمون الوسيلة في الوقت المناسب بالتكثيف او التخفيف.

12-ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الفساد من خلال التنسيق للسياسات الإعلامية الحكومية في مكافحة الفساد وتنسيق الجهد الإعلامي لتوعية المجتمعات وتوعية الموظفين بمن فيهم المسئولين والقضاة وكبار الأمنيين حول أساليب التعاون بهدف الكشف عن الجريمة وقمعها والمحاكمة.

13-تنظيم حملات توعية للرأي العام وتنسيقها لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد.

14-ضمان حرية الإعلام وضمان حق الحصول على المعلومات التي تعتبر من الامور الضرورية لمكافحة الفساد مما يفتح المجال واسعا أمام الإعلام في ممارسة دوره عن طريقة الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات ونشر التقارير الحكومية في وسائل الاعلام بشكل دوري لفضح أشكال الفساد وممارساته والتحقيقات والتدابير القانونية المتخذة ضد الجناة فأجهزة الأعلام تضطلع بوظائف بنيوية تستخدم النهج العلمي والمعرفي لأداء مهمات إستراتيجية مجتمعية تواجه الأخطار المتربصة بأمن المجتمع واستقراره وفي مقدمتها خطر الجرائم المنسلة وهي جريمة الفساد التي تنسل خلايا سرطانية في أوصاله وتعتبر جرائم الفساد من أشدها خطراً وفتكاً وسرطانية عن باقي الجرائم فأثارها تتسع لتشمل الإبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بل كل الإبعاد الوطنية تضرب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة وتؤدي الى أزمات ونزاعات سياسية داخل المجتمع وسلطاته الحاكمة ويهدد الفساد استقرار المجتمع وأمنه وتقويضه قيم الأخلاق وتعرض التنمية الاجتماعية -والاقتصادية والسياسية للخطر وبروز القلق من صلات الفساد بسائر الجرائم وخاصة الجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية حيث اثبت إن وسائل الإعلام المستقلة لعبت دور في مكافحة الفساد وساهمت في خلق رأي عام مناوئ للفساد والفاسدين وأصبحت أداة لردع الفساد وفي بعض الأحيان الكشف عن صفقات غير مشروعة تم إحباطها قبل أن تمر إلا أن وسائل الإعلام هذه لا زالت تواجه ضغوطا من أطراف رسمية.

فضح الفاسدين واجب دستوري وشرعي:

كفل الدستور حرية الرأي.. وانه من حق الإنسان التعبير عن رأيه و نشرة بالقول أو الكتابة أو التصوير.. وان النقد الذاتي والبناء ضمان سلامة البناء الوطني. ويتساءل كل منا: هل الضمانة الدستورية تضمن في الواقع والتطبيق العملي حرية الرأي؟ وهل تمنع تقييدها أو الحد منها ؟

يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقاً للقانون. فحرية الصحافة وهي أحد الحريات العامة التي كفلها الدستور ولا يقتصر أثرها على الفرد بل على المجتمع ذاته باعتبار الصحافة الوسيلة الأجدى في صون الحرية الشخصية والدفاع عنها .

مادة (27) من الدستور :

تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفقة وروح وأهداف الدستور.. كما توفر الوسائل المحققة لذلك.. وتقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون.. كما تشجع الإختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي الدولة نتائجها .

مادة (3) من قانون الصحافة :

حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول والكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور وما تنص عليه أحكام هذا القانون.

مادة (5) من قانون الصحافة:

الصحافة حرة فيما تنشره، وحرة في استقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها، وهي مسئولة عما تنشره في حدود القانون.

أما المواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن، والتي تعتبر من القوانين النافذة ويجوز التمسك بها أمام القضاء اليمني فقد جاء في مقدمة العهد الدولي: (لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة)، وكذا الأتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والمصادق عليها أيضاً .

مادة (6) من الدستور:

تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة .

وهنا لنا وقفة بشأن تردد بعض الإعلاميين من عدم النشر لفضائح الإداريين والسياسيين ومختلف الطيف السياسي اليمني والمتعلقة بالفساد الإداري والمالي وغيرها من أشكال الفساد.. فالنقد العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير حق لكل مواطن وليس مقصوراً بضمان حرية عرض الآراء وتداولها في هذا المجال مجرد أن يعبر الناقد عن ذاته، ولكنها حرية يقتضيها النظام الديمقراطي، وغايتها النهائية الوصول إلى الحقيقة.

فالنقد فرع من حرية التعبير، وهي الحرية الأصل التي يرتد النقد إليها ويتدرج تحتها، وما تقوم به السلطة في أحيان كثيرة رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه، وان ذلك يعزز الرغبة في قمع الحرية ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها. وان الخوف من عدم التعبير بل إخراج أفكارنا بقوالب جامدة غير قابلة للتغيير، وبذلك نكون أمواتاً في صورة أحياء .

فقانون العقوبات اليمني استثنى من جرائم السب الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذو الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة وفقآ لما جاءت به المادة 293)/ الفقرة 3) من قانون الجرائم والعقوبات النافذ والتي أشارت إلى عدم قبول دعوى السب، وهي كالآتي:

مادة (293) تقبل دعوى السب في الأحوال الآتية:

أولاً:إذا كان نقداً عملياً لعمل أدبي أو فني مطروح للجمهور .

ثانياً: إذا كان صادراً من شخص له سلطة الرقابة أو التوجيه في نطاق هذه السلطة وبالقدر الذي يكشف عن خطأ من وجه إليه السب في تصرفه وتوجيهه الوجهة الصحيحة

ثالثاً :إذا كان القصد منه إبداء الرأي في مسلك موظف عام بشأن واقعة تتعلق بعمله الوظيفي وبالقدر الذي يفيد في كشف انحرافه .

رابعاً : إذا كان في شكوى مقدمه لمختص تتعلق بمسلك شخص أثناء أدائه عملا كلف به، ويشترط أن تقتصر العبارات على وقائع تتعلق بالعمل الذي قدمت بشأنه الشكوى .

خامساً :إذا كان قد صدر بحسن نية من شخص بقصد حماية مصلحة له أو لغيره يقرها القانون، بشرط التزام القدر اللازم لهذه الحماية .

سادساً :إذا نشرت الأقوال أو العبارات لمجرد سرد أو تلخيص لما دار في إجتماع عقد وفقاً للقانون من محكمة أو مجلس أو هيئة أو لجنة لها اختصاص يعترف به القانون ما لم يكن قد صدر قرار بحظر النشر .

سابعاً :إذا صدرت الأقوال أو العبارات أثناء إجراءات قضائية من شخص أشترك فيها بصفة قانونية كقاض أو محام أو شاهد أو طرف في الدعوى .

فان ذلك الاستثناء متى ما كان السب لمصلحة عامة وان لا يتعدى السب أعمال الوظيفة العامة أو النيابية أو الخدمة العامة وان يقوم الإثبات لكل أمر اسند إلى الموظف العام متى ما تحققت هذه الأشياء يكون هنا الإعفاء من جرائم السب.

مادة (19) من الدستور :

"للأموال والممتلكات العامة حرمة وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدواناً على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقاً للقانون." وهنا الانحرافات كثيرة جدا ومنها الفساد والنهب الذي فاق الفساد. وكثيرون هم الموظفون العموميون

يقننون فسادهم لكي لا تطالهم عدالة القانون وسيادته وكثيراً ما يلجأ كبار الموظفون إلى مقننين السرقات للمال العام- وهم كثر- في كل هيئة أو مصلحة أو مؤسسة حكومية وهم متواجدون في ذات المصالح والهيئات الإيرادية في الدولة.

فلابد من الصحافة الاستقصائية التي تقوم على التحليل المنطلق من الدليل حتى يتم النشر عنهم وفضحهم للرأي العام، وكيفية اختراقهم للنظم واللوائح. فالمعروف إن مقنني السرقات كثيري الحرص من عدم وقوعهم تحت المسؤولية ويقع فيها صغار الموظفين ويتخلى عنة هؤلاء الفاسدين، والذي ثبت لي بالدليل القاطع أنهم "أوهن من خيوط العنكبوت"، فمجرد الإشارة إليهم بكلمة في صحيفة تجدهم أكثر خوفاً، وترتعد فرائصهم لان الذي يخاف هو السارق إنطلاقاً من المثل (يد ما تسرق ما تخاف)- وهذا المثل الذي يثبت أن الفاسدين أكثر خوفاً، ولو كثر نفوذهم وأموالهم.

فهنا التشهير بهم لابد أن يكون لمصلحة عامة وبدليل قاطع لا يقبل الجدال بعبارات تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام- أي لابد من توافر ثلاثة شروط هي :

أولاً: أن يكون السب والطعن حاصلاً لمصلحة عامة .

ثانياً: ألا يتعدى السب أعمال الوظيفة العامة أو النيابية أو الخدمة العامة.

ثالثاً: أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى الموظف العام .

وبهذا تكون الصحافة إحدى الوسائل الهامة في مكافحة الفساد، وعلى الإعلاميين الخروج عن صمتهم الذي يخيفهم جراء نفوذ أولئك الفاسدين، ونقول لهم: لم يعد صمتكم مقبول، وقد جاء في حكم كتاب الله تعالى ((إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ))[24] وطاعة الله واجب شرعي يتوجب علينا أن نتبع تعاليمه إذا كنا نؤمن به حق إيمان .

[24] القصص ـ آية 77

البـــاب الثالث

تجارب الدول في مكافحة الفساد

الفصل الأول
تجربة نيجيريـــا

نيجيريا:-

تعتبر نيجيريا من اكثر الدول يتوغل فيها الفساد وفقا لمؤشر(control perceptionindex) حيث ان درجتها هي 19 وفقا لتقرير عام 2005م وقد قامت بالكثير من الجهود في مكافحة الفساد ولها تجربة رائدة بذاتها عام 1999م حيث كانت تعاني من اثار ما بعد الحرب وكان 60% من الشعب يعيش تحت خط الفقر وتراكم الديون الداخلية والخارجية ويمكن ايجاز ابرز مشاكلها في:-

- تراوح العجز بين 4 و8% منذ عام 1999م
- عجز إيرادات الدولة غير نفطية أجور العاملين في القطاع العام
- انخفاض مخزون النقد الاجنبي
- زيادة اعباء الديون الخارجية
- عجز الميزان التجاري

وقد استطاعت الدولة النيجيرية تحديد اسباب هذه المشكلات ووضع الاستراتيجيات والآليات الفعالة لحلها وكان اهمها على الاطلاق الاصلاح السياسي والاقتصادي وذلك للحد من الفساد المنتشر في البلاد كما استعانت نيجيريا بهيئة uncal التابعة للأمم المتحدة لمالها من خبرة في مجال مكافحة الفساد لتساعد الحكومة النيجيرية في وضع اسس الاصلاح ومنها:-

- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- ✓ خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد.
- ✓ رفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- ✓ خصخصة الهيئات التي تمثل عبء على الدولة وإسنادها للقطاع الخاص .
- ✓ جعل الدور الاساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص.

- ✓ تحسين اداء القطاع العام للدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظم الاجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم.
- ✓ رفع مستوى العاملين لجهازي الاداري للدولة
- ✓ تحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الإقتصادية المختلفة حيث قامت بتأسيس مكتب تحسين الخدمات العامة ووضعت خطة عمل للإصلاح ومكافحة الفساد مع الامم المتحدة تقوم على
- ✓ وضع مسودة قانون لخطة عمل فيدرالية لمكافحة الفساد.
- ✓ اختيار ثلاث مناطق ورفع تقارير عن النظام القضائي بها.
- ✓ تطبيق آليات مكافحة الفساد في المناطق المختارة.
- ✓ نشر هذه الآليات وتعميمها على مستوى الدولة.
- ✓ وضع آليات لمراجعة وتقييم المراحل المختلفة للمشروع.

ويمكن ايجاز المشكلات التي واجهتها نيجيريا قبل انتخابات عام من التحديات:

- مقاومة التغيير:
- جمود نظم وقوانين الخدمة العامة.
- عدم وجود المهارات اللازمة لإحداث التطوير والإصلاح.

العوامل الاساسية لنجاح التجربة النيجيرية:

1- تبني فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد.

2- تحديد الجهات التي تحتاج إلى التغيير والتطوير للبدء بها في عملية الإصلاح .

3- وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور كل جهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها من حيث عدم الاطلاع بدورها .

4- توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد.

التغييرات القانونية والمؤسسية في سبيل مكافحة الفساد خلال ديسمبر عام 2002 م ناقش مجلس الشعب مشروع مكافحة الجرائم المالية التي تمخض عنه انشاء هيئة مكافحة الجرائم المالية هذه الهيئة تضطلع بالتحقيق في الجرائم المالية ومنها جرائم غسيل الاموال خلال فبراير 2003 م اقر مجلس الشيوخ مبادرة مكافحة الفساد وصادق وصدق مجلس الشعب على مشروع قانون الانتخابات لعام 2002 م الذي احل محل قانون عام 2001م حيث اكد القانون الجديد على اهمية دور الهيئة القومية للانتخابات كما تقوم هذه الهيئة بمراقبة المساعدات ا لمالية المقدمة للأحزاب المختلفة بواسطة الافراد والمؤسسات .

الفصل الثاني
تجربة بلغاريـــا

شرعت بلغاريا في مكافحة الفساد منذ عام 1997م حيث اصبح الفساد الموضوع الأول الذي أحتل اهتمامات الحكومة والشعب فتوغل الفساد في البلاد و تأثيره على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية دفع كلاً من المجتمع المدني والحكومة في تبني خطة عمل قومية لمكافحة الفساد خاصة في ظل الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته الدولة.

إن مبادرة مكافحة الفساد كانت نابعة من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الاهلية والمنظمات الاقتصادية والشركات والمستثمرون التي قامت بإنشاء هيئات غير حكومية لمراقبة الفساد ومتابعة الفساد في البلاد وقامت هذه الجهات عير الحكومية بالتعاون مع الحكومة بتبني خطة عمل قومية لمكافحة الفساد.

اهداف خطة العمل :

1- اعلان بلغاريا دولة خالية من الفساد
2- تفعيل المشاركة الشعبية
3- خلق قطاع عام فعال
4- تحقيق مبدأي النزاهة والشفافية
5- تحديد المشكلات

كشفت استطلاعات الرأي عن ان 6-75 % من الشعب البلغاري يرى ان الفساد يؤثر عليهم وعلى اسرهم كما كشفت عن ان من بين كل اربعة اشخاص يوجد ثلاثة يعتقدون ان الفساد يؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية

مقومات الحل:

1- الحاجة إلى هيئة كفء لمكافحة الفساد قادرة على وضع السياسات وتنفيذها ومتابعة وتقييم تنفيذ هذه السياسات والوصول الى الدروس المستفادة
2- نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد

3- حرية تداول المعلومات والبيانات (الشفافية)

4- تحقيق مبدأي النزاهة والشفافية

أسس الخطة القومية البلغارية لمكافحة الفساد:

أولاً: حكومة تغيير وإصلاح:

تنفيذ هذه الخطة القومية بكفاءة وبفاعلية يشترط وجود حكومة مدركة لحجم وخطورة الفساد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بمكافحة الفساد بجميع اشكاله أي ان وجود الرغبة السياسية للقضاء على الفساد هو من العوامل الأساسية لنجاح التجربة البلغارية

ثانيا: دور الهيئات الحكومية:

تطلع وزارة الداخلية بمهمة مكافحة الفساد ومعاقبة مرتكبي ممارسات الفساد ولذلك تهتم الحكومة بمكافحة الفساد داخل الوزارة حتى تتمكن من محاربة الفساد في باقي قطاعات الدولة

ثالثا: تعديل القوانين والتشريعات:

جاءت هذه الإصلاحات القضائية في ظل إنضمام بلغاريا إلى الإتحاد الأوربي وحلف شمال الاطلسي وبدعم من الدول الأعضاء للقضاء على الفساد في بلغاريا استحدثت بلغاريا عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين عن طريق وجود عقوبات محددة ومعلنة لمن يرتكب ممارسات فساد وبالرغم من صعوبة تطبيق هذه الأحكام والقوانين في الكثير من الأحيان بسبب عدم التنسيق بين الجهات القضائية والجهات الاخرى المعنية بمكافحة الفساد بالإضافة الى عدم تبادل المعلومات والبيانات فيما بينهم قامت بلغاريا بتحديث العديد من القوانين المنظمة للخدمة العامة والإصلاح الاداري بالإضافة الى القوانين المنظمة للتجارة

رابعاً: اشتراك المجتمع المدني بفاعلية للقضاء على الفساد:

تعتبر بلغاريا من النماذج الناجحة في المشاركة المجتمعية الفعالة لمكافحة الفساد فقد اضطلعت الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية بمبادرة القضاء على الفساد – تمثلت هذه المبادرة في خلق تحالف بين كلا من القطاع الخاص والعام فقد انشاء هذا التحالف عام 1997م وتمخض عنه نظام متابعة

الفساد كأداة للكشف عن عمليات الفساد كما نتج عن هذه الشراكة وضع الاستراتيجية الوطنية البلغارية لمكافحة الفساد من 2001-2004م.

خامساً / المساعدات الدولية:

نجحت بلغاريا في تبني وتنفيذ خطة مكافحة الفساد بمساعدة المنظمات الدولية التي انضمت اليها مثل حلف شمال الاطلنطي والإتحاد الاوروبي فباشتراك بلغاريا في الإتحاد الاوربي اهتمت الدول الاعضاء بالارتقاء بمؤشر cpi الخاص ببلغاريا ليتماشي مع باقي الدول الاعضاء العديد من المساعدات لبلغاريا للقضاء على الفساد الاقتصادي في البلاد.

سادساً/ نتائج تنفيذ الخطة البلغارية:

بتبني المشروع القومي لمكافحة الفساد (cms) نجحت بلغاريا في التحول من دولة منتشر بها الفساد الى دولة يوجد فيها الفساد بشكل محدود عامي 1997-2004م وفقا لإحصاءات منظمة الشفافية العالمية ti ووفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية فان بلغاريا سجلت أفضل النتائج لمؤشر cpi فيما يخص دول وسط وشرق اسيا بدرجة قدرها اربع درجات حيث تحتل المرتبة 54 من بين 133دولة ووفقا وتقرير منظمة الشفافية 2005م كما شهدت بلغاريا انخفاض واضح في عدد عمليات الفساد حيث انخفض مجموع عمليات الفساد من 180.200.000.عام 98م الى 80.90.0000 عام 2004م هذه النتائج هي خاصة بالمعاملات بين المواطنين والجهات الحكومية اما فيما يخص المعاملات الاقتصادية فان نسبة الفساد مازالت مرتفعة حيث إن عمليات الإصلاح في المجال الإقتصادي تأخذ خطوات ابطاء.

سابعاً / ضمان استمرارية الخطة القومية لمكافحة الفساد:

اوضحت الاحصاءات والدراسات ان عدد عمليات الفساد قد زادت في نهاية عام 2004م عن بداية العام مما يشير الى ضعف آليات مكافحة الفساد بعد فترة زمنية وقد ادركت الحكومة اهمية

الحفاظ على استمرارية فاعلية هذه الآليات و أيقنت الحكومة ان الحفاظ على فاعلية وصلاحية هذه الآليات ينبع من:

- القضاء على الهياكل المتسببة في الفساد .
- ضمان نظام قضائي نزية وكفء .
- تحسين مستوى اداء الخدمة العامة.

الفصل الثالث
تجربة الهند

بدأت مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999م فوفقا لمؤشر cpi يوضح ان الهند درجتها2.9 وفق تقرير عام 2005 م وتعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطا طويلا في عملية الاصلاح ومكافحة الفساد حيث عانت الهند كثير ا من الفساد في كلا من المجالات السياسية والاقتصادية وتدني مستوى المعيشة حيث ان 25% تقريبا من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر وفقا لإحصاءات عام 2005م على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الاعلامية على عدد من الهيئات الحكومية الهندية نجد أن:

1- 62% من الشعب الهندي يجد ان الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد وأنهم يضطرو لدفع الرشاوي للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية .
2- ثلث مسببات الفساد يمكن ازالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة خاصة الفصل بين مقدم الخدمة متلقيها حيث إن إستخدام التكنولوجيا سوف يؤدي الى تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية .

مبادرة الاصلاح :

بدأت الهند مبادرة لمكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية و الخارجية ومنها:

1- رغبة الشعب في القضاء على الفساد والمشاركة الايجابية الفعالة وعدم ترك هذه المهمة على الحكومة وحدها حيث اصبح المجتمع المدني اكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة مثل: الشفافية والمسؤولية والحساب خاصة في وجود التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل ونشر المعلومات.
2- مطالبة الحكومة بوضع آليات الإصلاح المطلوبة في المجالات المختلفة.
3- الرغبة السياسية في القضاء على البيروقراطية وما تسببه من فساد.

الخطوات التي تم تنفيذها:

تعمل المنظمات الاهلية الغير الهادفة للربح بالمشاركة مع منظمة الشفافية الدولية للقضاء على الفساد داخل البلاد في تعاملاتها مع الخارج وذلك عن طريق تطبيق عدد من الاسس:

1- خفض مستويات الفقر في البلاد
2- تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري
3- تحقيق التنمية المستدامة
4- تطبيق مبادئ الديمقراطية
5- تحقيق الأمن القومي

قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد

Adb- oecdanti corruption initiative for asia – pacific

ووفقا لهذه المعاهدة فان كل دولة يجب ان تقوم بوضع خطة عمل مكافحة الفساد بحيث تشمل:

1- الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد
2- إصلاح المجتمع المدني
3- الحد من انتشار الرشوة
4- تفعيل مشاركة المجتمع المدني

تعد الهند من الدول الاعضاء في نادي مدريد (clabde Madrid)الذي يهدف الى تحسين الحكم في الدول المختلفة وتحقيق مزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد

قامت الهند بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد حيث تم تحديد اهم الجوانب التي من الممكن ان يساهم فيها ومنها:

1- مساندة المجتمع المدني في مكافحته للفساد
2- الإصلاح السياسي
3- إنشاء هيئة مكافحة الفساد
4- عمل خطة قومية لمكافحة الفساد

الفصل الرابع
تجربة المكسيك

وفقا لمؤشر cpi فان المكسيك جاء في الدرجة 3.5لعام 2005م وقد وضعت المكسيك خطة عمل جادة للحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد بعد الازمة الاقتصادية التي اصابتها خلال 1994-1995م وإيماناً من السلطة المكسيكية بالارتباط القوي بين القضاء على الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تبنت العديد من الآليات لدعم الاقتصاد بالعمل على الحد من الفساد وبالفعل فمع تفعيل آليات مكافحة الفساد والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان الناتج القومي الاجمالي قد زاد بنسبة 1.2%بين عام 1994-2004م وفي سبيل تحقيق الاصلاح تتعاون المكسيك مع الهيئات والمنظمات العالمية ومنها البنك الدولي، المعونة الامريكية oecd وغيرها من المنظمات ففي نطاق مكافحة البنك الدولي للفساد قدم البنك للحكومة المكسيكية اجندة عمل مكونة من ثلاث محاور اساسية هدفها تحقيق الاصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي وهي:-

1- التأكيد على مكاسب الاقتصاد الكلي والتجارة العالمية
2- الإسراع في عملية التنمية عن طريق دعم التعليم ورفع مستوى المعيشية
3- تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمسؤولية

كذلك تعاونت المكسيك مع usaid لتنفيذ مشروع مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في وسط امريكا والمكسيك على مدار خمس سنوات وعلى الصعيد القومي اتخذت الحكومة عدد من الخطوات لمكافحة الفساد منها:

1- انشاء وحدة ادارة مشروع مكافحة الفساد بوزارة الادارة العامة
2- انشا الهيئة الفدرالية للحصول عن المعلومات وهي هيئة مستقلة تعمل على حصول المواطن على المعلومات والبيانات الحكومية.

المكسيك وهي عضو في منظمة oecd وتقوم هذه المنظمة في إطار عملها بمحاربة الفساد عن طريق:

- محاربة الرشاوي في المعاملات الاقتصادية الدولية وقعت المكسيك على اتفاقية محاربة الرشاوي في المعاملات الاقتصادية الدولية عام 1999م وفقا لهذه الاتفاقية تم انشاء penal federal المختصة بمراقبة المعاملات الاقتصادية الدولية ومعاقبة الاشخاص الحقيقيين او الاعتبارية في جرائم الفساد في المعاملات الدولية قامت المكسيك بالموافقة على مبادرة الحصول على المعلومات عام 2003م وتقدم المنظمة حاليا بوضع الاسس اللازمة لقوانين المبادرة وكيفية وتفعليها عام 2002م وافقت المكسيك على احداث تعديلات في مبادرة المسئوليات الادارية لموظف الخدمة العامة وتهدف هذه المبادرة الى التأكد من تنفيذ القانون بدقة والتأكيد من قيام الموظف الحكومي بدوره على اكمل وجه دون استغلال لمنصبه
- مشروعات قومية مكسيكية لمكافحة الفساد قامت المكسيك بتبني مشروعين قوميين لمكافحة الفساد وهما:

مشروع تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات ايمانا بدور الدولة في توفير نظام اداري كفء وفعال ويطبق الشفافية ويعمل على مشاركة المواطنين وضمان حصولهم على المعلومات بسهولة ويسر قامت المكسيك بتطبيق هذا النظام لتقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات – يهدف هذا المشروع الى تحديد المحليات التي يوجد بها قدر من الفساد بالإضافة الى محاولة ترتيب المحليات وفقا لمدى تطبيق الشفافية بها وخلق نظام اداري كفء ونزية يهتم المشروع بقياس مدى توافر الشفافية اكثر من مدى توافر الفساد على نطاق المحليات بهدف تحديد الجهات المطبقة للشفافية وتشجيعها على الاستمرار على الطريق السليم يتم قياس مدى الشفافية المطبقة عن طريق أربعة مؤشرات هي:

1- توفير المعلومات والمحاسبة
2- مجالات مشاركة المواطنين
3- تقييم المواطنين لمواقف الحكومة
4- الاهتمام بمطالب المواطنين وشكواهم

الهدف النهائي من هذا المشروع هو قياس حجم المعلومات التي تنتجها الدولة للمواطنين وطرق مشاركتهم في الادارة والقرارات الحكومية ومن خلال تطبيق هذا المشروع توصلت الحكومة المكسيكية الى ثلاث مهام اساسية للمحليات وهي

1- توفير المعلومات والبيانات للمواطنين
2- الاتصال الدائم والمباشر مع المواطنين
3- الاهتمام ومتابعة مطالب المواطنين

مشروع إدارة القيم والأخلاق للموظفين في الخدمة العامة في إطار تطبيق مشروع إدارة الأخلاق والقيم الخاصة بالخدمة العامة حددت وزارة متابعة التطوير الإداري في المكسيك عدد من الواجبات تفرضها على الخدمة العامة وهي: ضرورة اتباع الموظف العام لمبادئ النزاهة والشرف في تطبيق عمله تفادي تضارب المصالح واتباع الاهواء الشخصية.

وقد حددت الوزارة عدد من العقوبات الواضحة والمعلنة لمخالفة ما سبق وهي – تحذيرات فردية أو جماعية معاتبة فردية أو جماعية فصل مؤقت غرامات مالية الحرمان من التدرج في السلم الوظيفي او تولي مناصب قيادية.

- آليات تفعيل المشروعات السابقة
- المركز الأعلى للمراجعة الفدرالية

في إطار برنامج مكافحة الفساد قامت الحكومة المكسيكية بإنشاء saof لتكون تابعة للكونجرس المكسيكي وسوف تكون saof جهة ذات ادارات فنية او ادارية ومالية مستقلة بالإضافة إلى صلاحيات قانونية تسمح لها بمراقبة ومتابعة حالات الفساد التي تقوم على إستغلال المال العام وبالتالي تقوم بتقديم توصياتها في المجال يتميز هذا المركز بقدر كبير من الاستقلالية عن مختلف الجهات الحكومية وذلك لضمان تفعيل دورة دون تحيز او إكراه بالإضافة الى ضمان حماية هذا المركز من أي تدخل سياسي يعيقه عن تأدية عملة بنزاهة ولضمان هذا القدر من النزاهة والشفافية يعين في المركز موظفين غير متحيزين بالإضافة الى تعيين مسئولي المركز باستخدام اساليب شفافة وتفادي أي تعارض للمصالح بين العاملين بالمركز والجهات التي تتابع.

المركز القومي لبرنامج التحديث:

ايقنت الحكومة المكسيكية بضرورة عمل اصلاحات هيكلية في اجهزتها الادارية لتحقيق قدر أعلى من الكفاءة والفاعلية في الإدارة الحكومية تقدم خطة الإصلاح الشاملة بهدف تحقيق النقاط التالية

- وضع إجراءات جديدة تضمن للموظف الحكومي بما يضمن له نظام معاش مناسب حوافز ومكافئات مناسبة للموظفين وبالتالي تحقيق ضمانات وحوافز للموظف الحكومي بما يبعد عنه اللجوء للفساد و الرشاوي.
- مراجعة الاجراءات القانونية والإدارية في الجهات المختلفة مع توضيح مهام وواجبات كل موظف بدقة تعديل دورات العمل الحكومي.

الفصل الخامس
تجربة سنغافورة

تعتبر تجربة سنغافورة من انجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد حيث تحتل المرتبة الرابعة بين الدول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عن عام 2005م وكذ عام 2008م حيث ادرجت درجتها 9.4 مما يعكس نجاحها ويرجع هذا النجاح الى العوامل الآتية:-

1- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد

2- وضع استراتيجية وآليات جادة لمحاربة الفساد

3- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش نزولا على رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد كهيئة مستقلة عن الشرطة يقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص وتم إنشاءه عام 1952م يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة ودورة بإيجاز فيما يلي:

1- اتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الاداري والقطاع الخاص

2- التحقيق في سوء إستخدام السلطة من قبل المسئولين .

3- ارسال التقارير النهائية الى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.

4- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد

5- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة

6- عمل لقاءات مع المسئولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبدأ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد

7- التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولون في الحكومة.

الفصل السادس
تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد من اوائل الدول في مكافحة الفساد والرشوة واتخذت اجراءات فعالة فوفق المؤشر درجتها 7.6 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري ويرجع نجاحها الى تبنيها لعدة مبادرات شرعت في تنفيذها بدء من منتصف التسعينات.

مبادرات الولايات المتحدة لمكافحة الفساد:

التي تتطبقها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم وبموجبها يتم محاكمة أي شركة امريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أي دولة اخرى تتعامل معها ففي عام 1996م شاركت امريكا في مؤتمر لتجريم الرشاوي الدولية التي تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية وفي ديسمبر 1997م وقعت مع دولة اخرى معاهدة مؤتمر (oecd) لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية وقد جرم المؤتمر كل اشكال الرشوة المدفوعة للمسؤولين الحكوميين كما الزم المؤتمر الدول الاعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوي للمسؤولين في حكومات الدول الاخرى تعمل امريكا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد وحددت ثمان محاور لمكافحة الفساد هي:

1-الاصلاح الإقتصادي.

2-تحقيق الشفافية .

3-رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية.

4-الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة .

5-استقلال القضاء .

6-وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.

7-رفع مستوى وعي وثقافة الشعب .

8-تحديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

الفصل السابع
تجربة البرازيل

تجربة البرازيل في الإصلاح الإقتصادي المؤدي إلى القضاء على الفساد:

يرى المحللون ان الرئيس البرازيلي السابق (لويز ايناسيولولا داسيفيا) وضع نموذج للتنمية يهتم بجوانب الاقتصاد الكلي في إطار "إتفاق واشطن" مع تعزيز الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، الخطة إسمها "اتفاق برازيليا" ترفع درجة الاهتمام بالرخاء الاجتماعي إلى مستوى الإهتمام بالإصلاح الهيكلي ضمن عملية اصلاح اقتصادي واسعة وقدمت نموذج إصلاح جديد لدول منطقة امريكا اللاتينية ونلخص أبرز ما جاء في هذه التجربة

"اتفاق واشنطن" هو: أسلوب الإصلاح الإقتصادي حيث تقوم الدول بمقتضاه بتطبيق اجراءات تقشف اقتصادي قبل بدء عملية الإصلاح الاجتماعي.

أما "إتفاق برازيليا" التي وضعها الرئيس البرازيلي السابق هي أسلوب جديد للإصلاح الإقتصادي لا يفصل بين التقدم الإقتصادي والإجتماعي ويتخلى هذا الأسلوب عن فكرة "اتفاق واشنطن" والذي يدعو الى تأجيل الاهتمام بالرخاء الاجتماعي الى ما بعد تنفيذ الإصلاح الاقتصادي.

و تهدف الخطة إلى استقرار اقتصادي من خلال إتفاق بين ادوات الدين للخزانة الأمريكية والبرازيلية وثبات سعر الصرف ونسبة الدين العام البرازيلي لإجمالي الناتج المحلي في سبيل استرداد ثقة الجمهور.

اما على الصعيد الاجتماعي تعهدت الدولة بالعديد من التحسينات الهيكلية والخدمات الأساسية بما فيها توفير ماء الشرب لـ 37 مليون نسمة في افقر أقاليم البلاد في الشمال الشرقي وبناء 1.200.000 وحدة سكنية للفقراء وتشكيل 30.000 الف فريق صحة عائلية لتقديم العناية الشاملة الضرورية للمحتاجين وقدم الرئيس التزام كبير اثناء حملته الانتخابية وهو خلق عشرة مليون وظيفة جديدة أثناء فترة رئاسته.

فاتفاق برازيليا يختلف عن اتفاق واشنطن حيث أن الأخير يعرض عشرة إصلاحات:

1) تطبيق الإنضباط المالي (الانفاق حسب الإمكانات)

2) اعادة تنظيم أولويات المصروفات العامة (تكوين رأس مال بشري خاص في مجال الصحة والتعليم) ليعود بالنفع للفقراء وهم الغالبية من السكان.
3) إصلاح الضريبية
4) تحرير أسعار الفائدة.
5) السماح بسعر صرف تنافسي.
6) تحرير التجارة.
7) تحرير الإستثمار الخارجي.
8) الخصخصة.
9) تبسيط اللوائح والإجراءات.
10) حقوق الملكية.

المقارنة بالنسبة للبند الأول:

- الانضباط المالي حيث أن البرازيل حققت فائض مالي لمدة 5 سنوات متتالية وقدمت مشروع يهدف الى سن قانون جديد للإصلاح الضريبي حيث بلغ تحصيل الضرائب 37% من إجمالي الناتج المحلي.
- حافظت الحكومة على نظام تقويم سعر الصرف ونظام التجارة الموروث والذي بدا تحريره ببطء منذ 1984.. تم بسرعة كبيرة في التسعينات وحافظت البرازيل على تحرير الاستثمار الخارجي المباشر الوارد حتى تتمتع اسعار الفائدة بمرونة كبيرة حيث ورثت الحكومة الجديدة من الحكومة السابقة البنود 1-6 من اتفاق واشنطن واحتفظ بها، حيث البنود 1-6 في الاتفاقية متشابهة ويحظى الانضباط المالي بتركيز أعمق في اتفاق برازيليا.

فالسياسة الاقتصادية الكلية الصحيحة ضرورية لضمان أساس التنمية المستديمة، ولكنها غير كافية وهو وجود بيئة مؤسسية تساعد على الاستثمار والتنمية وتنعكس في البنود الأربعة من اتفاق واشنطن

- أما الخصخصة ليست جزء من اتفاق برازيليا حيث قامت الحكومة الجديدة باستعادة الثقة للمستثمر المحلي و الخارجي من خلال إعطاء الاولوية للإنضباط المالي في مجال الإنفاق على الخدمات من خلال اعطاء الأولوية للإنضباط المالي في مجال الإنفاق على الخدمات الإجتماعية.. وقد نجح برنامج تدريب العمال في المجتمعات الفقيرة.

الملاحق

نموذج استبيان

عن الفساد الاداري والمالي في اليمن

- الجنس:ذكر( ) أنثى ( ) ـ العمر ( )

- المهنة: موظف () مواطن () موظف جهاز رقابة ()

- ما تقييمك للفساد الإداري؟

لا يوجد () يوجد بشكل بسيط () متوسط ()عالي ()

- إذا أعطيت رشوة هل تساهم في الفساد الاداري:

لا اساهم () اساهم بشكل غير مباشر بسيط () اساهم بشكل مباشر وكبير( )

- هل تؤيد المركزية الشديدة في النظام المالي الذي تعتمده وزارة المالية؟

اوافق ()اوافق بشدة ()لا اوافق ()لا اوافق بشدة ()

- أي الإدارات في اليمن اكثر فساد ماليا و ادارياً؟
1- ما أسباب تفشي الفساد الاداري؟

اهمال الرقابة المالية والإدارية ( ) تسيب الموظفين ( ) عدم الرضا الوظيفي ( ) اخرى ( ) ماهي.....

2- هل تؤيد دمج الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مع الهيئة العليا لمكافحة الفساد:
اوافق( ) اوافق بشدة ( ) لا أوافق ( ) لا أوافق بشدة ( ) اخرى ( )

3- هل تعتقد ان الفساد الاداري والمالي والاقتصادي بسبب وجود فساد اداري في اعلى هرم الدولة:
اوافق ( )لا اوافق ( )اخرى/.....

4- ايها اكثر مساهمة في الفساد المالي و الاداري:
القطاع العام( )القطاع الخاص( )الاثنين معا( )

5- هل نجحت الدولة في القضاء على الفساد الاداري والمالي:اوافق ( ) لا أوافق( )

6- ماهي دوافع الفساد المالي والاداري برايك:
اقتصادية( ) اجتماعية( )سياسية( )اخلاقية( ) اخرى( )

7- الفئات النوعية التي تمارس الفساد المالي والاداري الرجال ( ) النساء( )

8- الفئات العمرية التي ينشط في اوساطها الفساد المالي والاداري:
25-18() 35-25( ) 45-35() 65-45( )

9- هل يعتبر الاغنياء اكثر فسادا من الفئات المتوسطة والفقيرة نعم ( )لا ( )لا أعلم( ).

10- هل يؤثر الفساد الكبير الناتج عن الفئات الكبرى في تفشي الفساد المالي بدرجة اكبر من الفساد:
نعم ( ) لا( ).

11- ماهي نسبة الفساد المالي في المراتب المهنية التالية القيادات العليا( ) القيادات المتوسطة ( ) موظفي الإدارات العادية ( )

12- هل هناك اسباب دولية للفساد المالي في اليمن:
نعم ( )لا ( )لا اعلم ( )

13- يتواجد الفساد المالي في الفئات:
المتعلمة ( ) شبة المتعلمة ()
غير المتعلمة ( ) لا أعلم ( )

14- هل يمكن القضاء على الفساد المالي باتباع:
رفع الرواتب الوظيفية مع زيادة الردع والعقاب() تخفيض اسعار السلع الاستهلاكية ( ) تحسين ظروف الانتاج الصناعي( ) التوعية والتثقيف والاعلام ( ) تنمية الوازع الديني( )

15- هل تعتقد ان الدولة استغلت الثروات النفطية استغلال صحيح:
أعتقد ذلك () لا اعتقد ذلك( )لا أعلم( )
16- ماهي اساليب وطرق الفساد الاداري والمالي ؟ من وجهة نظرك:
.....
17- ما أسباب عدم الابلاغ عن من يمارسون الفساد الاداري والمالي ؟
18- .....
19- هل توجد شفافية حالية وإدارية في الإدارات الحكومية ؟ نعم ( ) لا ( )
20- هل تعتقد ان سبب استشراء الفساد المالي والاداري يعود الى: الموظف ( )
التشريع( )
ضعف الرقابة ( )عدم وجود العقاب ( )
اخرى ( ).....
21- هل توجد سلطة مطلقة للموظف العام في اداء عملة؟
نعم ( )لا ( ) لا أعلم( )
22- هل تعتقد ان احد اسباب استشراء الفساد الاداري والمالي هو ان القوانين واللوائح معقدة ؟:
نعم ( ) لا ( )
23- هل تعتقد انة اذا وضع نظام داخلي كفؤ لتقييم اداء الموظفين وربط النتائج بالتقييم مباشرة بالراتب الشهري والترقيات والعلاوات والجوائز التقديرية والمكافئات بما يؤدي الى القضاء على الفساد المالي والاداري: نعم( ) لا ( ) لا اعلم ( )
24- هل تعتقد ان عدم العمل بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب سبب من اسباب تفشي الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة:
نعم ( )لا( )لا أعلم( )
25- ماهي الاثار الناجمة عن الفساد الاداري ؟
.....
26- هل يمارس الفساد الاداري في اليمن( )
بعلنية ( ) بسرية ( )لا اعلم ( )
27- هل تعتقد ان من اهم انواع الفساد الاداري:
الانحرافات المالية مخالفة القواعد والأحكام المالية ( ) مخالفة المناقصات والمزيدات ( )الاهمال والتقصير الذي يترتب علية ضياع حق مالي للدولة( ) كل تصرف عمدي يترتب علية صرف مبلغ من اموال الدولة او ضياع حقوقها ( )
الانحرافات التنظيمية ( ) مخالفات الموظف في عملة كالامتناع عن اداء العمل او عدم أدائه بدقة وأمانة ( )عدم الالتزام بمواعيد العمل ( )عدم اطاعة اوامر الرؤساء ( )افشاء سر العمل( ) انحرافات سلوكية تشمل مخالفات

الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخص ( )عدم المحافظة على الوظيفة العامة ( )الاشتغال بأعمال اخرى () لجمع بين الوظيفة وعمل اخرمن شأنه الاضرار بالواجبات الوظيفية ( )انحرافات جنائية والافعال التي يرتكبها الموظف كالرشوة والاختلاس( ) التزوير في المحررات الرسمية والأختام والسرقة()

--انواع الفساد

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	درجة الافلاس
صغير	صغار الموظفين	جزء ومحدد بإفراد	سهل	بسرعة وبسيط	واضح
كبير	كبار	شامل	صعب	بطيء مكلف جدا	علني مبطن
ثقافي	مؤسسات الاعلام والابحاث	شامل لتضليل الجمهور	صعب	بطيء	علني مبطن
بيروقراطي	الجهاز الاداري	محدود	سهل	سريع مكلف	غير واضح
شامل	القطاع العام والخاص	شامل	سهل بطيء	بطي	واضح
اجتماعي	المجتمع وثقافته	شامل	صعب الاحساس بوجود القناعات	بطيء المعالجة	معلن ويفهم انه ثقافة سائدة

اشكال و مظاهر الفساد الاداري

- فساد موظف القطاع العام مثلا:- ضع علامة امام ما تراه مناسب
  - تأخير الموظف عن منح التراخيص وانجاز المهام لفترة طويلة ( )
  - يعطل مصالح المواطنين فيضطر المواطن بدفع رشوة لكي تتم مصلحته وإجراءاته ( )
  - انتشار المحسوبية وتعيين الاقارب والمعارف ( )
  - الموظفين والمسئولين في الوظائف الهامة والمميزة ( )
- قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المواطن والمستثمر حتى يتم الموافقة على طلبه.
- عدم اعطاء المواطن حقوقه كحصوله على وظيفة عامة او مصلحة تقدمها الدولة فلا يحصل عليها الا بعد تقديم رشاوي قد يحرم وتذهب الى غير المستحقين
- فساد البيروقراطية الناتج عن كثرة الاجراءات والتعقيدات الرقابة على الجهات المختلفة ( )
- الفساد الناتج عن كثرة تغير القوانين وتعددها ينشا ثغرات تمكن المسئولين من الاستفادة من تحقيق مكاسب لصالحهم( )
- تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات والمقاولات الحكومية والاثراء من الوظيفة العامة ( )
- الهدر في الموارد البشرية ( )
- الاسباب
- العوامل الشخصية

- العمر: الموظف الشاب حاجاته كثيرة وموارده قليلة
- مدة الخدمة – طول مكوث الموظف في ادارة واحدة يعرف اخفاء الممارسات الفاسدة – او موظف حديث سبب تأثير الزملاء الغير نزيهين
- التعليم – المجتمع الذي يسهل الحصول على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع والحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية وعادلة يكون افراد المجتمع اكثر ميلا لممارسة الفساد الاداري على عكس المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفؤ وقائم على اسس علمية يكون في نظام الخدمة المدنية ذو جدية ودقة في عمليات التوظيف فانه يحول دون وصول اناس غير كفؤين الى الوظائف الحكومية وبالتالي تقل عمليات الفساد الاداري
- الجنس – الرجال اكثر ميلا للفساد بسبب سرعة تأثيرهم بما يحيط بهم من عاملين
- المهنة – الفساد لدى الاداريين لاحتكاكهم بالمواطنين يجعلهم يفتحون مواضيع يدخلون منها تؤدي الى دفع رشاوي اودخول وساطات اقل من الوظائف الفنية التخصصية
- الثقافة التنظيمية
- عدم وجودها بشكل قوي متماسك تؤدي الى شيوع ثقافة الفساد
- وعدم وجود قيادات يتم الاقتداء بها
- كبر حجم الادارة يؤدي الى ترهل اداري تودي الى الفساد –
- ضعف النظام الرقابي يؤدي الى الفساد روتينيا دون مسألة او محاسبة
- العلاقات مع كبار المسئولين في الادارات العليا – تؤدي الى استغلال النفوذ والاحتماء بهم سواء كانت علاقة قرابة – ارتباط مصالح – صداقة
- عدم شفافية العمل المؤسسي له اثر كبير في حالات الفساد
- المؤسسات التي طبيعة عملها السرية والسرعة ولديها موارد كثيرة بعيدة عن الرقابة الشعبية والاعلام فان الفساد يكثر فيها ويمكن اخفاءها بسهولة كما يتوقع مرتكبوها
- عدم وضوح الهياكل التنظيمية وعدم وضوح الصلاحيات والسلطات عدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح
- البطالة المقنعة – عدد كبير من الموظفين لا يمارسون إعمالا فعلية قد يكون سبب وراء تفنن هؤلاء الموظفين في طبيعة وتعقيد سير المعاملات لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة
- عدم الاستقرار الوظيفي – شعور الموظف خاصة في الادارات العليا من ان منصبه هو فرصة يجب ان يستغلها لفترة محدودة يجعل منه أكثر ميلا للفساد للإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب الوظيفة
- العوامل البيئة –

- العوامل البيئية السياسية بسبب هيمنه الساسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة سبب في الفساد تتمثل في عدم الاستقرار السياسي
- عدم جود دستور دائم –
- عسكره المجتمع –
- سيطرة الدولة على وسائل الاعلام
- ضعف المشاركة المجتمعية ومنظماته
- العوامل الاقتصادية
- السياسة الاقتصادية والنقدية والازمات الاقتصادية بسبب الحروب والكوارث وسؤ التخطيط يشجع الفساد –
- البطالة انخفاض الاجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار
- عدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات اهم العوامل الاقتصادية للفساد
- العوامل الاجتماعية –
- شيوع ثقافة الفساد في المجتمع
- فقدان التفكير بالتغيير
- العوامل القانونية
- عدم نزاهة واستقلالية الاجهزة القانونية وخضوعها للسلطة التنفيذية والى وجود قوانين غير واضحه والتعديل مستمر فيها وتعدد التفسيرات بشأنها
- العوامل الثقافية
- المؤسسات التربوية والدينية والصحافة والاعلام دور كبير في بناء قيم ثقافية ايجابية او العكس قد تكون سبب في انتشار الفساد
- الاثار الناجمة عن الفساد الاداري

1- ( ) الاضرار بمصداقية الدولة واجهزتها – ضعف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق اهدافها الرسمية يؤدي الى الاضرار بمصداقية الاجهزة الادارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين
2- ( ) اتساع دائرة الفساد يؤدي الى ضعف الهياكل الإدارية يؤدي الى فشل النظام الإدارية
3- ( )اعاقة عملية التنمية واضعاف النمو الاقتصادي انخفاض معدلات الاستثمار بسبب الرشاوي مما يؤدي الى التقليل من استثماراتهم
4- ( ) اضعاف الإستقرار السياسي – يؤدي الى الاضرار بالاستقرار السياسي الذي بدوره يؤدي الى: تدني مستوى الدخل –صراع داخل النخبة الحاكمة – فساد الادارة وتسلطها وتردي الأوضاع على كل الأوجه
5- ( )ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد لغرض تحقيق مصالحها الخاصة – يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح الفاسدين بداخله ويتم تحويله الى مصالح خاصة بدلا عن المصلحة العامة فالفاسدين يعملون على نشر

الفساد في اكبر قدر من الاجهزة والمؤسسات الحكومية ويدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية

6- -( ) تدني مستوي الأنشطة الخدمية والإنتاجية كالمستشفيات , التربية – الخ

7- -المعالجات

1- ( )البدء بمحاربة الفساد السياسي باعتباره من مظاهر الفساد الكبير الذي يخفي وراءه حالات فساد اقتصادي اجتماعي مؤسسي

2- ( )معرفة اشكال الفساد لوضع معالجة ناجحة

3-( )انتقال اساليب الفساد من العشوائية الى اساليب علمية ممنهجة مدروسة وهذه الحالة قد تعقد من اكتشاف الفساد وملاحقته قانونيا ومن ثم القضاء عليه والاستفادة من الثغرات القانونية من قبل الفاسدين.

- ( ) شمولية الفساد اصبحت ظاهرة مجتمعية وثقافية
- ( )عقوبة قاسية –
- ( ) تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الاجراءات في كافة الوحدات الادارية
- ( ) اللجوء الى الشفافية في كل الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور والغير متعاملة
- ( )دور اكبر لمنظمات المجتمع المدني –
- ( )تحسين الاجور للموظفين المتعاملين مع الجمهور 0الرقابة والردع والعقاب
- ( ) الابتعاد عن الحكم المطلق
- ( )تطوير نظم التعيين والترقية والتوصيف الوظيفي
- ( ) التركيز على الجانب الأخلاقي وتعزير القيم الدينية المرتبطة باستقامة الأولاد والأتجاه نحو اعداد ميثاق اخلاقي بكل مهنة

(بعض تجارب الدول في مجال مكافحة الفساد)

- تجربة الصين
- الحكم بالإعدام على جرائم الفساد مع حوافز ورفع الاجور وتحسين المعيشة
- سنغافورة
- تخفيف عدد القوانين والقواعد والإجراءات بتبسيط الإجراءات بحيث لا يسمح بخرق القوانين – رفع المرتبات – أي محاولة فساد تحرم من الوظيفة ولن يحصل على وظيفة اخرى
- هونج كونج
- عملت لجنة محاربة الفاسدين ميزانية ضخمة اكثر من الف موظف مرتبات عالية مهمتهم متابعة الفساد والقضاء عليه.
- تشيلي

- تبسيط الاجراءات واللوائح والشفافية
- سياسة وطنية للأجور تراعي الاحتياجات المعيشية للموظفين واسرهم –القضاء على ا لبطالة المقنعة والازدواج الوظيفي من خلال التحديد الدقيق لواجبات كل وظيفة وشروط شغلها.
- استكمال البنية القانونية والإدارية للدولة ووضع القوانين موضع التنفيذ والمراجعة الدورية لها بحيث يتم تصحيح ايه اختلالات قد تظهر

- انشاء جهاز للرقابة الادارية مستقل.
- التعيين على مبدأ الكفاءة والخبرة والمؤهلات والابتعاد عن المحسوبية
- التشجيع على الابتكار العمل وتطوير العمل.
-

كيفيه

وضع خطه استراتيجية لمكافحـة الفساد في اليمن

المقدمة:

قبل القيام بالدخول في بنود خطة العمل لوضع الإستراتيجية لابد ان تكون لدينا كافة التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العمومين الاجانب في المعاملات التجارة الدولية الاتفاقية المشركة بين البلدان الامريكية لمكافحة الفساد اتفاقية المدى بشان الفساد لدول اوربا القانون رقم 39 لسنة 2006 م بشان مكافحة الفساد القانون رقم (30) لعام 2006م بشان الاقرار بالذمة المالية وقانون رقم (35) بشان مكافحة غسيل الاموال قانون حق الحصول على المعلومات رقم (13) لعام 2012م مشروع قانون حماية الشهود والمبلغين والخبراء القانون رقم (39) لعام 1992م بشان الجهاز المركزي للرقابة والمحا سبة ولائحته التنفيذية قانون رقم 19 لعام 1991م بشان الخدمة ولائحته التنفيذية قانون رقم 31 لعام 2009م بشان التدوير الوظيفي القانون المالي رقم (8) لعام 1990م وتعديلاته القانون رقم (1) لعام 1991م بشان السلطة القضائية وتعديلا ته .

الدستور اليمني قانون العقبات رقم (12) لعام 1994م قانون الإجراءات الجزائية رقم 13 لعام 1994م وقانون 6 لعام 1995م بشان اجراءات محاكمة شاغلي الوظائف العليا التشريعات اليمينة المتعلقة بمساءلة مسؤولي الدولة وموصفيها قراررئيس مجلس الوزراء رقم 19 لعام 1997م بشان انشاء وتشكيل مجلس التأديب بالمحافظات قانون الضرائب رقم قانون التعرفة الجمركية رقم (14) لعام 2005م وتعديلاته القانون رقم (10) لسنة 2012م فانون الجمارك رقم 14 لعام 1990م وتعديلاتها لقانون رقم(49) لسنة 1991م بشان المناقصات والمخازن والمزيدات الحكومية قانون رقم لعام بشان الضريبة العامة على المبيعات قانون رقم(31) لعام 1991م بشان ضرائب الدخل قانون رقم(13) لسنة 1990م بشان تحصيل الاموال العامة جميع القوانين الضريب الجمركية والمالية وتعديلاتها قانون مصلحة الراضي وعقارات الدولة ولائحة التنفيذية.

ونظرا ولكون محاور الفريق مترابطة فلابد من معرفة جملة من المصطلحات ا ومقدمات حتى يتولد لدينا فهم وادراك لما سوف تقوم به في هذا الفريق منها على سبيل المثال وليس الحصر

1 كفاءة الادرة العامة في اداء مه مها وهذا المحور يتطلب المعرفة الكاملة لأسباب نجا حيها وكذا فشلها هل متعلق بالتشريعات واللوائح او ضعف الرقابة او الكادر كادر تشريع رقابة عوامل اخرى وذلك من قبل متخصصين في مجال علم الادارة.

2 تعريف الفساد أنواعه أسبابه طرق مكافحته حجمة ونطاقة الادارات الأكثر فساد تحليل عوامل الفساد من خلال المصادر الرئيسة للفساد التشريعات المعقدة عدم وجود الحكم الصارم بالقانون عدم وجودبساطة وشفافية في اجراءات القانونية عدم وضع سلطة تقديرية لموظفي الدولة ولخضوع لسلطة القانون الحالة الإقتصادية وزيادة الردع التوفيق بين القوانين واللاوائح المزدوجة عدم وجود مؤسسات ديمقراطية قوية ومنظمات المجتمع غياب الشفافية في اعمال الادارة العامة اثار الفساد على الفرد والمجتمع.

الا هداف:

1. الادارة العامة (تحديثها) أسباب نجاحها فشلها) تشريع – كادر– رقابة).

الركائز الأساسية للإدارة:

يأتي ذلك من خلال البحث والاستقصاء وجمع المعلومات آلياته فيما يتعلق بالإدارة العامة لليمن والبلدان العربية .

2– دراسة وبحث عن الفساد و ذلك من خلال:–

1– تقييم وتشخيص واقع الفساد وانواعه وتشخيص كل نوع فية مثلا: الفساد الأداري الفساد المالي الفساد التشريعي المتعلق بالقوانين والدستور الفساد القضائي الفساد الاقتصادي الفساد السياسي الفساد الثقافي والإعلامي الفساد الاكاديمي الفساد التربوي والفساد المهني (أصحاب المهن/ طب/ هندسة....) الفساد الديني الفساد البيئي الفساد الصناعي الفساد الدبلوماسي تقييم وتشخيص الفساد في اليمن برا وبحرا وجوا...

2- تحليل وفهم عوامله وأسبابه والأطراف المنتفعة منه –ـ والادوات المهيئة له

3- اثار وعواقب الفساد على الوطن والمواطن .

4- معرفة منابع الفساد وثغراته سواء في التشريع او في اللوائح اوفي الكادر او الاجهزة الرقابية

5- دراسة التشريعات التي من خلالها يتم الفساد (الثغرات القانونية) وزيادة النصوص العقابية الرادعة

6- معرفة حجم ومؤشراته خلال التقارير الرسمية والمحلية (منظمات ومؤشرات الدولية

7- حجم الرشاوي التي تقدم للسلطات القضائية والنيابة العامة والشرطة الرشاوي التي تقدم للموظفين العموميين الرشاوي التي تقدم لأعضاء البرلمان للتأثير في اصدار القوانين الرشاوي التي تقدم للمصالح الإدارية ضرائب وجمارك...الخ

8- معرفة حجم الرشاوي وتأثيرها على المواطنين والتنمية الاجتماعية

9- تشجيع وتطوير الادارة العامة اللامركزية لإنجاز مهامها بشفافية وكفاءة عالية

10- إنشاء اللوائح والقوانين التي تكفل اقامة العدالة القضائية وضمان التنفيذ الكامل لسيادة القانون

11- تطوير الية المراقبة من فعل المواطنين للإدارة العامة

12- انشاء نظم للمصلحة العامة

13- الشفافية في المشتروات والتعاقدات

14- تحليل وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات عامة للمواطنين

15- تحديث المصالح الإيرادية وهيكلتها.

16- تحديث مجلس النواب وتعزيز مؤسسات الرقابة الحكومية

17- تعزيز قدرات البحث المؤسسي للأعمال الغير مشروعة

18- تحديث السلطة القضائية

19- تعزيز مشاركة المواطنين

(1)الاستطلاع الوطني عن الادارة العامة والفساد

أ- رأي الخبراء في مجال الادارة العامة في اليمن من خلال

القاء محاضرات للتعريف عن أسباب تدني الادارة في اليمن والحلول والمعالجات (مواد متعلقة بالتشريع/الكادر/ الرقابة) الاستعانة بخبراء اجانب الاستعانة بالجامعات اليمنية والاكاديميين

ب- رأي الخبراء في مجال مناهضة الفساد عن الفساد في اليمن

أسبابه طرق ووسائل محاربته أثاره وعواقبه

الاستعانة بخبراء واجانب واكاديميين يمنيين وعرب

ج- لعمل (أ،ب) يجب الاستعانة بالمنظمات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية وخبراء البنك الدولي المنظمات الاهلية الباحثين والاكاديميين اليمنيين سواء في الجامعات اليمنية والعربية و مراكز البحوث والدراسات اليمنية او الدولية

(2)الاستطلاع الوطني في الميدان:-

من خلال مأسوف ينتج عن البند (1) يتم النزول الميداني

1-استطلاع رأي المواطنين بشان الحكم الرشيد والشفافية ومحاربة الفساد وأداء الإدارة العامة من خلال إستمارات (رأي) اسباب آثار معالجات تشريع كادر إدارة رقابة .

أ-منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية.

ب – مراكز الدراسات والبحوث.

ج-مركز الدراسات والبحوث في الجامعات اليمنية.

د- الاكاديميين في جميع التخصصات التي لديهم بحوث ودراسات بهذا الشأن

هـ- الطلاب الجامعيين في الجامعات الحكومية وكذا الخاصة .

ز- الطلاب في المعاهد المهنية .

و- طلاب المدارس الثانوية .

ك- نقابة المحامين اليمنيين نقابة العمال صحفيين النقابات المهنية (تعليم صحة....الخ)

- المصالح الإيرادية ضرائب جمارك وزارة مالية....الخ

- الهيئة العليا لمكافحة الفساد.
- السلطة القضائية (المحكمة العليا- المحاكم الاستئنافية –والابتدائية- هيئة التفتيش القضائي النيابة العامة وهيئة التفتيش التابعة لها .
- الاجهزة التي هي أكثر عرضة للفساد (القضاء الشرطة النيابة العامة والإدارات الرقابية والإدارات والايرادات والمالية.
- المواطنين من خلال أي وسيلة اتصال بهم

التقييم:- 1- تحليل رأي وخبرة المواطنين رجال الاعمال الموظفين العموميين المستهدفين اجمالاً .

2- تحليل الأداء المؤسسي الادارة العامة .

3- نتائج اللقاءات الآنفة الذكر السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

4- تقيم التشريعات واللوائح المعمول بها من حيث اداء الإدارات ومكافحة الفساد.

من اجل تحقيق الاهداف :

1- تحديث الادارة العامة .

2- تحديث وفاعلية الأجهزة الرقابية (مجلس النواب....الخ)

3- تحديث وفعالية السلطة القضائية .

4- تعزيز الشفافية في عمل الإدارات من خلال تفعيل قانون حق الحصول عن المعلومة.

5- تعزيز مشاركة المجتمع التي تعكس أرادته في استئصال الفساد .

6- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال تحديث الإدارة ومحاربة الفساد من خلال عقد الإتفاقيات الثنائية ومواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بتطوير الإدارة ومحاربة الفساد

7- تقييم الأجهزة الرقابية بهدف إكتشاف نقاط الضعف والقوة .

8- زيادة التنسيق بين كل الأجهزة الرقابية لخلق عمل تكاملي.

- مراجعة تشريعات الأجهزة الرقابية.
- مراجعة الأنظمة والتعليمات للوزارات والدوائر الحكومية بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وبمايؤدي إلى إستئصال الفساد.
- مراجعة اجراءات التعيين في الوظيفة العامة.
- مراجعة التشريعات الخاصة بالوظيفة العامة كذا المشتريات والمناقصات والمزايدات.
- اعداد مدونات سلوك الموظفين العاميين وإنشاء إدارة خاصة بمراقبة سلوكياتهم .
- التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي عمل جهاز مراقبة أداء القضاة واعضاء النيابة العامة من خلال فحص القضايا التي تم النظر فيها من قبلهم وعمل جهاز رقابة سلوك أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وجهاز مراقبة سلوك الموظفين العموميين بالمحاكم والنيابات العامة.
- المطالبة بتعزيز ودعم ابحاث العلماء ودعم الانشطة الخدمية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحث الاكاديميين على اعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال .
- حث الحكومة بالعمل بمخرجات الجامعة من بحوث ودراسات وإدراجها في خطط وبرامج الحكومة كلا في مجال تخصصه.
- (مبادئ)
- حث وزارة التعليم على ادراج النزاهة والشفافية التوعية بمخاطر الفساد ومبادئ الحكم الرشيد في جميع المراحل الدراسية بما يناسبها في كل مرحلة

- لابد من الدراسة والبحث وإتخاذ التدابير عي منع غسيل الأموال وإيجاد قوانين شاملة للرقابة والإشراف على المصارف المؤسسات المالية من خلال لقاءات مع الجهات ذات العلاقة .
- تجارب الدول المتقدمة في مجال الحكم الرشيد ومحاربة الفساد
- الهدف من كل ما سبق:-

1- عمل إطار تشريعي لتعزيز الإدارة والوقاية من وقوع الفساد والكشف عنة والعقاب الرادع .

2- عمل هياكل ونظم المؤسسات الدولة محفزة للنزاهة والشفافية وعدم التعقيد والبدء بسياسة مضيقة للفساد ومغلقة لابوابه

3- مؤسسات قوية للرقابة والمساءلة

4- اجهزة قضائية كفؤة ونزيهة وفعالة

5- اجهزة رقابة قوية ومستقلة

6- قيادات وكوادر نزيهة

7- موارد وإمكانيات مالية وفنية

8- نظم معلومات تحقق الشفافية

9- إشتراك المجتمع ومنظماته في النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد

10- أداء فعال في القطاعات الخدمية والقطاعات التنموية لتعزيز الاقتصاد الوطني ودخل الفرد.

11- إصلاح إداري فعال نحو إدارة عامة كفؤة

12- إقتلاع جذور الفساد بكل أنواعه لخلق مجتمع متقدم في كل المجالات

13- اجراءات إدارية مبسطة وزيادة الشفافية والمساءلة في المواقع التي تعرض للفساد .

لابد من وجود:-

1- الإرادة السياسية (دعم قيادة الدولة).

2- دعم البرلمان والمجالس الأخرى .

3- دعم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني .

4- الإرادة الشعبية .

5- دور المواطنين بنبذ الفساد وملاحقته والتبليغ عنه.

6- دور المنظمات في استنهاض ارادة الجماهير .

7- دور القطاع الخاص في عدم المشاركة في الفساد ولتحقيق مصالح خاصة .

8- جهود مخططة من خلال مخرجات فريق الحكم الرشيد

9- ايجاد مؤسسات حكومية قوية ومتكاملة الأدوار.

10- تقييم مستمر (النجاحات الفجوات الاخفاقات)تصحيح المسار.

11- لابد من إصلاحات مؤسسية .

12- إصلاحات قانونية

13- توفير مشاركة المجتمع من خلال (قانون حق الحصول على المعلومات قانون حق الاطلاع)

14- الغاء المركزية الإدارية كسبب رئيسي في الفساد .

15- الشفافية في القضاء مؤسسات الرقابة المالية والحكومات المحلية .

16- حماية المنافسين في السوق الحر للقضاء على الإحتكار التجاري الذي يؤدي الى زيادة الاسعار على المواطنين من اخلال إصلاح منظومة القوانين الخاصة بمنع الاحتكار والاستيراد والتصدير وقانون الجمارك

- التكاليف في سبيل تحقيق ما سبق طرحة لعدم اهدار المال والوقت
- (خطة تكاليف) مع الموارد البشرية بالأمانة العامة للحوار الوطني سواء داخل العاصمة صنعاء أو في المحافظات
- (خطة السفر والنزول)
- وضع اطار زمني لتنفيذ المهام أعلاه
- عمل جلسات تقييم لكل نزول لمعرفة مدى النجاح والصعوبات ومدى مطابقتها للخطة والاهداف ومدى انحرافها وتصحيح مسارها .
- تجارب الدول المتقدمة في الحكم الرشيد ومحاربة الفساد:-
- لابد من ارسال اعضاء من فريق الادارة ومكافحة الفساد الى كلا من:-
- (خطة السفر الى تلك البلدان – التكاليف والزمن)

1- الهند - لتقدمها في مجال مكافحة الفساد وقانون حق الحصول على المعلومات.

2- هولندا -ـ في مجال مكافحة الفساد.

3- الاتحاد السويسري_ في مجال الحكم الرشيد

ورفع تقرير شامل عن ماتم التوصل الية من نتائج تلك الزيارات

بحوث ودراسات (موقع نسكو يمن)

www. Nscoyemen.com

الخطة الإستراتيجية لمكافحة الفساد في الوطن العربي

المقدمة:-

الموجز التنفيذي

1- الإطار المفاهيمي:-

- السياق الدولي – السياق الوطني
- الإلتزام السياسي في وجود الفساد.
- الخطة الإستراتيجية .
- الرؤية – المهمة – الرسم البياني الناتج طويل الأمد .
- الخطة العامة متوسطة الأجل .
- أ- الإستراتيجية متوسطة الأجل
- الأهداف العامة
- الأهداف المحددة حسب التركيز

1- تحديث الإدارة العامة

2- تحديث مجلس النواب – تحديث الجهاز المركزي ودمجه مع الهيئة العليا لمكافحة الفساد

3- تعزيز مؤسسات المراقبة الحكومية

4- التغيرات على السلطة القضائية القوانين

5- تعزيز مشاركة المجتمع

- إستراتيجية التنفيذ

1- ترتيب الأولويات

2- الشمولية والمركزية

3- التعاون والتنسيق بين المؤسسات

4- التطبيق التدريبي

توجد نصوص دستورية تمنع محاكمة الوزراء

ونصوص في الجهاز المركزي

لا توجد الضمانة الاستقصائية

- تجريم ممارسة العمل التجاري من قبل الموظف العام

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مكافحة الفساد
- هيكلة التقييم يتكون من:-

1- حجم وثقافة الفساد في اليمن والوطن العربي

2- المناطق الأكثر تضررا من الفساد.

3- الإدارات الأكثر فسادا .

4- الأسباب والعوامل المرتبطة بالفساد.

5- تقييم الأدوات والآليات القانونية والمؤسسية .

- أهم المصادر للتقييم:-
- الاستطلاع الوطني حول الفساد (دعم من البنك الدولي)
- يحلل رأي وخبرة

1- الموظفون العموميون

2- رجال الأعمال

3- الموظفون المستفيدون من الخدمة العامة .

4- دراسة المواطنين بشان الحكم الرشيد والشفافية .

5- تحليل الأداء المؤسسي

6- نتائج اللقاءات مع المجتمع ونتائج النقشات الدولية والمحلية بشان مكافحة الفساد

7- مقابلات إجتماعات مع السلطة القضائية التنفيذية والتشريعية

8- مبادئ مراكز الدراسات والمعلومات (أعادة البناء الوطني والتحول)

9- مقابلات فردية

10- تحديث الإدارة العامة

- تحديث مجلس النواب
- سيادة القانون (وجود نظام قانوني) تحديث السلطة القضائية
- تحليل وتقييم التشريعات المعمول بها من حيث توخيها للفساد

- تعزيز الشفافية في عمل الإدارات .
- مشاركة المجتمع التي تعكس إرادة المجتمع لاستئصال هذه الوصمة التي تضر بمصداقية اليمن والدول العربية .
- البحث عن دراسات :-

1- مؤشر الفساد .

2- إحصائيات – تقارير دورية

- زيادة كلا من 1- الهيئة العليا لمناهضة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- مراكز الدراسات والبحوث في الجامعات اليمنية
- مراكز الدراسات والبحوث
- منظمات المجتمع المدني
- نقابة المحاميين لليمنيين
- نقابة المحاسبين اليمنيين
- السلطة القضائية
- أكاديميين متخصصين
- نقابة الصحفيين
- نقابة العمال
- مجلس النواب
- مجلس الشورى

المصالح الإيرادية بالحكومة

رفع الوعي لمناهضة الفساد (مناهج مدرسية – جامعية – خطب المساجد)

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد

1- عقد اتفاقيات تعاون ثنائية

2- مواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمناهضة الفساد

خطة

1- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2- رفع الوعي التعريف

3- تطوير العدادات للمؤسسات الرقابية

4- تنفيذ خطط العمل التي تم توقيعها مع الشركاء

5- التنسيق مع شركاء جدد (المشاركة المجتمعية)

6- ورش عمل ندوات – اللقاءات –إذاعية تلفزيونية برامج توعويه وإرشادية ضد جرائم الفساد

7- أجراء دراسات للواقع الفعلي للفساد في اليمن (مؤشرات الفساد- إحصائيات- تقارير دورية)

8- تطوير قدرات الإعلام وتعزيز دورة في مكافحة الفساد

- تطوير التدابير الوقائية لمكافحة الفساد .

1- تعزيز قدرات مؤسسا ت أنفاذ القانون في مكافحة الفساد.

2- رفع قدرة الكادر .

3- برامج متخصصة وتنظيم دورات للجهات العاملة في انفاذ القانون

4- رفع مستوى الوعي – التدقيق-

5- تطوير فقة انفاذ القانون:-

- قانون مكافحة الفساد – القوانين المالية –
- حماية المبلغين والشهود
- القوانين المتعارضة
- حق الحصول على المعلومات
- قانون الجهاز المركزي للرقابة

- تعزيز اللقاءات الإقليمي والدولي – بعقد اتفاقيات تعاون ثنائية – الدول المجاورة والعالم
- مؤامة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية
- التعاون الفني – تجارب والخبرات الفنية المتوفر ة في مكافحة الفساد
- التدابير الوقائية
- سياسة وطنية تقوم على أساس المشاركة المجتمعة

1- الوقاية من الفساد (زيادة فاعلية هيئة المكافحة

2- المؤسسات الرقابية

3- الكشف عن الفساد وملاحقته

- زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها – تنفيذ السياسات العامة

1- هيئة مستقلة

2- موارد مالية وبشرية كافية

3- التدريب اللازم الكادر

4- تطوير التشريعات

5- تطوير أنشطة الهيئة

6- بنية مدونة سلوك خاصة بموظفي الهيئة

7- دراسة تقييميه لدور الأجهزة الرقابية بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف – واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دور الديوان وتقليل فرص حدوثه .

- زيادة التنسيق والتكامل بين الهيئة والأجهزة الرقابية .
- مراجعة التشريعات للأجهزة الرقابية .
- التوظيف في القطاع العام

1- إختيار وتدريب وتدوير متولي الوظائف العامة الأكثر عرضة للفساد

2- تدريب وتوعية الموظفين بمخاطر الفساد.

3- اعتماد نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح .

- مراجعة الأنظمة والتعليمات للوزارات والدوائر الحكومية بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وبما يقلل من فرص حدوث الفساد.
- مراجعة إجراءات التعيين في الوظيفة العامة .
- مراجعة ودراسة وتقييم التشريعات ذات العلاقة للمؤسسات الرسمية الأشخاص الخاضعين لقانون ن مكافحة الفساد.
- المتعلقة بالوظيفة العامة (المشتريات العامة – ومؤامتها للاتفاقيات الدولية والإقليمية
- أعداد ووضع مدونات سلوك للموظفين العاميين .
- إيضاح الموظفين عن الأنشطة والهدايا والمنافع التي قد تفضي الى تضارب المصالح مع مهامهم وواجباتهم الوظيفية .
- الشفافية في الإدارة العامة – حق الحصول عن المعلومة .
- التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي والنيابة العامة.

1- تعزيز الإستقلالية

2- إتخاذ تدابير تحد من فرص الفساد.

3- الشفافية .

4- قواعد سلوك خاصة (اجراءات مراقبة).

5- جهاز مراقبة سلوك الموظفين العاميين .

6- تعزيز قدرات القضاة المختصين بالنظر في جرائم الفساد.

7- تفريغ القضاة العاملين في محكمة جرائم الفساد – لاينظرون الى قضايا اخرى

8- الحرص على السرعة في اجراءات التعاطي لمحكمة جرائم الفساد ومحاكم الاستئناف

9- تبني مدونات سلوك للقضاة وتطبيقها .

10- التوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد

11- وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لأعضاء نيابة مكافحة الفساد واطلاعهم على التجارب المتقدمة في هذا المجال

--مشاركة المجتمع –

1- تشجيع المشاركة الفاعلة بالمجتمع المدني في الأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد والتوعية بمخاطرة

3- التعريف بهيئة مكافحة الفساد وسبل الاتصال بها

4- التشجيع على الإبلاغ عن جرائم الفساد

5- التوعية بمخاطر الفساد (عبر وسائل الإعلام – المناهج الدراسية)

6- إشراك منظمات المجتمع المدني في التثقيف التوعية وبناء الندوات

7- توجيه البحث العلمي ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

- حث الأكاديميين على إعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال
- دور وسائل الإعلام –
- 1- تدريب الإعلاميين
- التناول الإعلامي الموضوعي
- بعد صدور الإحكام بشأنها
- نشرة مقالات علمية حول الفساد واسبابه وابعاده ومضامينه ومؤشراته و نتائجه وآليات مكافحته .
- عمل حملات إعلامية مكثفة ضد ممارسات الفساد.
- تكريم وسائل الإعلام المتميزة في متابعة قضايا الفساد بمهنية وحيادية
- التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وهيئة مكافحة الفساد لتطوير مسافات وتضمين محتويات التدريس النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد ومبادئ الحكم الرشيد في المراحل الدراسية المخلفة بما يتناسب مع كل مرحلة
- عقد ورشات عمل ودورات تدريبية للمعلمين في المدارس لتدريبهم على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

- دعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال مكافحة الفساد
- تدابير منع غسيل الأموال
- نظام شامل للرقابة الإشراف على المصارف والمؤسسات المالية وغير المصرفية
- تطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال
- التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
- قانون حماية الشهود المبلغين ثم عرضة على مجلس الوزراء
- قانون منع تضرب المصالح

1- البنك الدولي: الخبير الدولي (مندل)

2- الخبير الدولي (ريتشارد ميسالك)

3- الدكتورة أروى جمعان/ أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

- التشريعات في مجال محاربة الفساد
- حصرها – تقيمها – ثغراتها

رسالة اوباما للخليفي: أمريكا تقف بثبات الى جانب أولئك الذين يسعون من أجل حقوقهمObama's message to the Yemeni lawyer.

2011-09-04
nscoyemen

رسالة الرئيس الأمريكي "أوباما" إلى رئيس منظمة "نسكويمن" لمناهضة الفساد المحامي "فيصل الخليفي **"**بعث الرئيس الأمريكي باراك أوباما رسالة إلى المحامي فيصل الخليفي رداً على رسالته التي بعثها له في فترة سابقة والتي كانت تطالب الإدارة الأمريكية بموقف صريح عن مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذا الانتهاكات لحقوق الإنسان في اليمن وما يتعرض له الشباب اليمني في الساحات وكان رد الرئيس الأمريكي برسالة إليكم نص الرسالة بالانجليزية والعربية**:**

obama:We also support political and economic reform in the Middle East and North Africa that can meet the legitimate aspirations of ordinary people throughout the region.

Electronic message from U.S. President Barack Obama to lawyer Faisal Khulaifi

The White House - Presidential Correspondence

The White House, Washington

August30,2011

DearFriend:

Thank you for sharing your thoughts with me. Many Americans have written to me about human rights around the world, and I appreciate your perspective The United States was founded on the principles of freedom and equality, and our history is marked with triumphs and struggles in fulfilling these timeless ideals. Our task is never finished, and protecting these core values is a shared obligation and a priority for my Administration. No nation should be silent in the fight against human rights violations. When innocents in places like Sudan, Kyrgyzstan, and the Democratic Republic of Congo are raped or murdered, it is a stain on our collective conscience. I am committed to reinvigorating America's leadership on a range of international human rights issues.

As the struggle for human rights continues around the world, we have witnessed an extraordinary change in the Middle East and North Africa. Country by country, people have risen up across this region to demand their basic human rights; too often, these calls for change have been answered by violence. The United States opposes the use of violence and repression against these men and women. Rather, we support a set of universal rights, including free speech, the freedom of peaceful assembly, freedom of religion, equality for men and women under the rule of law, and the right of people to choose their own leaders. We also support political and economic reform in the Middle

East and North Africa that can meet the legitimate aspirations of ordinary people throughout the region. While change may not come easily, America will stand squarely on the side of those who are reaching for their rights, knowing their success will bring about a world that is more peaceful, more stable, and more just.

As you may know, the United States has joined the United Nations Human Rights Council (HRC) and is working to make this body as effective as possible. My Administration will also advocate for human rights in other international settings. In our relations with other countries, the issue of human rights will continue to be raised as clearly, persistently, and effectively as possible. Among other things, we will continue to promote accountability for mass atrocities, respect for the rights of minorities and women, freedom of association and speech, and the freedom for people to live as they choose and love whom they chose.

Our commitment to human rights is an essential element of American foreign policy and one of our best national security assets. Through it, we will help to shut down torture chambers, replace tyranny with good governance, and enlist free nations in the common cause of liberty. To learn more about my Administration's human rights agenda. Thank you, again, for writing.
Sincerely,

Barack Obama

الصديق العزيز: شكرا لتقاسم افكارك معي، فقد كتب لي العديد من الأميركيين عن حقوق الإنسان حول العالم ، وأنا أقدر وجهة نظرك .تأسست الولايات المتحدة على مبادئ الحرية والمساواة ، و تاريخنا يتسم بالانتصارات والصراعات من اجل تحقيق هذه القيم الخالدة، ولم تنتهي مهمتنا هذه ، فحماية هذه القيم الأساسية هو التزام مشترك و أولوية بالنسبة لحكومتي، ولا ينبغي لأمة أن تكون صامتة فيما يتعلق بالكفاح ضد انتهاكات حقوق الإنسان، فعندما يتعرض للاغتصاب او القتل الأبرياء في أماكن مثل السودان ، وقيرغيزستان ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن ذلك يمثل وصمة في ضميرنا الجماعي، وأنا ملتزم بإعادة تنشيط الدور القيادي لأميركا فيما يتعلق بطائفة من قضايا حقوق الانسان الدولية .ونظرا لاستمرار النضال من أجل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ، فقد شهدنا تغييرا غير اعتيادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن بلد إلى بلد ، زادت مطالبات الناس في انحاء هذه المنطقة بحقوقهم الإنسانية الأساسية ، وفي كثير من الأحيان ، تم الرد على تلك الدعوات من أجل التغيير باستخدام العنف. الولايات المتحدة تعارض استخدام العنف والقمع ضد هؤلاء الرجال والنساء ، وبدلا من ذلك ، نحن نؤيد مجموعة من الحقوق العالمية ، بما في ذلك حرية التعبير ، وحرية التجمع السلمي وحرية الدين ، والمساواة بين الرجل والمرأة في ظل سيادة القانون ، و حق الناس في اختيار قادتهم. ونحن نؤيد أيضا الإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يمكن أن يلبي التطلعات المشروعة للناس العاديين في جميع أنحاء المنطقة. التغيير قد لا يأتي بسهولة مع ذلك فان أمريكا تقف بثبات الى جانب أولئك الذين يسعون من أجل حقوقهم ، لعلم الولايات المتحدة أن نجاحهم سيؤدي إلى عالم أكثر سلاما واستقرارا وأكثر عدلا .كما تعلم ، فقد انضمت الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان **(HRC)** التابع للامم المتحدة ، وتعمل على جعل هذا المجلس فعالا قدر الإمكان، وإدارتي ستناصر حقوق الإنسان في المحافل الدولية الأخرى، ففي علاقاتنا مع الدول الأخرى ، فإن مسألة حقوق الإنسان لا تزال تثار بشكل واضح ، ومستمر ، وبأنجع الوسائل الممكنة، ومن بين أمور أخرى ، سوف نستمر في تعزيز المساءلة عن الفظائع الجماعية ، واحترام حقوق الأقليات والمرأة ، وحرية تكوين الجمعيات والتعبير ، وحرية الناس في العيش كما يشاؤون ومحبة من يختارون .التزامنا بحقوق الإنسان هو عنصر أساسي في السياسة الخارجية الأميركية وواحد من أفضل الأصول لامننا القومي، ومن خلال ذلك ، فإننا سوف نساعد على اغلاق غرف التعذيب ، واستبدال الاستبداد بالحكم الرشيد ، وحشد الشعوب الحرة في قضية الحرية المشتركة.

لمعرفة المزيد حول جدول أعمال حكومتي في مجال حقوق الإنسان .أشكرك مرة أخرى على الكتابة.
بصدق ، باراك أوباما.

الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2013م الصادر من منظمة الشفافية الدولية

أظهر التقرير أن جميع الدول مازالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح.

و حصلت الدانمرك ونيوزيلاندا على الترتيب 1 من ضمن 177 دولة أي بنسبة 91 درجة لكل منها. أما أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال فقد تبين أنها صاحبة أسوأ نتائج هذا العام؛ إذ أحرزت على الترتيب 175 ضمن 177 دولة ، أي بنسبة 8 درجات. و حصلت اليمن في المؤشر لهذا العام على الترتيب 167 من ضمن 177 دولة بما نسبة 18 درجة أي أن حجم الفساد زاد فيها بنسبة 5% عن عام 2012 حيث كانت في الترتيب 156 ضمن 176 بما نسبته 23 درجة.

أما على صعيد المنطقة، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيًا والمرتبة 26 عالميًا بمعدل 69للعام 2013 متقدمة بنقطة واحدة عن معدل 2012، وتليها قطر التي احتلت المرتبة 28 عالميًا مع احتفاظها بالمعدل نفسه (68) التي سجلته في عام 2012 .وجاء كل من اليمن والعراق وسوريا والسودان وليبيا والصومال في أسفل الترتيب العربي والعالمي ."وعلى الرغم من تراجع مرتبتها من معدل 51 لعام 2012 الى 48 لعام 2013، احتفظت البحرين في مرتبتها الثالثة عربيًّا لتحتل المرتبة 57 عالميًا.حلت خمس منها (الصومال والسودان وليبيا والعراق وسوريا) ضمن الدول الأولى الأكثر فسادا في العالم وفقا لمؤشر الفساد التابع للمنظمة لعام 2013 .وكان الأردن تراجع 8 مراكز على ترتيب مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية العام 2013، واحتل الأردن المركز 66 من بين 177 دولة في تصنيف العام الحالي، بعد أن كان في المركز 58 في العام الماضي. تراجع الكويت في ذلك المؤشر عربياً من السادس إلى السابع، وعالمياً من 66 إلى 69. من بين 177 دولة كانت بعض الدول العربية هي الاسواء في العالم.

ترتيب مؤشر الفساد عن (الشفافية الدولية 2013)، تنازليا:

الصومال 175

السودان 174

ليبيا 172

العراق 171

سوريا 168

اليمن 167

موريتانيا 119

مصر 114

الجزائر 94

جيبوتي 94

المغرب 91

تونس 77

الكويت 69

الاردن 66

السعودية 63

عمان 61

البحرين 57

قطر 28

الامارات العربية 26

1- جريدة الصباح – مركز الدراسات النظرية والحقوق المدنية

2- محامين مصريين ضد الفساد

3- الفساد و الاصلاح (دراسة عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ داود

4- ادوات سياسية لمكافحة الفساد – جون سولفان

5- الشفافية والمساءلة – رفاهية ام ضرورة – هاني توفيق

6- اراء في الفساد – الاسباب والنتائج –بقلم بوريس بيموفيتش

7- الفساد سبله وآليات مكافحته – الدكتور احمد ابورية

8- تكلفة الفساد – بقلم جورج مودي

9- دليل البرلمان في مواجهة الفساد – منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان 2006م

10- ضوابط حماية المال العام لأغراض الحد من الفساد الاداري – الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي

11- التجربتان البولندية والروسية

بقلم: تيموثيفراياات– استاذ مساعد دائرة العلوم السياسة – جامعة اوهايو

1- الفساد والجريمة المنظمة

2- الفساد السياسي – الدكتور – عبد اللطيف الرعود – الاردن

3- هل يساهم القانون في نشر الفساد المالي والاداري – القاضي سالم روضان الموسوي

4- دور الاعلام في مكافحة الفساد – علي نجيب عواد

5- كلمة رئيس اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية في مؤتمر الدوحة لمكافحة الفساد في قارة اسيا –صحيفة النهار

6- الفساد الاداري والمالي وسرقة حلم البلدان النامية في النهوض والتنمية

7- الابعاد السياسية لظاهرة الفساد – د- عبد السلام بشير الايوبي

– المركز العالمي للدراسات

8- دور التقنيات الحديثة للكشف عن الغش والفساد –محمد عبد القدوس محمد سالم

9- الفساد الاداري و علاجه من منظور اسلامي – بقلم هناء يماني

10- حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية –د حسين حسين شحاتة

11- الفساد و أسبابه دراسة قرآنية موضوعية –د عبد السلام اللوح الجامعة الاسلامية غزة

12- الفساد في عالمنا العربي والاسلامي – مؤسسة الرواد

13- آليات حماية المال والحد من الفساد المالي والاداري – الدكتور محمد عبدالفتاح

14- اثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري في الوظائف الحكومية – اسامة فخري عبد اللطيف

15- الفساد الاداري (رؤية منهجية لتشخيص والتحليل والمعالجة ا–د عامر الكبيسي

16- الفساد القضائي بيان الشفافية الدولية

17- حماية مكتشفي الفساد

18- دليل البرلماني العربي لضبط الفساد

19- دور الاعلام في مكافحة الفساد – مقالة – علي نجيب عواد – النهار

20- ضوابط حماية المال العام

21- عشرة اساطير عن علاقة الحكم بالفساد

22- قانون مكافحة الفساد الجزائري

23- اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

24- مشاكل الفساد القضائي الرئيسية

25- مفهوم الفساد –اسبابة–نتائجه–سبل علاجه

26- الفساد الاقتصادي –اسبابة ومظاهرة ووجوب الاصلاح – الدكتور حسن حسين

27- نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد – المركز اللبناني للدراسات

28- وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام الدكتور – صالح العلي كلية الشريعة –جامعة دمشق

29- الصكوك القانونية بشان مكافحة الفساد
30- الفساد الاداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج/ نائف يوسف بن يوسف
31- الفساد بين النظرية والتطبيق/ أ.د/ مصطفى عبد الله أبو القاسم.
32- دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد/ سعيد يوسف وفيصل عثمان
33- الفساد الساسي –د عبد اللطيف الرعود
34- ظاهرة الفساد – فارس حامد
35- النزاهة ومتلازمة الفساد والفقر والارهاب/ فارس حامد عبد الكريم.
36- دور الاعلام والمواطن في مكافحة الفساد – مقابلة تلفزيون الجزيرة
37- دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد/ ريك ستابنهرست/ البنك الدولي
38- الفساد اسبابة وطرق مكافحته–د احمد ابودية
39- الحرب على الفساد تشمل احزاب المعارضة والمنظمات المدنية –عبد الملك الفهيدي
40- اهمية الاصلاحات ومكافحة الفساد في اليمن – د عبدالحكيم الشرجبي
41- الفساد عنقوديته محاربته
42- طبيعة واسباب الفساد في اليمن د –طة الفسيل
43- الفساد – سبلة وآليات مكافحته/ د/ أحمد أبوديه
44- اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد
45- خطبة الجمعة لفضيلة الشيخ/ أسامة خياط خطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة.
46- مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص الدتور/ جون دسوليفان
47- اراء في الفساد/ بوريس بيجوفيتش
48- الفساد المسيس/ جواد رشمي.